شرح كِتاب

أصول التفسير

للإمام الشَّيْخ/
مُحَمَّد بن صالح بن مُحَمَّد العثيمين
- رحمه الله -

فضيلة الشَّيْخ /
يوسف الساكت
- حفظه الله -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ والسلامُ عَلَىٰ رسوله الأمين، وعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِيْنَ أَمَّا بَعْد؛ فنشرع اَللَّيْلة بِإِذْنِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالتعليق عَلَىٰ كِتَاب **(أصول في التَّفْسِير)**، لِلّشَّيْخ/ مُحَمَّد بْنَ صالح العُثيمين -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعَالَىٰ.

وَهٰذَا الْكِتَاب اسمه يدل عَلَىٰ مضمونه **(أصول في التَّفْسِير)**، فهو احتوى عَلَىٰ أصول تُعين المُفَسِر، تُعين طالب فهم كِتَاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَالَ في شرحه: **"وليُعلَم أن هٰذِه الرِّسَالَة أصولٌ في التَّفْسِير، وليست أصول التَّفْسِير كُلها لكنها أصولٌ في التَّفْسِير يحتاج إِلَيْهَا من أراد أَن يُفسر كلام الله تَعَالَىٰ"**.

إِذًا هٰذِه الرِّسَالَة رسالة مُوجزة لَيْسَت شاملةً لكُل أصول التَّفْسِير؛ وَإِنَّمَا هِيَ مُتضمنة لبعض أصول التَّفْسِير المُهمة، وَهٰذِه الرِّسَالَة تصلح لِأَنَّ تكون أَوَّل ما يدرسه طالب الْعِلْم في هٰذَا الفن، لِأَنَّها رسالةٌ مُوجزةٌ سهلةُ العبارة كثيرةُ النفع.

ومثل هٰذِه الرسائل الَّتِي تُكتب للمُبتدئين يحسن أَن تُشرح شرحًا يُناسب من قُصِد بتأليفها، فَالْمَقْصُود من تأليفها أَن تكون نافعة للمُبتدئين فيَنْبَغِي أَن يكون الشرح مُناسبًا للمُبتدئين، فَهِيَ مُناسبة للمُبتدئين وَأَيْضًا مُناسبة لمن قَدْ قرأ في هٰذَا الفن بأن يُراجع بعض أصوله، فَهِيَ مُناسبة لمن كان منكم لم يدرس هٰذَا الفن مُطلقًا، ولمن درسه أَيْضًا بأن يُراجع أصوله بوقتٍ قصير.

فالشرح الَّذِي سيكون بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لهٰذِه الرِّسَالَة، التعليق الَّذِي سيكون لهٰذِه الرِّسَالَة تعليقٌ مُوجز يُناسب هٰذَا المتن، فلن نزيد في التفصيل ولعلنا بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ نقطعها في مُدة وجيزة فَرُبَمَا تأخذ معنا عشرة أيام أو أكثر بقليل أو أقل بقليل، أنا سأقرأ وسأُعلق.

(ٱلشَرْح)

قَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "الحَمْدُ للهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ونتوب إليه، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ؛ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ وعَلَىٰ آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان وسَلّم تسليمًا".

خُطبة الحاجة الشَّيْخ ابتدأ عددًا من كُتبه بخُطبة الحاجة؛ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: ونتوب إليه وَهٰذِه أَيْضًا ذكرها في غير هٰذَا الْكِتَاب، ونتوب إليه هٰذِه لَيْسَت من خُطبة الحاجة والشيخ نفسه الَّذِي يذكرها يُنبه عَلَىٰ أنها لَيْسَت من خُطبة الحاجة.

فَقَالَ في (شرح القواعد المُثلى) وَقَدْ ذكرها في (القواعد المُثلى) قَالَ: بأن تركها أَوْلَى، وَهُنَا في شرح هٰذَا الْكِتَاب قَالَ ما يُفيد أَنَّهُ ذكرها تقليدًا للّعُلَمَاء، بين أنها لم تُذكر في خُطبة الحاجة وَإِنَّمَا ذكرها تقليدًا للّعُلَمَاء.

فَهٰذِه الْكَلِمَة الأفضل لمن ذَكَرَ خُطبة الحاجة في كِتَابه وابتدأ بخُطبة الحاجة أَن يأتي بِخُطبة الحاجة عَلَىٰ لفظها الَّذِي كان يتلفظ بِهِ النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، ولا يزيد هٰذِه الزيادة ولا غيرها، وخُطبة الحاجة خُطبة كان يستفتح بها النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ وَهٰذَا أمرٌ معروفٌ عندكم.

قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "أَمَّا بعد: فَإِن من المُهم في كُل فنٍّ أن يتعلم المرء من أصوله ما يكون عونًا له عَلَىٰ فهمه وتخريجه عَلَىٰ تِلْكَ الأصول، ليكون عِلْمه مَبنيًا عَلَىٰ أسسٍ قوية ودعائم راسخةً، وَقَدْ قِيلَ: من حُرِم الأصول حُرِم الوصول".

إِذًا الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ يُبين أَن المرء يحسن منه أَن يتعلم أصول كُل فنٍ يدرسه، ليبني أحكام الفن المُعين عَلَىٰ أصولٍ قوية، وَهٰذَا أمرٌ مُلاحظ وأمرٌ مشهورٌ معروف فمن درس أصول الفن وتدرج بالفن التَّدَرُّج الَّذِي يُحدده أهل الْعِلْم لكُل فنٍ مُعين فَإِن تفوقه وفهمه يظهر، بِخِلاف من لا يتعلم الأصول فالأمرُ كما قِيلَ: "من حُرِم الأصول حُرِم الوصول".

قَالَ: "ومن أجل فنون الْعِلْم؛ بل هو أجلها وأشرفها، عِلْمُ التَّفْسِير الَّذِي هُوَ تبيين معاني كلام الله عَزَّوَجَلَّ، وقد وضع أهل الْعِلْم له أصولًا كما وضعوا لعِلْم الحَدِيْث أصولًا، ولعِلْم الْفِقْه أصولًا"، ولكُل فن وضعوا أصولًا.

فعِلْم التَّفْسِير أجل العلوم لأنه يبحث في فهم وتبيين كلام الله عَزَّوَجَلَّ، وشرف الْعِلْم بشرف المعلوم، فَهٰذَا الْعِلْم يبحث في كلام الله عَزَّوَجَلَّ فنال شرفه من موضوعه الَّذِي يبحث فيه وَهُوَ كلام الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

فأهل الْعِلْم وضعوا للتَّفْسِير أصولًا، وكُتب أصول التَّفْسِير لَنْ نخوض في بيان كُتب العُلَمَاء فيه، إِلَّا أن هٰذَا الفن من أبرز ما كُتِب فيه علوم الْقُرْآن بصورة عامة من أبرز ما كُتِب فيها (البُرهان) للّزركشي، و (الإتقان) للّسيوطي، هٰذَا الْكِتَابان من أجمع وأنفع الْكُتُب الَّتِي كُتبت في علوم الْقُرْآن.

قَالَ: "ومن أجل فنون الْعِلْم؛ بل هو أجلها وأشرفها، عِلْمُ التَّفْسِير الَّذِي هُوَ تبيين معاني كلام الله عَزَّوَجَلَّ، وقد وضع أهل الْعِلْم له أصولًا، كما وضعوا لعِلْم الحَدِيْث أصولًا، ولعِلْم الْفِقْه أصولًا".

والشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين في شرحه أَنَّهُ قَدْ استفاد في كِتَابة هٰذَا الْكِتَاب من (مُقدمة التَّفْسِير) لشَيْخ الإِسْلَام ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، إِلَّا أن في كِتَاب الشَّيْخ مباحث وأصولًا لم يتعرض لها ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في (مُقدمة التَّفْسِير).

إِلَّا أن الشَّيْخ بين هٰذَا بين أَنَّهُ قَدْ استفاد في كِتَابة هٰذَا الْكِتَاب مِنْ (مُقدمة التَّفْسِير) لشَيْخ الإِسْلَام ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ، و (مُقدمة التَّفْسِير) إن يسر الله عَزَّوَجَلَّ ستكون الْكِتَاب الَّذِي سندرسه في رمضان القادم بتيسير الله عَزَّوَجَلَّ.

فنحن في رمضان السابق قرأنا شرح الشَّيْخ/ ابْن عُثيمين (القواعد الحِسان)، وَاللَّيْلة في رمضان نقرأ كِتَاب (أصول في التَّفْسِير) وإن يسير الله عَزَّوَجَلَّ وأحيانا وثبتنا سنقرأ بِإِذْنِ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في رمضان القادم (مُقدمة التَّفْسِير) لشَيْخ الإِسْلَام ابْن تَيْمِيَّة.

قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وَقَدْ كُنت كتبت من هٰذَا الْعِلْم ما تيسر لطلاب المعاهد الْعِلْمية في جامعة الْإِمَام/ مُحَمَّد بن سعود الْإِسْلَامِية، فطلب مني بعض الناس أن أُفرِدها في رسالة ليكون ذَلِكَ أيسر وأجمع فأجبته إِلَىٰ ذَلِكَ، وأسأل الله تَعَالَىٰ أن ينفع بها"، إِذًا الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ سُئِل أَن يكتب هٰذِه الرِّسَالَة فكتبها -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

الآن الشَّيْخ سيُبين مضمون الرِّسَالَة عَلَىٰ سَبِيل الإجمال، وأنا هُنَا سأكتفي بالقراءة فتأملوا أنتم مضمون الرِّسَالَة، هٰذَا الَّذِي سَيأْتِي معنا في هٰذَا الْكِتَاب بَحثهُ، قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ويتلخص ذَلِكَ فيما يأتي:

"الْقُرْآنُ الكريم، مَتَىٰ نزل الْقُرْآن عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن نزل به عَلَيْهِ من الْمَلَائِكَة؟".

"أَوَّل ما نزل من الْقُرْآن".

" نزول الْقُرْآنُ عَلَىٰ نوعين: سببي وابتدائي".

"الْقُرْآنُ مكيٌّ ومدني، وبيان الْحِكْمَة من نزوله مُفرَقًا وترتيب الْقُرْآن".

"كِتَابة الْقُرْآن وحِفظه في عَهد النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

"جمع الْقُرْآن في عهد أبي بكر وّعُثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا

"التَّفْسِير؛ معنى التَّفْسِير لُّغَةً واصطلاحًا، وبيان حُكمه، والغرض منه".

"الواجب عَلَىٰ الْمُسْلِم في تفسير الْقُرْآن".

المرجع في تَفْسِير الْقُرْآن إِلَىٰ ما يأتي:

أ- كلام الله تَعَالَىٰ بحيث يُفسَر الْقُرْآن بالْقُرْآن.

ب- سُّنَّة الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأنه مُبلِّغٌ عن الله تَعَالَىٰ، وَهُوَ أعلم الناس بِمُراد الله تَعَالَىٰ في كتاب الله.

ج- كلام الصَّحَابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لا سيما ذوو الْعِلْم منهم والعناية بالتَّفْسِير، لأن الْقُرْآن نزل بِلُغَتِهم وفي عصرهم.

د- كلامُ كِبار التابعين الَّذِينَ اعتنوا بأخذ التفسير عن الصَّحَابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

هـ- ما تقتضيه الكلمات من المعاني الشَّرْعِيَّة أو اللُّغَوية حسب السِّيَاق، فإن اختلف الشرعي واللغوي أُخِذ بالمعنى الشرعي إِلَّا بدليلٍ يُرجح اللغوي.

رابعًا: "أنواع الاختلاف الوارد في التَّفْسِير المأثور".

خامسًا: "ترجمة الْقُرْآن: تعريفها - أنواعها - حُكم كُل نوع".

* "خمس تراجم مُختصرة للمشهورين بالتفسير؛ ثلاثٌ للصحابة واثنتان للتابعين".

* "أقسام الْقُرْآن من حَيْثُ الإحكام وَالتَّشَابُه".

* "موقف الراسخين في الْعِلْم، والزائغين من المُتشابه".

* "التشابه: حقيقيٌ ونسبي".

* "الْحِكْمَة في تنوع الْقُرْآن إِلَىٰ مُحكم ومُتشابه".

* "مُوهِم التعارض من الْقُرْآن والجواب عنه وأمثلةٌ من ذَلِكَ".

* "الْقَسَم: تعريفه - أداته- فائدته".

* "الْقِصَصْ"، والشَّيْخ يُريد القَصَص لأنه في شرحه بين هٰذَا، القِصَص لها معنى والقَصص لها معنى، سَيَأْتِي بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ التفصيل في هٰذَا عندما نصل إِلَىٰ القَصَص.

* "تعريفها: - الغرض منها -، الْحِكْمَة من تكرارها، واختلافها في الطول والقصر والأسلوب".

* "الإِسْرَائِيلِيات الَّتِي أُقحمت في التَّفْسِير وموقف الْعُلَمَاء منها".

* "الضمير: تعريفه - مرجعه - الإظهار في موضع الإضمار، وفائدته - الالتفات وفائدته - ضمير الفصل وفائدته".

هٰذَا مضمون هٰذِه الرِّسَالَة، وأحسب أن هٰذَا العرض المُجمل يُبين لكم أهميتها، وأنها تبحث في أصول مُهمة لمُريد فهم كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ، الآن سيبدأ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالمبحث اَلْأَوَّل وَهُوَ الْقُرْآن الكريم تفضل الله يفتح عليك.

قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "الْقُرْآن الكريم، الْقُرْآن فِي اللُّغَة: مصدر قرأ بمعنى تلا، أو بمعنى جمع، تَقُول: قرأ قرءًا وقُرآنًا، كما تَقُول: غفر غَفْرًا وغُفرانًا، فعَلَىٰ الْمَعْنَى اَلْأَوَّل تلا يكون مصدرًا بمعنى اسم المفعول؛ أي بمعنى مَتلوّ، وعَلَىٰ الْمَعْنَى الثاني: جَمَعَ يكون مصدرًا بمعنى اسم الفاعل؛ أي بمعنى جامع لجمعه الأخبار وَالْأَحْكَام".

"والْقُرْآن فِي الشرع: كلام الله تَعَالَىٰ المُنزل عَلَىٰ رسوله وخاتم أنبيائه مُحَمَّدٍ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، المبدوء بسورة الفاتحة، المَختوم بسورة الناس"، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا ﴿٢٣﴾﴾ [الإنسان: ٢٣]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾ [يوسف: ٢].

طيب هٰذَا الْقَدْر من كلام الشَّيْخ بين فيه ما يلي:

أَوَّلًا: بين أن الْقُرْآن لُغَةً مصدر قرأ فيُقَال: قرأ يقرأُ قُرآنًا وقرءًا، هٰذَا المصدر مصدرٌ سماعي لَيْسَ قياسيًا، إذا قُلْنَا: بأن مصادر الْفِعْل الثُلاثي قياسية، وَهٰذِه مَسْأَلَة خِلافية هل مصادر الْفِعْل الثُلاثي قياسية أم لَيْست قياسية؟

فَإِذا قُلْنَا: إن مصادر الْفِعْل الثُلاثي قياسية فَإِن هٰذَا المصدر وَهُوَ الْقُرْآن مصدرٌ سماعي لَيْسَ قياسيًا، لِأَنَّ مصدر الْفِعْل الثُلاثي فَعْلٌ قياس مصدر المُعدى فَعْل:

فَعْـلٌ قِيَـاسُ مَصْـدَرِ المُعَـدَّى ... مِـنْ ذِي ثَلَاثَـةٍ كَـرَدَّ رَدَّا

فقرأ فِعْلٌ ثُلاثى مُعدى فمصدره الْقِيَاسي فَعْلٌ: قرأ يقرأُ قرءًا هٰذَا الْقِيَاسي، قُرآنًا هٰذَا سماعي وليس قياسيًا.

إِذًا الأمر الأَوَّل الَّذِي بينه الشَّيْخ: أَن الْقُرْآن مصدرٌ للْفِعْل قرأ، وَبَيَّنْتُ لكم أَنَّهُ مصدرٌ سماعي لَيْسَ قياسيًا، وَقَدْ بين الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَن قرأ له معنيان:

الْمَعْنَى اَلْأَوَّل: تلا، ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ [النحل: ٩٨] أي إذا تلوت الْقُرْآن.

الْقُرْآن مصدر قرأ بمعنى تلا، فالمصدر هُنَا بمعنى اسم المفعول أي متلو، فالْقُرْآن هُنَا مصدر بمعنى اسم المفعول، إِذًا الْقُرْآن مصدر الْفِعْل الثُلاثي قرأ، قرأ إن كان بمعنى تلا فَهٰذَا المصدر بمعنى اسم المفعول إذ الْقُرْآنُ متلو.

وبين الشَّيْخُ أن قرأ تكون بمعنى جَمَع فَقَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وعَلَىٰ الْمَعْنَى الثاني: جَمَعَ يكون مصدرًا بمعنى اسم الفاعل**"؛ أي الْقُرْآن جامع بمعنى اسم الفاعل جامع، جامع للّأَحْكَام وجامع للّأخبار.

ويصح أَيْضًا باعتبار كون الْقُرْآن مصدرًا لقرأ بمعنى جَمَعَ أَن يكون بمعنى اسم المفعول لأنه مجموع، فالْقُرْآنُ جامعٌ للّأحكام والأخبار وَهُوَ مجموع.

وَهٰذَا قَدْ بينه الشَّيْخ في حاشية عَلَىٰ النُسخة الَّتِي بين أيديكم وبينه في شرحه: بأن الْقُرْآن إن كان من الْفِعْل قرأ بمعنى جَمَع فَإِنَّهُ يكون بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول.

الأمر سهل جِدًّا نُوجزِه في قولنا: قُرْآن مصدر الْفِعْل الثُلاثي قرأ، قرأ تأتي بمعنى تلا وبمعنى جَمَع، إن كان الْقُرْآن مصدرًا لقرأ بمعنى تلا فهو بمعنى اسم المفعول أي متلو، إن كان الْقُرْآن مصدرًا للّفِعْل الثُلاثي قرأ بمعنى جَمَع فهو بمعنى اسم الفاعل أي جامع وبمعنى اسم المفعول أي مجموع.

والموضوع فيه مزيدُ بسط ومزيدُ تفصيل، ولكن هٰذَا اختصار كتبه الشَّيْخ وأُعلق عَلَيْهِ باختصار، وَإِلَّا الْكَلَام فيه مزيدُ بسط وتفصيل ومن أراد أَن ينظر إِلَىٰ البسط في هٰذَا الموضوع فليرجع إِلَىٰ كِتَاب **(الاتقان)** فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ فيه كلام العُلَمَاء.

الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذَكَرَ الْمَعْنَى اللُّغَوي ثُمَّ أتبع ذَلِكُم ببيان الْمَعْنَى الشرعي، فَقَالَ: "**والْقُرْآن في الشرع: كلام الله تَعَالَىٰ**"، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، إِذًا الْقُرْآنُ كلام الله عَزَّوَجَلَّ.

"**كلام الله تَعَالَىٰ المُنَزل**"، سيأتي بحث نزول الْقُرْآن فلن أُفصل هُنَا هُوَ إِذًا كلام الله وَهُوَ مُنَزل وسَيَأْتِي بحث نزول الْقُرْآن، ونبين أن الْقُرْآن له تنزلان:

تنزلٌ مُجْمل.

وتنزِلٌ مُفصل.

وسنبحث الْمَسْأَلَة والشَّيْخ سيتعرض لها بشيءٍ من الايجاز.

"عَلَىٰ رسوله وخاتم أنبيائه مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، وَهٰذَا أَيْضًا ستتكلم عنه عند بحث الشَّيْخ لموضوع نزول الْقُرْآن.

"المبدوء بسورة الفاتحة، المَختوم بسورة الناس"، المبدوء بسورة الفاتحة المَختوم بسورة الناس كِتَابةً وتلاوةً، أَمَّا نزولًا فليس الأمر كَذَلِكَ فالشَّيْخُ لا يُريد أَنَّهُ ابْتُدئ تنزيله بسورة الفاتحة وَإِنَّمَا يُريد أَنَّهُ المبدوء بسورة الفاتحة أي كِتَابةً، كما هُوَ الشأن في الْقُرْآن المكتوب فَإِنَّهُ مبدوءٌ بالفاتحة مختومٌ بالناس، وَأَمَّا ما نزل من الْقُرْآن أولًا فَهٰذَا سيتعرض إليه الشَّيْخ وسنتكلم عنه بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

☚**فائدة**: الْقُرْآن له أسماء غير هٰذَا الاسم وأسماؤه كثيرة، منها: الفُرقان، قَالَ السيوطي في بيان معنى الفُرقان قَالَ: "**فلأنه فَرْق بين الحق والباطل**".

منها: الْكِتَاب: ﴿حم ۝١ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝٢﴾ [الدخان: ١، ٢] قَالَ السيوطي: "**فَأَمَّا تسميته كِتَابًا فلجمعه أنواع العلوم والقِصَص والأخبار عَلَىٰ أبلغ وجهٍ، والْكِتَاب لُغَةً الجَمَع**"، وأسماءه كثيرة تحفظون منها الكثير.

والقاعدة: "**أَن أسماء الْقُرْآن أعلامٌ وأوصاف**"، فكُل اسمٍ من أسماء الْقُرْآن يدل عَلَىٰ الْقُرْآن ويشتمل أَيْضًا عَلَىٰ وصفٍ لكتاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فالْقُرْآن كما بين الشَّيْخ: من قرأ يكون بمعنى جَمَع وبمعنى تلا، فاسم الْقُرْآن دل عَلَىٰ وصف له وأنه جامعٌ مجموع، وعَلَىٰ أَنَّهُ متلو.

الفُرقان أَيْضًا دل عَلَىٰ وصف للْقُرْآن وأنه فَرق بين الحق والباطل، وهكذا كُل اسمٍ لكتاب الله عَزَّوَجَلَّ فَإِنَّهُ يدل عَلَىٰ كلام الله عَزَّوَجَلَّ المُنزَل ويدل أَيْضًا عَلَىٰ وصفٍ له، فأسماء الْقُرْآن أعلامٌ وأوصاف.

قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَقَدْ حمى الله تَعَالَىٰ هٰذَا الْقُرْآن العظيم من التغيير والزيادة والنقص والتبديل، حَيْثُ تكفل عَزَّوَجَلَّ بحفظه فَقَالَ". ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩].

"ولذلك مضت القرون الكثيرة ولم يُحاول أحدٌ من أعدائِه أن يُغيِّرَ فيه، أو يزيد، أو يُنقِص، أو يُبدِل، إِلَّا هتك الله سِتْرَه، وفضح أمره، وَقَدْ وصفه الله تَعَالَىٰ بأوصاف كثيرةٍ، تدل عَلَىٰ عظمته وبركته وتأثيره وشموله، وأنه حاكمٌ عَلَىٰ ما قبله من الْكُتُب".

هٰذَا أمرٌ معلومٌ عندكم وقلنا: سَنُعلِق عَلَىٰ الْكِتَاب تعليقًا يُناسبه، هٰذَا أمر معلوم وأن الله عَزَّوَجَلَّ حافظٌ كِتَابه، فالْكِتَاب محفوظ لَم يستطع أحدٌ ولن يستطيع أحدٌ أَن يُعارض كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ.

وكُل من حاول مُعارضة كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ فَإِنَّهُ قَدْ ضر نفسه وفضح نفسه وصار سُخريةً للّناس، فكيف يستطيع المخلوق بكلامه المخلوق أَن يُعارض كلام الخالق؟ وفرقُ كلام الخالق عَنْ كلام المخلوق كفرق الخالق عَنْ المخلوق؟

قَالَ: "وَقَدْ وصفه الله تَعَالَىٰ بأوصاف كثيرةٍ، تدل عَلَىٰ عظمته وبركته وتأثيره وشموله، وأنه حاكمٌ عَلَىٰ ما قبله من الْكُتُب".

الشَّيْخ الآن سيذكر مجموعة من الآيات هٰذِه الآيات مُشتملة عَلَىٰ أوصاف، والآيات من حَيْثُ اشتمالها عَلَىٰ الأوصاف قسمان، الآيات الَّتِي سيذكرها الشَّيْخ من حَيْثُ اشتمالها عَلَىٰ أوصافٍ للّقُرْآن قِسمان:

القسم الأَوَّل: آياتٌ جاء ذِكر الوصف فيها بلفظه، مثلُ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ۝٨٧﴾ [الحجر: ٨٧]، فَوُصِف الْقُرْآن بِأَنَّهُ عَظِيم.

النوع الثَّانِي: آيات لم يُصرَح فيها بالوصف بلفظه وَإِنَّمَا يُفهم من مَعْنَاها.

إِذًا الشَّيْخ سيذكر الآن مجموعةً من الآيات المُراد أَن كُل آية يُستفاد منها وصف الْقُرْآن ببعض الأوصاف، من الآيات آياتٌ الوصف فيها صُرِح بِهِ بلفظه وآياتٌ يُفهَم الوصف من مَعْنَاها.

فمن الآيات الَّتِي صُرِح بالوصف فيها بلفظه: ﴿وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾ [الحجر: ٨٧].

ومن الآيات الَّتِي يُفهم الوصف من مَعْنَاها قوله تَعَالَىٰ: ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا﴾ [الحشر: ٢١]، فَهُنَا الوصف لم يُذكر بلفظه وَإِنَّمَا يُفهم من الْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى الْمُراد قوة تأثير الْقُرْآن.

الْكَلَام واضح ؟ إِذًا الشَّيْخ قَالَ: **"وَقَدْ وصفه الله تَعَالَىٰ أي وصف الْقُرْآن بأوصاف كثيرةٍ، تدل عَلَىٰ عظمته وبركته وتأثيره وشموله، وأنه حاكمٌ عَلَىٰ ما قبله من الْكُتُب"**، والآن سيذكر الآيات الَّتِي فيها وصف الْقُرْآن ببعض الأوصاف، وَهِيَ عَلَىٰ ضربين ذكرتها لكم.

الآيةُ الأُوْلَىٰ: لَنْ نُفسر الآيات وَإِنَّمَا نُبين الوصف الَّذِي اشتملت عَلَيْهِ الآية، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾ [الحجر: ٨٧]، وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ فُسِر بالفاتحة وفُسِر بالْقُرْآن كله، وَالَّذِي يُريد الشَّيْخ الْقُرْآن كُله، لَنْ نتكلم عَنْ هٰذِه الْمَسْأَلَة وعن بحثها، وهل الْمُراد الْقُرْآن كُله أو المراد الفاتحة؟ وَإِنَّمَا نُبين مُراد الشَّيْخ مُراد الشَّيْخ أَن الْقُرْآن وُصِف بالعظمة.

الآيَةُ الثَّانِية: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴿١﴾﴾ [ق: ١]، الْمَجِيدِ وُصِف الْقُرْآن بِأَنَّهُ مَجِيدِ أي عظيمُ الْقَدْر.

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص: ٢٩]، وُصِف الْقُرْآن بِأَنَّهُ مُبارك قَالَ السمعاني: "كثيرٌ خيره ونفعه".

وَقَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾﴾ [الأنعام: ١٥٥]، الشاهد منها هُوَ الشاهد من الآية السابقة.

﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾ [الواقعة: ٧٧]، كَرِيم هُنَا بمعنى مُكرَم أي أكرمه اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، قَالَ السمعاني: "كريم مُكرَم لأنه كلام الله".

﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، يهدي أي يُرشد والهِداية كما تعرفون نوعان:

هِدايةُ توفيق وإلهام.

وَهِداية دلالة وإرشاد.

هِداية التوفيق والإلهام: خلق الهِداية في قلب المُهتدي هٰذِه لا تكون إِلَّا لله، فالْقُرْآن لا يخلق الهِداية في قلب المُهتدي، وَإِنَّمَا الْقُرْآن يُرشد يهدي هِداية دلالة وإرشاد، يُرشد إِلَىٰ الأخلاق الكريمة وَإِلَىٰ الخِصال الحميدة، وَأَمَّا خلق الهِداية في قلب المُهتدي الهِداية الخاصة هٰذِه لا تكون إِلَّا لله.

إِذًا: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، أي هِدايةُ دلالة وإرشاد، إِذًا من أوصاف الْقُرْآن أَنَّهُ يهدي.

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الحشر: ٢١]، المُراد قوة تأثير الْقُرْآن.

قَالَ ابْن كثير: "يَقُول: لو أني أَنْزَلْتُ هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ حَمَلته إياه لتصدع وخشع من ثِقله ومن خشية الله، فأمر الله الناس إذا نزل عليهم الْقُرْآن أَن يأخذوه بالخشية الشديدة والتخشع".

قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾ [التوبة: ١٢٤]، الآية.

المُراد: أَن الْقُرْآن يزيد المُؤْمِنِيْنَ إيمانًا، ويزيد من في قلبه مرض رجسًا، إذا المُؤْمِن يسمع كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ فيُصدق الأخبار ويمتثل الأوامر وينتهي عند النواهي، أَمَّا المُنَافِق والكافر ومن في قلبه مرض فَإِنَّهُ لا يُصدق بأخباره ولا يُقيم لأوامره وزنًا، فيزيدُ المُؤْمِن بالْقُرْآن إيمانًا ويزيد الْكَافِر والمُنَافِق بالْقُرْآنِ مرضًا ورجسًا.

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، المُراد كونه إنذارًا لمن بلغه.

﴿فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾﴾ [الفرقان: ٥٢]، أي يُجاهَد بكتاب الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بتلاوته وبأحكامه.

وَقَالَ تعَالَىٰ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [النحل: ٨٩]، فالْقُرْآن كما قَالَ ابْن مسعود: "قَدْ بُيِن لنا في هٰذَا الْقُرْآن كُل عِلْمٍ وكُل شيء".

هٰذِه الآيات كُلها فيها تفصيل ومزيد توضيح، ولكن نقتصر عَلَىٰ هٰذَا فإني أراه مُناسبًا لمثل هٰذَا الْكِتَاب.

وَقَالَ تعَالَىٰ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]، فالْقُرْآن مُصدق للّكُتُب السابقة وَمُهَيْمِن عَلَىٰ الْكُتُب السابقة والهَيمنة السيطرة والسُلّطة، فما شهد له الْقُرْآن من الْكُتُب السابقة بالحق فهو حق، وما شهد الْقُرْآن ببُطلانه فهو باطل.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخ: "وَالْقُرْآن الكريم مصدرُ الشَّرِيعَة الْإِسْلَامِية الَّتِي بُعِث بها مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَىٰ الناس كافة"، قَالَ الله تعَالَىٰ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِى نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾ [الفرقان: ١].

وَقَالَ: ﴿الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهِ الَّذِى لَهُ مَا فِى السَّمَاوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿٢﴾﴾ [إبراهيم: ١ - ٢].

المُراد بهذا أن الْقُرْآن مصدرُ التشريع، وَهٰذِه الشَّرِيعَة خُوطِب بِهِا الخلقُ الناسُ كُلهم، فالْقُرْآن مصدرُ التشريع الَّذِي يَنْبَغِي أَن يُؤخذ بِهِ وأن يُجعَل حاكمًا بين الناس.

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَسُنَّة النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مصدر تشريعٍ أَيْضًا كما قرره الْقُرْآن"، قَالَ الله تعَالَىٰ: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٨٠﴾﴾ [النساء: ٨٠].

﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب: ٣٦].

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]

﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران: ٣١].

إِذًا الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بين في آخر كلامه أَن مصدر التشريع الْقُرْآن وَالسُّنَّة، وَهٰذَا أمرٌ مُقررٌ عندكم وأدلته معلومة، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- تعَالَىٰ بعضها.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: "نزول الْقُرْآن"، أَوَّلًا: نزول الْقُرْآن المبحث الْأَوَّل من المباحث المُتعلقة بالْقُرْآن الكريم الَّتِي ذكرها الشَّيْخُ نزول الْقُرْآن.

قَالَ الشَّيْخُ: "نزول الْقُرْآنُ نزل القرآن أَوَّل ما نزل عَلَىٰ رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ليلة الْقَدْر في رمضان"، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾﴾ [القدر: ١]، ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [الدخان: ٣، ٤]؛ ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قبل التعليق عَلَىٰ كلام الشَّيْخ أُبين أمرًا وَهُوَ: أَن الْقُرْآن له تنزلان:

التنزل لأَوَّل: تنزل الْقُرْآنِ مُفرقًا، دل عَلَيْهِ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الإسراء: ١٠٦].

قبل أَن أُبين وجه الدلالة تنزل الْقُرْآن مُفرقًا بمعنى أَن جِبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ يسمع قدرًا مُعينًا من كِتَاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من الله عَزَّ وَجَلَّ مُباشرةً، فينزل بِمَا سَمِعَه عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هٰذَا تنزل الْقُرْآن مُفرقًا.

إِذًا تنزل الْقُرْآن مُفرقًا يكون بسماع جِبرائيل للآيات المُراد إنزالها من الله عَزَّ وَجَلَّ فينزل بها عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيأخذها النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ جبريل، فالْقُرْآنُ أُنزِل مُفرقًا في ثلاثٍ وعشرين سَنة، دل عَلَىٰ هٰذَا لإنزال أدلة:

الدليل لأَوَّل: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ أي أحكمناهُ وفي قراءة: فرّقْنَاهُ أي نزلناه شَيْئًا فشَيْئًا.

﴿لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا ۝١٠٦﴾ [الإسراء: ١٠٦]، يَقُول ابْن كثير: "وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا أي شَيْئًا فشَيْئًا مُفرقًا فِي ثلاثٍ وعشرين سَنة".

دليلٌ آخر يدل عَلَىٰ أَن القُرْآن أُنزل مُفرقًا: قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا ۝٣٢﴾ [الفرقان: ٣٢]، الَّذِينَ كَفَرُوا يَقُولون: لَوْلَا نُزِّلَ هٰذا الْقُرْآنُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، كما أُنزلت سائر الْكُتُب عَلَىٰ الْأَنْبِيَاء فَإِن كُل كِتَاب نزل عَلَىٰ نبي فَإِنَّهُ نزل جُملةً واحدة، فَهٰذَا يدل عَلَىٰ أَن الْقُرْآن كان ينزل عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُفرقًا.

ومن الأَدِلَّة: ما جاء عَنْ عَائِشَة وابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالا: "لبث النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمكة عشر سِنين ينزل عَلَيْهِ الْقُرْآن وبالمدينة عشرة سنين".

ماذا يَقُول ابْن كثير -رَحِمَهُ اللَّهُ؟ يَقُول ابْن كثير: "أَمَّا إقامته بالمدينة عشر سنين فَهٰذَا ما لا خِلاف فيه، وَأَمَّا إقامته بمكة بعد النُّبُوَّة فالمشهورُ ثلاث عشر سَنة، لأنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُوحي إليه وَهُوَ ابْن أربعين سَنة وتوفي وَهُوَ ابْن ثلاثٍ وستين سَنة عَلَىٰ الصَّحِيْح، ويحتمل أَنَّهُ حذف ما زاد عَلَىٰ العشرة اختصارًا فِي الْكَلَام لِأَنَّ الْعَرَب كَثِيْرًا ما يحذفون الكسور فِي كلامهم"، إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

فَهٰذَا أَيْضًا يدل عَلَىٰ أَن النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أُنزل عَلَيْهِ الْقُرْآنُ مُفرقًا فِي ثلاثٍ وعشرين سَنة.

التنزل الثَّانِي: تنزل الْقُرْآنِ جُملةً، وهذا التنزل قَدْ حُكي عَلَيْهِ الإجماع ودليله ما جاء عَنْ ابْن عَبَّاس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِن ابْن عَبَّاس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "أنزل اللهُ الْقُرْآن إِلَىٰ السماء الدُّنْيَا فِي ليلة الْقَدْر، وكان اللهُ إذا أراد أَن يُوحي منها شَيْئًا أوحاه فهو قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۝١﴾ [القدر: ١]".

التنزل المُجمل واضطبوا هٰذَا: التنزل المُجمل نزل جِبرائيلُ بالْقُرْآن جُملةً واحدة من اللوح المحفوظ، نزل بالْقُرْآن من اللوح المحفوظ إِلَىٰ بيت الْعِزَّة من السماء الدُّنْيَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ.

فابن عَبَّاس يُفسِر قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۝١﴾ [القدر: ١]، بهذا الإنزال وَهُوَ إنزال الْقُرْآن جُملةً من اللوح المحفوظ إِلَىٰ بيت الْعِزَّة في السماء الدُّنْيَا.

يَقُول شَيْخ الإِسْلَام ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وأتعمد نقل كلام شَيْخ الإِسْلَام لِأَنَّ هٰذِه الْمَسْأَلَة مَسْأَلَة عقدية مُهمة قَالَ: **"وَهُوَ سُبْحَانَهُ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ مِنْ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ إِلَىٰ بَيْتِ الْعِزَّةِ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا"**، وَهُنَاكْ كلام للّقرطبي في تفسيره يُفيد الإجماع.

الآن الشَّيْخ/ ابْن عُثيمين -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ يُريد أي التنزلين في قوله: **"نزول الْقُرْآنُ نزل القرآن أَوَّل ما نزل عَلَىٰ رَسُول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ في ليلة الْقَدْر في رمضان"**؟ يُريد إنزال الْقُرْآن مُفرقًا واضبطوا هٰذَا.

الشَّيْخ/ ابْن عُثيمين -رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يُثبت نزول الْقُرْآن جُملةً هٰذَا النزول لا يُثبته الشَّيْخ، فمن المُهم أَن نعرف مُراد الشَّيْخ فالشَّيْخ هُنَا يُبين نزول الْقُرْآن المُفرق، وَالَّذِي يُقَال: نحن نُؤمن بنزول الْقُرْآن مُفرقًا.

وكلام الشَّيْخ هُنَا كلامٌ قَالَ بِهِ عددٌ من السَّلَف ولكن هٰذَا لا يُنافي نزول الْقُرْآن جُملةً واحدة، فنُؤمن بالتنزلين فالتنزلان ثابتان ولا مُنافاة بينهما، فالْقُرْآن أُنزل جُملةً واحدة مِنْ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ إِلَىٰ بَيْتِ الْعِزَّةِ، والْقُرْآنُ كان ينزل به جِبرائيلُ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ مُفرقًا بحسب الحوادث عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، بسماع جِبرائيل من الله عَزَّ وَجَلَّ فينزل بِمَا سَمِعَه من الله للنَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ فيأخذه النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ عنه، التنزلان ثابتان.

تَكَلَّمَ أهل الْعِلْم في الْحِكْمَة من جمع الله عَزَّ وَجَلَّ لنبيه بين نوعي التنزل، فقَالُوا: حَتَّىٰ يشترك مع الْأَنْبِيَاء فِيمَا كان لهم ويزيد عليهم، فاشترك معهم بالتنزل المُجمل وزاد عليهم أمرًا وَهُوَ أن الله عَزَّ وَجَلَّ خصه بالتنزل المُفصل.

فَإِن قِيلَ: قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، يدل عَلَىٰ أَن الْقُرْآن لم يُنزل جُمْلَةً وَاحِدَة، فيُقَال: هم يُريدون أَن يُنزل الْقُرْآن عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ جُمْلَةً وَاحِدَة، وَهٰذَا لم يكن وَإِنَّمَا الثابت هُوَ نزول الْقُرْآن إِلَىٰ بيت الْعِزَّة، فَهٰذِه الآية لا تُعارض تنزل الْقُرْآن المُجمل.

طيب ما الَّذِي يُقرره الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في نزول الْقُرْآن؟ الشَّيْخ يُقرر أَن الْقُرْآن ابتُدئ نزوله في رمضان في ليلة الْقَدْر, وَهٰذَا قولٌ قَالَ بِهِ عددٌ من السَّلَف، وَهٰذَا القول لا يُنافي كون الْقُرْآن أَيْضًا قَدْ أُنزل جُمْلَةً وَاحِدَةً مِنْ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ إِلَىٰ بَيْتِ الْعِزَّة.

ونتنبه إِلَىٰ شيء: وَهُوَ أَن الَّذِينَ ضلوا في وصف الله عَزَّوَجَلَّ بالكلام يجعلون التنزل المُفرَق المُفصَل يجعلونه بأخذ جِبرائيل للْقُرْآن مِنْ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، وَهٰذَا خطأ فَفرقٌ بين التنزل المُفرق وتنزل الْقُرْآن جُمْلَةً، فتنزل الْقُرْآن جُمْلَةً هُوَ الَّذِي أخذ فيه جِبرائيلُ الْقُرْآن مِنْ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، أَمَّا تنزل الْقُرْآن مُفصلًا فجِبرائيل كان يأخذ كُل قدرٍ يُراد إنزاله سماعًا من الله عَزَّوَجَلَّ.

وما يُكتب في الأسانيد أسانيد الْقُرْآن عَنْ جِبرائيل عَنْ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ هٰذَا خطأ، هٰذَا خطأ، هٰذَا خطأ لِأَنَّ التنزل الَّذِي يُراد في الأسانيد هُوَ عَنْ جِبرائيل عَنْ الله سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، فالمُراد التنزل المُفرق بِمَا أخذه جِبرائيل عَنْ الله سماعًا، فأخذه النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ جِبرائيل، فأخذه الصَّحَابَة عَنْ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأخذه من أخذه عَنْ الصَّحَابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُفسر هٰذِه الآيات الَّتِي ذكرها: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ①﴾ [القدر: ١]، ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ③ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ④﴾ [الدخان: ٣، ٤]؛ ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، كُلها يُفسرها بأن الْقُرْآن قَدْ ابتِدِئ إنزاله في رمضان في ليلة الْقَدْر.

وَهٰذَا قولٌ مَقول وَهُو: أَن الْقُرْآن قَدْ ابتْدِئ إنزاله فِي رمضان فِي ليلة الْقَدْر، فَالنَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَزل عَلَيْهِ جِبريل فِي غار حِراء وكان النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتحنث وينقطع للّعِبَادَة، وَقَدْ جاء فِي بعض الروايات: أَنَّهُ كان فِي رمضان فجاءه جِبريل وأنزل عَلَيْهِ أَوَّل ما أنزل: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق: ١ - ٥].

فَهٰذَا فِي بعض الروايات أَنَّهُ كان فِي رمضان، فالقول بأن الإنزال المُفصل كان فِي رمضان قولٌ مَقول وله ما يدل عَلَيْهِ، وَهٰذَا لا يُنافي إنزال الْقُرْآن جُمْلَةً وَاحِدَة وعددٌ من المُفسرين يُفسرون هٰذِه الآيات بالإنزال المُجمَل.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخ: "وكان عُمر النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّل ما نزل عَلَيْهِ أربعين سَنَةٍ عَلَىٰ المشهور عند أهل الْعِلْم، وقد روي عن ابن عبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وسعيد بْن المُسيِّب وغيرهم، وَهٰذِه السِّنُ هِيَ الَّتِي يكون بها بلوغ الرُشْد وكمال العقل وتمام الإدراك".

هٰذَا قَدْ ذكرنا ما يُفيده وَهُوَ أَن النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لبث بمكة عشر سنين ينزل عَلَيْهِ الْقُرْآن وبالمدينة عشر سنين، وبين ابْن كثير أَن قول ابْن عَبَّاس وعَائِشَة: "وفي مكة عشر سِنين"، فيه حذفُ الكسر والعرب يحذفون الكسور، فمُدة إنزال الْقُرْآن عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثلاثٌ وعشرون سَنة؛ لبث النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثلاث عشرة سَنة فِي مكة وعشر سنين فِي المدينة.

طيب ثُمَّ قَالَ المُصَنِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ: "وَالَّذِي نزل بالْقُرْآن من عند الله تَعَالَىٰ إِلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، جِبريل أحدُ المَلَائِكَة المُقَرَبين الكِرام"، قَالَ الله تَعَالَىٰ عَنْ الْقُرْآن: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ۝١٩٥﴾ [الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥].

"وَقَدْ كان جِبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ من الصِّفَات الحميدة العظيمة، من الكَرم والقوة والقُرْب من الله تَعَالَىٰ والمكانة والاحترام بين المَلَائِكَة والأمانة والحُسْن والطهارة؛ ما جعله أهلًا لأن يكون رَسُول الله تَعَالَىٰ بوحيه إِلَىٰ رُسُله".

قال الله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾ [التكوير: ١٩ – ٢١].

وَقَالَ: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ﴿٧﴾﴾ [النجم: ٥ – ٧].

وَقَالَ: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [النحل: ١٠٢].

"وقد بين الله تَعَالَىٰ لنا أوصاف جبريل الَّذِي نزل بالْقُرْآن من عنده، وتدل عَلَىٰ عِظَم الْقُرْآن وعنايته تَعَالَىٰ بِهِ، فَإِنَّهُ لا يُرْسَل من كان عظيمًا إِلَّا بالأمور العظيمة".

المُرَاد هُنَا أَن جِبرائيل هُوَ الَّذِي خصه الله عَزَّوَجَلَّ بإنزال الوحي، ومن هُنَا كما بين ابْن القيم أَن رؤساء الأملاك ثلاث:

جِبرائيل، لأنه مُوكلٌ بالوحي والوحي فيه حياةُ الأرواح.

ومِيكائيل؛ لِأَنهُ مُوكلٌ بالقطر والقطر فيه حياة الْأَرْض.

وإسرافيل؛ لأنه مُوكلٌ بالنفخ بالصور لإرجاع الأرواح إِلَىٰ الأجساد.

وَهٰذَا الْكَلَام المُتعلق بجِبرائيل لَنْ نتطرق إليه لأنه كلامٌ معروف مبحوث فِي المُعتقد، ففي المُعتقد يتعرض أهل الْعِلْم لبيان أوصاف الْمَلَائِكَة ومنهم جِبرائيل.

أَوَّل ما نزل من الْقُرْآن؛ المبحث الْأَوَّل من المباحث المُتعلقة بالْقُرْآن الَّتِي ذكرها الشَّيْخ نزول الْقُرْآن، وَبَيَّنَّا أَن للقُرْآن تنزلين اثنين:

نزول الْقُرْآن جُملةً.

ونزول الْقُرْآن مُفرقًا.

وَبَيَّنَّا أَن الشَّيْخ يُريد بكلامه إنزال الْقُرْآن مُفرقًا، وأن الشَّيْخ لا يُثبت نزول الْقُرْآن جُملة، ونزول الْقُرْآن جُملة قَدْ دلت عَلَيْهِ آثارُ السَّلَف وحُكي عَلَيْهِ الإجماع.

المبحث الثَّانِي من المباحث المُتعلقة بالْقُرْآن: أَوَّل ما نزل من الْقُرْآن، وأهل الْعِلْم يتكلمون حول أَوّل ما نزل وحول آخر ما نزل، إِلَّا أن الشَّيْخ لَنْ يتكلم إِلَّا عَنْ أَوَّل ما نزل، وَذَلِكُم لِأَنَّ الْكَلَام فيه أوضح والترجيح فيه أسهل.

فكأنه لاحظ هٰذَا فترك الحَدِيْث حول آخر ما نزل، حَتَّىٰ لا يُصعِب الْكِتَاب عَلَىٰ الطالب، فَهٰذَا الْكِتَاب مكتوبٌ كما بين الشَّيْخ للّتعليم المدرسي، أو أَن الشَّيْخ أراد الاختصار فتكلم حول أَوّل ما نزل، ولم يتكلم حول آخر ما نزل، ونحن لَنْ نتكلم إِلَّا عما تَكَلَّمَ عنه الشَّيْخ.

"أَوَّلُ ما نزل من الْقُرْآن عَلَىٰ وجه الإطلاق قطعًا: الآياتُ الخمس الأُوْلَىٰ من سورة العلق"، وَهِيَ قوله تَعَالَىٰ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝ الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝﴾[العلق: ١ – ٥].

ثُمَّ فتر الوحي مُدةً، ثُمَّ نَزلت الآيات الخمس الأُوْلَىٰ من سورة المدثر، وهي قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۝ قُمْ فَأَنْذِرْ ۝ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ۝﴾ [المدثر: ١ – ٥].

ففي (الصَّحِيْحَيْنِ) صَحِيْح البُخَارِيّ وَمُسْلِم عَنْ عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في بدء الوحي قَالَتْ: «حَتَّىٰ جاءه الحقّ، وَهُوَ فِي غار حراء، فجاءه المَلَك فَقَالَ: اقرأ، فَقَالَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ما أنا بقارئ»، قَالَ الشَّيْخُ: **"يعني لست أعرف القراءة"**، فذكر الحَدِيْث وفيه ثُمَّ قَالَ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ ۝﴾ [العلق: ١]، إِلَىٰ قوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝﴾ [العلق: ٥].

وفيهما عن جابر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَهُوَ يُحدِث عن فترة الوحي: «بَيْنَّا أنا أمشي إذ سمعت صوتًا من السماء»، فذكر الحَدِيْث وفيه: فأنزل الله تَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۝ قُمْ فَأَنْذِرْ ۝ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ۝﴾[المدثر: ١ – ٥]، إِلَىٰ آخره.

هٰذَا المبحث الْثَّانِي من المباحث المُتعلقة بالْقُرْآن:

فالمبحث الأَوَّل: نزول الْقُرْآن.

والمبحث الثَّانِي: أَوَّل ما نزل.

واشتمل هٰذَا الْقَدْر من كلام الشَّيْخ عَلَىٰ ما يلي؛ اشتمل هٰذَا الْقَدْر الَّذِي قرأناه من كلام الشَّيْخ عَلَىٰ ما يلي:

أَوَّلًا: أَوَّل ما نزل من الْقُرْآن عَلَىٰ وجه الإطلاق قطعًا الآياتُ الخمس الأُوْلَى من (سورة العلق)، وبعضهم يَقُول: أَوَّل ما أُنزل من الْقُرْآن (سورة العلق)، وَهٰذَا غير صَحِيْح إذ في (سورة العلق) أحداث لم تقع بعد وَهٰذَا واضح، فَالَّذِي أنزل أَوَّل خمس آياتٍ من (سورة العلق).

إذًا هٰذَا الْقَدْر من كلام الشَّيْخ بين فيه أمورًا:

الأَوَّل: أَن أَوَّل ما أُنْزِل من الْقُرْآن الآياتُ الخمس الأُوْلَى من (سورة العلق).

الثَّانِي: أَن الوحي قَدْ انقطع بعد نزول الآياتُ الخمس الأُوْلَى من (سورة العلق)، وَهٰذَا أمرٌ معروف مشهور دلت عَلَيْهِ الأَحَادِيْث الصَّحِيْحة.

الأمر الثَّالِث: بعد عَود الوحي نزلت الآيات الخمس الأُوْلَى من (سورة المُدثر): ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنْذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ۝٥﴾ [المدثر: ١-٥].

الأمر الرَّابِع: ذَكَرَ الشَّيْخ الدليل عَلَىٰ أَن أَوَّل ما أُنزل الآياتُ الخمس الأُوْلَى من (العلق)، والدليل هُوَ ما جاء في (الصَّحِيْحَيْنِ) عَنْ عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قَالَتْ: «فجاءه المَلَك فقَالَ: اقرأ، فَقَالَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ما أنا بقارئ»، فذكر الحَدِيْث وفيه ثُمَّ قَالَ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١﴾ [العلق: ١]، إِلَىٰ قوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق: ٥].

الأمر الخَامِس الَّذِي اشتمل عَلَيْهِ كلام الشَّيْخ: ذِكر الدليل عَلَىٰ أن الوَحي قَدْ فتر، وأن أَوَّل ما أُنزل بعد رجوعه الآيات الخمس الأُوْلَى من (المُدثر)، وَقَدْ ذَكَرَ الدليل فَقَالَ: وفيهما عن جابر -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أن النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ وَهُوَ يُحدِث عن فترة الوحي: «**بَيْنَما أنا أمشي إذ سمعت صوتًا من السماء**»، فذكر الحَدِيْث وفيه: فأنزل الله تَعالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنْذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ۝٥﴾ [المدثر: ١ - ٥]، إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

هٰذَا ما بينه الشَّيْخ واعلم أن العُلَمَاء قَدْ اختلفوا في أَوَّل ما أُنزل عَلَىٰ أقوال، وأقوى قولين أن أَوَّل ما أُنزل الآياتُ الخمس الأُوْلَى من (سورة العلق)، وَهٰذَا كما بين ابْن حجر: قول أكثر المُفسرين، وَهُوَ الَّذِي رجحه السيوطي في (الاتقان).

ثاني الأقوال: أن أَوَّل ما أُنزل الآياتُ الخمس الأُوْلَى من (المُدثر)، وبعض أهل الْعِلْم يَقُول: (سورة المُدثر)، والقائلون بهذا القول يستدلون بحديث جابر والشيخ سيذكر حديث جابر.

بل أنا أُقدمه قبل كلام الشَّيْخ قَالَ: جاء في (الصَّحِيْحَيْنِ) عَنْ سلمة بْنَ عبد الرحمن قَالَ: سألت جابر بْنَ عبد الله أَيُّ الْقُرْآنِ أُنْزِلَ قبلُ؟ قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۝١﴾ [المدثر: ١]، قُلْت: أو: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١].

قَالَ: أُحدثكم ما حدثنا بِهِ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنِّي جَاوَرْتُ بِحِرَاءٍ شَهْرًا فَلَمَّا قَضَيْتُ جِوَارِي، نَزَلْتُ فَاسْتَبْطَنْتُ الْوَادِيَ، فَنُودِيتُ، فَنَظَرْتُ بَيْنَ يَدَيَّ وَخَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي فَلَمْ أَرَ شَيْئًا، ثُمَّ نُودِيتُ، فَنَظَرْتُ بَيْنَ يَدَيَّ، وَمِنْ خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي فَلَمْ أَرَ شَيْئًا، ثُمَّ نَظَرْتُ إِلَىٰ السَّمَاءِ فَإِذَا هُوَ يَعْنِي جِبريل فأخذتني رجفةٌ فَأَتَيْتُ خَدِيجَةَ فَأَمَرْتُهُمْ فَدَثَّرُونِي**»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنْذِرْ ۝٢﴾ [المدثر: ١، ٢].

جَمع من أهل الْعِلْم ذهبوا إِلَىٰ أَوَّل ما أُنْزِلَ الْمُدَّثِّر لهذا الحَدِيْث، وَهٰذَا الحَدِيْث قَدْ أجابوا عنه بأجوبة، من الأجوبة الَّتِي ذكروها: أَن الْمُراد أَوَّل سورة أُنْزِلَت كاملة، فـ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١﴾ [العلق: ١] لم تُنزل السورة كاملة، فقَالُوا: مُراد جابر أَوَّل سورة أُنْزِلَت كاملة هٰذَا جواب.

جوابٌ آخر: قَالُوا: هٰذَا قَالَه جابرٌ برأيه واجتهاده، وعَائِشَةُ تنقل ما كان عَنْ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقول عَائِشَة مُقدم إذ المنقول مُقدمٌ عَلَىٰ الاجتهاد.

وَهُنَاكْ من قَالَ: إن هٰذِه اَلْأَوَّلية أَوَّلية باعتبار أَوَّل ما نزل بعد فتور الوحي.

وَهُنَاكْ من قَالَ: إن هٰذِه اَلْأَوَّلية أَوَّلية باعتبار أَوَّل ما نزل في شأن الرِّسَالَة، فَالنَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُبئ بـ اقرأ وأُرسل بـ المُدثر.

والقولان الأخيران هما اللذان يراهما الشَّيْخ/ مُحَمَّد بْنَ صالح العُثيمين -رَحِمَهُ اللَّهُ، لذلكم لاحظوا ماذا قَالَ؟ بعد أَن رجح هٰذَا وأن أَوَّل ما أُنزل اقرأ ويليه الآيات الخمس الأُوْلَى من (المُدثر) مَاذَا قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَىٰ؟

قَالَ: **"وَثَمَّت آياتٌ يُقَال فيها: أَوَّل ما نَزل، والمُراد أَوَّل ما نزل باعتبار شيءٍ مُعين، فتكون أَوَّليةً مُقيدة"**، مثل: حديث جابر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في **(الصحيحين)** أَن أبا سلمة بن عبد الرحمن سأله: أَيُّ الْقُرْآنِ أُنْزِلَ أَوَّل؟ قَالَ جابر: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۝١﴾ [المدثر: ١]، قَالَ أبو سلمة: أنبئت أَنَّهُ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١﴾ [العلق: ١]، فقال جابر: لا أُخبرك إِلَّا بِمَا قَالَ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«جاورت في حِراء فلما قضيت جواري هبطت»**، فذكر الحَدِيْث وفيه: **«فأتيت خديجة فَقُلْت: دثروني، وصبوا عَلَيَّ ماء باردًا، وأُنْزِل عليَّ»**: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۝١﴾ [المدثر: ١]، إِلَىٰ قوله: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ۝٥﴾ [المدثر: ٥].

يَقُول الشَّيْخ: "فَهٰذِهِ اَلْأَوَّلية الَّتِي ذكرها جابرٌ -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ باعتبار أَوَّل ما نزل بعد فترة الوحي، أو أَوَّل ما نزل في شأن الرِّسَالَة؛ لِأَنَّ ما نزل من سورة اقرأ ثبتت به نبوة النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وما نزل من سورة المدثر ثبتت به الرِّسَالَة في قوله: ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ ۝٢﴾ [المدثر: ٢]، ولهذا قَالَ أهل الْعِلْم: إن النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نُبِئ بـ: اقرأ، وأُرْسِل بـ: الْمُدَّثِّرُ".

إِذًا الشَّيْخ بعد أَن بين لك أَن أَوَّل ما أُنزل الآياتُ الخمس الأُوْلَى من اقرأ، وأن الآيات الخمس الأُوْلَى من المُدثر نزلت بعدها، أجاب إجابةً لطيفةً عَنْ حديث جابر، فبين لك أَن اَلْأَوَّلية قَدْ تُطلق باعتبارٍ مُعين، فحديث جابر أُطلقت فيه اَلْأَوَّلية باعتبار أَوَّل ما نزل بعد فترة الوحي أو باعتبار الرِّسَالَة.

وَهٰذَا الَّذِي رجحه الشَّيْخ مُناقش وَالَّذِي يظهر: أَن هذين الوجهين في الإجابة عَنْ حديث جابر وجهان غَيرُ قويين، لِمَاذَا؟ لِأَنَّ السَّائِل سأل جابرًا عَنْ أَوَّل ما أُنزل مُطلقًا، فلم يكن السؤال عَنْ أَوَّل ما أُنزل بعد فتور الوحي، ولم يكن السؤال عَنْ أَوَّل ما أُنزل في شأن الرِّسَالَة، والجواب يكون بحسب السؤال.

سُئِل جابر ما السؤال الَّذِي وُجِه إِلَىٰ جابر؟ عَنْ سلمة بْنَ عبد الرحمن قَالَ: سألت جابر بْنَ عبد الله أَيُّ الْقُرْآنِ أُنْزِلَ قبلُ؟ قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۝١﴾ [المدثر: ١]، قُلْت: أو: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]؛ بل مُعارضة السَّائِل بـ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، يدل عَلَىٰ أَنَّهُ لم يقصد ما نزل بعد فتور الوحي، ولم يقصد ما نزل في شأن الرِّسَالَة.

والسيوطي عندما ذَكَرَ الأجوبة الأربعة عَنْ حديث جابر ما قوى هذين الوجهين اللذين ذكرها الشَّيْخ/ مُحَمَّد بْنَ صالح العُثيمين؛ بل رأى السيوطي أَن أقوى وجه هُوَ أَن السؤال كان باعتبار أَوَّل سورة أُنزلت كاملة.

ويلي هٰذَا الوجه في القوة أَن هٰذَا قَالَه جابرٌ اجتهاداً، وَهٰذَا اجتهادٌ مُقابلٌ بِالنَّصِّ وَهٰذَا الَّذِي يظهر: أَن عَائِشَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أخبرت عما كان وأن أَوَّل ما أُنزل عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الآياتُ الخمس الأُوْلَىٰ من: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ①﴾ [العلق: ١]؛ وَأَمَّا جابر -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فاجتهد فظن أَن أَوَّل ما أُنْزِل الآياتُ الخمس الأُوْلَىٰ من: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ①﴾ [المدثر: ١]، أو: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ①﴾ [المدثر: ١].

عَلَىٰ كُل حال: ما قَالَه الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ من كون الآياتُ الخمس الأُوْلَىٰ من سورة اقرأ هِيَ أَوَّل ما أُنزل صَحِيْح، وما ذكره من كون الآيات الخمس الأُوْلَىٰ من: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ①﴾ [المدثر: ١]، أنزلت بعد فتور الوحي فَهٰذَا أَيْضًا صَحِيْح؛ أَمَّا كون هٰذَا الإنزال الْمَقْصُود في حديث جابر هُوَ إنزال مُعين فَهٰذَا هُوَ الَّذِي فيه مُناقشة.

بَيّن الشَّيْخ أَوَّل ما أُنزل وبين أَن اَلْأَوَّلية قَدْ تُطلق باعتبار مُعين، وما ذكره في كون اَلْأَوَّلية قَدْ تُطلق باعتبارٍ مُعين فيه مُناقشة أليس كَذَلِكُم؟ السيوطي في **(الاتقان)** ذَكَرَ فرعًا في أَوَّلياتٍ مخصوصة، فقد يكون هٰذَا مُفيدًا في أَن اَلْأَوَّلية قَدْ تُطلق بخصوص شيءٍ مُعين.

فذكر في كِتَابه بعد أَن تحدث حول أَوَّل ما أُنزل، قَالَ: **"فرعٌ في أَوَّلياتٍ مخصوصة"**، وَذَكَرَ تَحْتَ الفرع صوراً: **"أَوَّلُ مَا نَزَلَ فِي الْقُرْآن: رَوَى الْحَاكِمُ فِي (الْمُسْتَدْرَك) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَوَّلُ آيَةٍ نَزَلَتْ فِي الْقِتَالِ:** ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا﴾ [الحج: ٣٩]، **وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: أَوَّلُ آيَةٍ نَزَلَتْ فِي الْقِتَالِ بِالْمَدِينَةِ:** ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠]"، إِلَىٰ آخر ما ذَكَرَ، ذَكَرَ أَوَّليات في أمورٍ مخصوصة.

الموضوع التالي موضوع مُهم وسأتكلم حول بعضه لَنْ أشرحه كُله، إِذًا الْقُرْآن تَكَلَّمَ الشَّيْخ حول نزول الْقُرْآن هٰذَا المبحث اَلْأَوَّل، المبحث الثَّانِي: تَكَلَّمَ الشَّيْخ حول أَوَّل ما أُنزل ولم يتكلم حول آخر ما أنزل.

ثُمَّ قَالَ فِي المبحث الثَّالِث: "نزول الْقُرْآن ابتدائي وسببي، ينقسم نزول الْقُرْآن إِلَىٰ قسمين":

القسم اَلْأَوَّل: "ابتدائي: وَهُوَ ما لم يتقدم نزوله سببٌ يقتضيه، وَهُوَ غالب آيات الْقُرْآن"، ما لم يتقدم نزوله مفعول بِهِ مُقدم، سببٌ يقتضيه فاعلٌ مُؤخر، ما لم يتقدم نزوله سببٌ يقتضيه وَهُوَ غالب آيات الْقُرْآن، ومنه قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ۝٧٥﴾ [التوبة: ٧٥].

"الآيات فَإِنها نزلت ابتداءً فِي بيان حال بعض الْمُنَافِقِين، وَأَمَّا ما اشْتُهر من أنها نزلت في ثعلبة ابن حاطب فِي قِصَّةٍ طويلة، ذكرها كثيرٌ من الْمُفسرين، ورَوجها كثيرٌ من الوعاظ، فضعيفٌ لا صِحة له".

رَحِم الله الشَّيْخ وجزاه اللهُ خيرًا إذ تعمد ذِكر هٰذَا الْمِثَال لكثرة الخطأ فِي حق هٰذَا الصَّحَابِيَ الجليل، والشيخ ما ترك الأمثلة الكثيرة وقصد هٰذَا الْمِثَال إِلَّا ليُنبه عَلَىٰ هٰذَا الخطأ وليحفظ لهذا الصَّحَابِيَ قَدره.

فِي كثيرٌ من كُتب التَّفْسِير عندما يُفسرون هٰذِه الآية يُفسرونها بهذا، وَهٰذَا الصَّحَابِيَ أنصاري بدري قِيلَ: استشهد فِي أُحد، فيذكرون هٰذَا الحَدِيْث الضعيف المُبين أَن النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يتقبل زكاته ولا أبو بكر ولا عُمَر، وأنه مات فِي زمن عُثمان عَلَىٰ الحال المذكورة الَّتِي سنذكرها.

فالشَّيْخ لما لاحظ هٰذَا وانتشار هٰذِه الحادثة فِي كُتب التَّفْسِير وفِي كلام الوعاظ، قصدها فِي البيان فوضعها فِي اَلْمَتن لينتشر التنبيه عَلَىٰ هٰذَا الخطأ، الآن قبل أَن نُبين هٰذَا المَقول الشَّيْخ يُبين أَن الآيات عَلَىٰ نوعين من حَيْثُ النزول:

فآياتٌ نزولها ابتدائي.

وآياتٌ نزولها سَببي.

فالآيات الَّتِي هِيَ من قبيل النزول الابتدائي كما بين الشَّيْخ: لم يتقدم نزولها سببٌ يقتضيه وَهٰذَا غالبُ الْقُرْآن، فغالب آيات الْقُرْآن لم يتقدم نزولها سببٌ يقتضي النزول، ثُمَّ مثل بهذه الآية وتمثيله سنُبينه من وجوه:

الوجه اَلْأَوَّل: في تفسير الآية قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ۝٧٥﴾ [التوبة: ٧٥]، قَالَ ابْن كثير: "يَقُول تَعَالَىٰ: وَمِنَ الْمُنَافِقِينَ مَنْ أَعْطَى اللَّهَ عَهْدَهُ وَمِيثَاقَهُ؛ لَئِنْ أَغْنَاهُ مِنْ فَضْلِهِ لَيَصَّدَّقَنَّ مِنْ مَالِهِ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ، فَمَا وَفَّى بِمَا قَالَ وَلَا صَدَقَ فِيمَا ادَّعَى، فَأَعْقَبَهُمْ هَذَا الصَّنِيعُ نِفَاقًا سَكَنَ فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِيَاذًا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ".

إِذًا هٰذَا تفسير الآية وابن كثير بعد هٰذَا التَّفْسِير ساق هٰذَا الحَدِيْث الضعيف المُبين لسبب نزول هٰذِه الآية وأن الآية في ثعلبة ابْن حاطب، فذكر أَن الطبري قَدْ ذكرها، وأن ابْن أبي حاتم قَدْ ذكرها، فساقها بالإسناد دون أَن يُبين ضعفها، هٰذَا الأمر اَلْأَوَّل: التَّفْسِير.

الأمر الثَّانِي: لفظُ سبب النزول لفظ السَّبَب الحَدِيْث ذكره الطبري وابن أبي حاتم، ونقله عنهم ابْن كثير قَالَ ابْن كثير: "وَقَدْ ذَكَرَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ مِنْهُمُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: أَنَّ سَبَبَ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فِي ثَعْلَبَةَ بْنِ حاطب الأنصاري"، والسند إِلَىٰ ابْن عَبَّاس غير ثابت.

يَقُول: وَقَدْ وَرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ هَاهُنَا، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ حَدِيثِ إِلَىٰ أَنْ قَالَ: عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ حَاطِبٍ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَرْزُقَنِي مالًا، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيْحَكَ يَا ثَعْلَبَةُ قَلِيلٌ تُؤَدِّي شُكْرَهُ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ لَا تُطِيقُهُ»، قَالَ: ثُمَّ قَالَ مَرَّةً أُخْرَى فَقَالَ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تكون مثل نبي الله- فو الذي نفسي بيده لو شِئْت أن تسير الجبال معي ذَهَبًا وَفِضَّةً لَسَارَتْ»، قَالَ: "وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَئِنْ دَعَوْتَ اللَّهَ فَرَزَقَنِي مَالًا لَأُعْطِيَنَّ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ"، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ ارْزُقْ ثَعْلَبَةَ مَالًا».

قَالَ: "فَاتَّخَذَ غَنَمًا فَنَمَتْ كَمَا يَنْمُو الدُّودُ فَضَاقَتْ عَلَيْهِ الْمَدِينَةُ فَتَنَحَّى عَنْهَا؛ فَنَزَلَ وَادِيًا مِنْ أَوْدِيَتِهَا حَتَّى جَعَلَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ فِي جَمَاعَةٍ وَيَتْرُكُ مَا سِوَاهُمَا، ثُمَّ نَمَتْ وَكَثُرَتْ فَتَنَحَّى حَتَّى تَرَكَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا الْجُمُعَةَ، وَهِيَ تَنْمُو كَمَا يَنْمُو الدُّودُ حَتَّى تَرَكَ الجمعة، فطفق يتلقى الرُكْبان يوم الْجُمُعَة يسألهم عَنِ الْأَخْبَارِ"، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا فَعَلَ ثَعْلَبَةُ؟» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ اتَّخَذَ غَنَمًا فَضَاقَتْ عَلَيْهِ الْمَدِينَةُ، فَأَخْبَرُوهُ بِأَمْرِهِ، فَقَالَ: «يَا وَيْحَ ثَعْلَبَةَ يَا وَيْحَ ثَعْلَبَةَ يَا وَيْحَ ثَعْلَبَةَ».

وَأَنْزَلَ اللَّهُ جل ثناؤه: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، قَالَ: ونزلت عَلَيْهِ فَرَائِضُ الصَّدَقَةِ فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجلين عَلَى الصدقة رَجُلًا مِنْ جُهَيْنَةَ وَرَجُلًا مِنْ سُلَيْمٍ، وَكَتَبَ لَهُمَا كَيْفَ يَأْخُذَانِ الصَّدَقَةَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَقَالَ لَهُمَا: «مُرَّا بِثَعْلَبَةَ وَبِفُلَانٍ- رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ- فَخُذَا صَدَقَاتِهِمَا»، فَخَرَجَا حَتَّى أَتَيَا ثَعْلَبَةَ فَسَأَلَاهُ الصَّدَقَةَ وَأَقْرَآهُ كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ إِلَّا جِزْيَةٌ مَا هَذِهِ إِلَّا أُخْتُ الْجِزْيَةِ مَا أَدْرِي مَا هَذَا؟ انْطَلِقَا حَتَّى تَفْرُغَا ثُمَّ عُودَا إِلَيَّ فَانْطَلَقَا وَسَمِعَ بِهِمَا السُّلَمِيُّ.

إِلَى آخر ما فِي الحَدِيْث وأنه جاء بصدقته فِيمَا بعد لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلم يأخذها، وجاء بصدقته لأبِي بكر فلم يأخذها، وجاء بصدقته لعُمَر فلم يأخذها، وجاء بصدقته لعُثمان فَقَالَ عُثمان: "لم يقبلها رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا أبو بكر ولا عُمَر وأنا أقبلها منك؟"، فلم يقبلها منه وهلك ثعلبة فِي خِلافة عُثمان.

إِذًا أَوَّلًا: بَيَّنَّا معنى الآية.

ثانيًا: ذكرنا لفظ الحَدِيْث.

ثالثًا: فِي نقض ابْن حزم لهذا الحَدِيْث.

يَقُول ابْن حزم: وفي أنها نزلت في ثعلبة بْنَ حاطب وَهٰذَا باطل، لِأَنَّ ثعلبة بدريٌّ معروف، ثُمَّ ساق الأثر وَذَكَرَ إسناده ثُمَّ قَالَ: "**فلا يخلو ثعلبة من أَن يكون مُسْلِمًا ففرضٌ عَلَىٰ أبي بكر وعُمَر قبض زكاته وَلَا بُدَّ ولا فُسحة فِي ذَلِكَ، وإن كان كافرًا ففرضٌ أَن لا يُقر في جزيرة الْعَرَب فسقط هٰذَا الأثر بِلَا شَكَّ، وفي رواته مَعانُ بْنَ رِفاعة والقاسم بْنَ عبد الرحمن وعليُ بْنَ يزيد وكلهم ضعفاء**".

وأختم بشيء وَهُوَ: أَن ابْن حجر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ في **(الإصابة)** ذَكَرَ اثنين بهذا الاسم: اَلْأَوَّل: ثعلبة بْنَ حاطب البدري، وَالثَّانِي: ثعلبة ابْن حاطب قَالَ: أو ثعلبة بْنَ أبي حاطب، وبين أَن من أهل الْعِلْم من ذَكَرَ هٰذَا الحَدِيْث في ثعلبة بْنَ حاطب البدري، وَقَالَ: هٰذَا خطأ بين أَنَّهُ خطأ، وأنه إن ثبت فليس في البدري وَإِنَّمَا في ثعلبة بْنَ حاطب أو ابْن أبي حاطب، في رجلٍ آخر لَيْسَ في ثعلبة بْنَ حاطب البدري.

قَالَ ابْن حجر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكلام ابْن حجر مُهم قَالَ في **(الإصابة)**: "**ثعلبة بن حاطب بن عمرو بن عبيد بن أُمية بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس الأنصاري؛ ذكره موسى بن عُقبة وابن إسحاق في البدريين وكذا ذَكَرَه ابن الكَلْبي وزاد أنه قُتِل بأُحْد**"، هٰذَا الصَّحَابِيَ المعروف الَّذِي يذكر أهل الْعِلْم هٰذَا الحَدِيْث الضعيف في شأنه، وَالَّذِي نَزهه الشَّيْخ/ ابْن عُثيمين -رَحِمَهُ ٱللَّهُس عَنْ أَن يكون قَدْ فَعل هٰذَا الفِعل وبين ضَعْف ما جاء.

ثُمَّ قَالَ ابْن حجر: "**ثعلبة بن حاطب أو أبي حاطب الأنصاري، ذَكَرَه بن إسحاق فيمن بني مسجد الضِّرار**"، ثُمَّ ذَكَرَ كلامًا مُهمًا يُبين أنهم يذكرون الحَدِيْث السابق في ترجمة ثعلبة بْنَ حاطب اَلْأَوَّل وَهُوَ يستبعد هٰذَا، وأنه إن صح الحَدِيْث فهو في شأن الثَّانِي لَيْسَ في شأن اَلْأَوَّل، فمن أراد أَن يرجع له فليرجع له وَبِإِذْنِ اللهِ الدَّرْس القادم نُكمِل الْكَلَام حول النزول السَّبَبي والنزول الابتدائي.

وجزى الله الشَّيْخ خيرًا إذ ذَكَرَ هٰذِه القِصَّة وبين ضعفها، فَهِيَ مشهورة فِي كُتب التَّفْسِير ذكرها عددٌ كبيرٌ من أهل الْعِلْم، ذكرها الطبري، ذكرها ابْن أبي حاتم، ذكرها ابْن كثير، من الْمُعاصرين ذكرها السعدي، وذكرها عددٌ من أهل الْعِلْم، وَهِيَ قِصَّةٌ ضعيفة وحديث ضعيف.

هٰذَا هُوَ المبحث الْثَّالِث من المباحث الْمُتعلقة بالْقُرْآن، فالشَّيْخ ذَكَرَ أَوَّلًا نزول الْقُرْآن، ثُمَّ ذَكَرَ المبحث الْثَّانِي وَهُوَ أَوَّل ما نزل، ثُمَّ ذَكَرَ المبحث الْثَّالِث وَهُوَ هٰذَا: نزول الْقُرْآن ابتدائي وسببي.

<u>فالنزولُ الابتدائي</u>: هُوَ ما لم يتقدمه سببٌ يقتضيه، فالنازل ابتداءً هُوَ ذَلِكُم الَّذِي لم يتقدمه سببٌ يقتضيه، ومثل الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بِمِثالٍ حسنٍ وَهُوَ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [التوبة: ٧٥].

فبين أن عددًا من الْمُفسرين ذكروا أن هٰذِه الآية قَدْ نزلت فِي الصَّحَابِيَ البدري ثعلبة ابْن حاطب، وأن هٰذَا السَّبَب غَيرُ صَحِيْح، وأن هٰذِه الآية نزلت ابتداءً فِي شأن الْمُنَافِقين.

فذكرنا الحَدِيْث الوارد فِي هٰذَا وَبَيَّنَّا ضعفه بنقل كلام ابْن حزم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وَبَيَّنَّا أَنَ ابْن حجر جعل هٰذِه القِصَّة إن ثبتت فِي رجلٍ آخر هُوَ ثعلبة بْنَ حاطب أو ثعلبة بْنَ أبي حاطب.

وَهٰذَا الَّذِي ذَكَره ابْن حجر انتقده بعض الْمُعاصرين وبين عدم صحته وعدم قيام الدليل عَلَيْهِ، وَهٰذَا شيءٌ لم أذكره أمس فأزيده اَللَّيْلَة: أمس ذكرت كلام ابْن حجر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ واقتصرت عَلَىٰ ذَلِكم، واليوم أزيد أَنَّهُ مُنتقد من بعض أهل الْعِلْم فيَقُولون: لا يُوجد دليل عَلَىٰ أنهما رجلان وَإِنَّمَا هُوَ رجلٌ وَهٰذَا الحَدِيْث لَيْسَ حديثًا صَحِيْحًا، وكان الْمُراد أمس بيان رأي ابْن حجر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فِي الموضوع.

<u>اليوم ننتقل إِلَىٰ القسم الْثَّانِي قَالَ الشَّيْخ:</u>

القسم الثَّانِي: "سببي: وَهُوَ ما تقدم نزوله سببٌي قتضيه"، إِذًا الابتدائي لم يتقدم نزول سببٌ يقتضيه، السَّبَبي تقدم نزوله سببٌ يقتضيه، قَالَ: "وَالسَّبَب: إِمَّا سؤالٌ يُجيب الله عنه"، مِثْلُ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩].

هٰذِه الآية ورد فيها سبب نزول خرجه ابْن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في كِتَابه الخاص بأسباب النزول في بيانها وبيان أحكامها من جِهَةِ الصِحة والضعف؛ ولكن هٰذَا الْكِتَاب لم يُكمْلِه ابْن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ والقَدْر الموجود منه مطبوع.

فذكر السَّبَب وبين ضعفه قَالَ ابْن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: وَقَالَ الكَلبي: "نزلت في مُعاذ بْنَ جبل وثعلبة بْنَ عَنَمة بفتح المُهملة والنون، وهما رجلان من الأنصار، قَالَا: يا رَسُول الله ما بال الهلال يبدو فيطلع دقيقًا مثل الخيط، ثُمَّ يزيد حَتَّىٰ يعظم ويستوي ويستدير ثُمَّ لا يزال ينقص ويدق حَتَّىٰ يعود كما كان عَلَىٰ حالٍ واحد؟ فنزلت هٰذِه الآية".

إِلَىٰ أَن قَالَ ابْن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ: "وَقَدْ توارد من لا يد لهم في صناعة الحَدِيْث عَلَىٰ الجزم بأن هٰذَا كان سبب النزول مع وهاء السند فيه، ولا شعور عندهم بذلك بل كان يكون مقطوعًا بِهِ لكثرة من ينقله من المُفسرين وغيرهم".

إِذًا ابْن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ يُضعِّفُ سبب النزول الوارد في هٰذِه الآية، عَلَىٰ كُل حال الشَّيْخُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ ذَكَرَ هٰذَا مِثَالًا فَقَالَ: "إِمَّا سؤالٌ يُجيب الله عنه"، مِثْلُ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ﴾ [البقرة: ١٨٩].

إِذًا سبب النزول قَدْ يكون سُؤالًا يُسأل النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيُجيب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَنْ هٰذَا السؤال، وصح السَّبَب هُنَا أم لم يصح؟ فتمثيل الشَّيْخ صَحِيْح وإن لم يصح السَّبَب، لِأَنَّ الآية دالةٌ عَلَىٰ وجود السؤال.

إِذًا صح سبب النزول أو لم يصح؟ تمثيل الشَّيْخ صَحِيْح، لِمَاذَا؟ لِأَنَّ الآية دالةٌ عَلَىٰ وجود سؤال، وأن الآية أُنزلت بسبب هٰذَا السؤال.

إِذًا هٰذَا النوع اَلْأَوَّل من أنواع السَّبَب: النزول السَّبَبي هٰذَا النوع الْأَوَّل وَهُوَ أَن تكون الآيةُ نازلةً بسببِ سؤال يُجيب الله عنه.

قَالَ في النوع الثَّانِي: "أو حادثة وقعت تحتاج إِلَىٰ بيان وتحذير"، مِثل: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥]، "الآيتين نزلتا في رجلٍ من المُنَافِقِين قَالَ في غزوة تبوك في مجلسٍ: ما رأينا مِثل قرائنا هَٰؤُلَاءِ أرغب بطونًا، ولا أكذب ألسنًا، ولا أجبن عند اللِقاء، يَعْنِي رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه، فبلغ ذَٰلِكَ رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونزل الْقُرْآن فجاء الرَّجُل يعتذر للنَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيُجيبه: ﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [التوبة: ٦٥]؟".

إِذًا هٰذَا النوع الثَّانِي من أنواع النازل لسبب، وأن ذَٰلِكُم لسببٍ يقتضي البيان والتحذير، هٰذِه في غزوة تبوك قالها بعضهم: ما رأينا مِثل قرائنا هَٰؤُلَاءِ أرغب بطونًا، أي أنهم يُحبون الأكل ويُكثرون منه، وأكذب ألسنًا أي أنهم كاذبون، وأجبن عند اللِقاء، يُريدون النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه.

فسَمِعَ عوف بْنَ مالك هٰذَا الْكَلَام فقال لهذا القائل: "كذبت والله لأخبرن رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، فذهب عوف بْنَ مالك ليُخبر النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فوجد الْقُرْآن قَدْ سبقه، فجاء ذلكم الرَّجُل يعتذر للنَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ ركب النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ناقته فقَالَ: يا رَسُول الله إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ونتحدث حديث الركب نقطع بِهِ عَنَ الطريق.

قَالَ ابْن عُمَر: "فكأني أنظر إليه مُتعلقًا بنسعة أي بزمامِ ناقة رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وإن الحجارة لتنكب رجليه، وَهُوَ يَقُول: إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ"، ورسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يَقُول: ﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [التوبة: ٦٥]؟، ما يلتفت إليه ولا يزيدُ عَلَيْهِ.

إِذًا هٰذِه واقعة كانت سببًا في نزول الآية، لِأَنَّ هٰذِه الواقعة تقتضي البيان والتحذير، وَهٰذِه الآية أصل وَهٰذِه الحادثة والآية النازلة فيها أصل في موضوع الاستهزاء بِالشَّرِيعَة، بالْقُرْآن، بالنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، بالله عَزَّوَجَلَّ، وأن من استهزأ بِالشَّرِيعَة فَإِنَّهُ كافر، لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦].

يَقُول ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُٱللَّهُ: "وإن كان الْمُسْتَهزئُ هَازِلًا غَير جادٍ، لِأَنَّ الله ما كذبهم في قوله: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥]، فهم ما كانوا جادين كانوا يَقُولون هٰذَا هازلين، واللهُ عَزَّوَجَلَّ ما كذبهم في قوله فدل عَلَىٰ أن الْمُستهزئ بالشَّرِيعَة يكفر وإن كان استهزاؤه استهزاء الهازل لَيْسَ استهزاء الجاد".

يَقُول ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُٱللَّهُ: "وإذا كان الاستهزاءُ كُفرًا فَالسَّبُّ الصريحُ كُفرٌ من باب أَوْلَى".

<u>الشاهد</u>: أَن هٰذِه الآية لم تنزل ابتداءً، وَإِنَّمَا نزلت لسببٍ يقتضي التِبيان والتحذير.

قَالَ الشَّيْخ: "ج- أو فِعْلٌ واقعٌ يُحْتَاج إِلَىٰ معرفة حُكمِه"، مِثل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿١﴾﴾ [المجادلة: ١].

سبب النزول مشهور وَقَدْ رواه عددٌ من أهل الْعِلْم، وأنا هُنَا ذكرتُ رواية ابْن أبي حاتم، ابْن أبي حاتم ذَكَرَ بسنده عَنْ عَائِشَة أنها قَالَتْ: "**تبارك الَّذِي وَسِع بسمعه كُل شيء إني لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة ويخفى عليَّ بعضه، وَهِيَ تشتكي زوجها لرسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَهِيَ تَقُول: يا رَسُول الله أكل شبابي ونثرت له بطني حَتَّىٰ إذا كبرت سِني وانقطع ولدي ظاهر مني، اللَّهُمَّ إني أشكو إليك**".

قَالَت: "**فما بَرِحت حَتَّىٰ نزل جِبريل بهذه الآية: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾** [المجادلة: ١]"، وزوجها أوس بْنَ الصامت.

إِذًا هٰذِه حادثة الظِهار تحتاجُ إِلَىٰ تِبيان الحُكم، فينزل الْقُرْآن في بيان هٰذَا الحُكم، إِذًا هٰذَا النوع الثَّالِث من أنواع الأسباب الَّتِي تقتضي نزول الْقُرْآن.

بعد هٰذَا ذَكَرَ الشَّيْخ فوائد معرفة أسباب النزول، فَقَالَ: "**فوائد معرفة أسباب النزول مُهمةٌ جِدًّا، لأنها تُؤدي إِلَىٰ فوائد كثيرة مِنها**"، قبل بيان الفوائد قاعدة عامة يذكرها شَيْخ الإِسْلَام وَهِيَ: "**الْعِلْمُ بِالسَّبَب يُورث الْعِلْم بالمُسَبَب**".

ثُمَّ هٰذِه القاعدة يندرج تحتها صورٌ من الْعِلْم، هٰذِه القاعدة يندرج تحتها صورٌ من الْعِلْم سيذكر الشَّيْخُ بعضها، فالآية عندما تعرف سبب نزولها فَإِن سبب النزول يُورثك الْعِلْم بالآية، وَهُوَ الَّذِي نعنيه بالمُسبَّب إذ السَّبَبُ هُوَ الَّذِي اقتضى نزول الآية فالآيةُ مُسبب، فالْعِلْمُ بِالسَّبَب يُورث الْعِلْم بالمُسبَب، وَهٰذِه القاعدة ستتضح بكلام الشَّيْخ.

قَالَ: "**فوائد معرفة أسباب النزول مُهمةٌ جِدًّا، لأنها تُؤدي إِلَىٰ فوائد كثيرة مِنها**"، وَهُنَا أذكر شَيْئًا أَيْضًا: هٰذَا لا يختص بالْقُرْآن فهناك أَحَادِيْث وردت لأسباب فالحديث أَيْضًا منها ابتدائي ومنها سببي، وَقَدْ أُفردت في هٰذَا بعض المُؤلفات، فأخبرني بعضهم بأن هُنَاكْ من أَلف من المُعاصرين في الأَحَادِيْث الَّتِي وردت لأسباب.

وأنا لا أريد أَن استطرد وأمثل بالأَحَادِيْث، لكن من الأَحَادِيْث المعروفة الَّتِي تُوضح بسببها: «**مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرَ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَىٰ يوم القيامة**»، لِأَنَّ هٰذَا الحَدِيْث يستدلون بِهِ ويُوسعون نِطاق الاستدلال وأهل الْعِلْم يُبينون مَعْنَاهُ بسببه.

ولكن هٰذَا عَلَيْنَا أَن نفهمه جيدًا وَهُوَ أَن الْعِلْمُ بِالسَّبَب يُورث الْعِلْم بالمُسبب غَير قاصرٍ عَلَىٰ الْقُرْآن؛ بل هُوَ يشمل الْقُرْآن وَالسُّنَّة.

قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "بيانُ أن القران نزل من الله تَعَالَىٰ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسأل عَنْ الشيء فيتوقف عن الجواب أحيانًا حَتَّىٰ ينزل عَلَيْهِ الوحي، أو يخفى عَلَيْهِ الأمر الواقع، فينزل الوحي مُبينًا له".

إذًا الشَّيْخُ بين هُنَا الفائدة الأُوْلَى وَهِيَ: تِبيانُ أَن الْقُرْآن مُنزل من الله وليس الَّذِي أنشأه هُوَ النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا هُوَ كلام الله عَزَّوَجَلَّ يُوحى إِلَىٰ نبيه، وذلكم لِأَنَّ النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسأل عَنْ الشيء فيتوقف، فيأتيه الوحي بالجواب فيُبين هٰذَا أَن الْقُرْآن لَيْسَ من إنشاء النَّبيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأنه توقف، ولما جاءه الوحي بين الحُكم فَعَلِمنا أَن الْقُرْآن من الله.

قَالَ: "أو يخفى عَلَيْهِ الأمر الواقع، فينزل الوحي مُبينًا له"، تحدث حادثة يغيب عَنْ النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمرها فينزل الْقُرْآن فيعرف النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شأن هٰذِه الحادثة، والشَّيْخ سيُمثل الآن بمثالين:

الْمِثَال الْأَوَّل: لأمرٍ سُئل عنه النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فتوقف عَنْ الجواب.

والْمِثَال الثَّانِي: لأمرٍ خَفِي عَنْ النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَالَ الشَّيْخ: مِثَال الْأَوَّل: قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: ٨٥]، ففي (صَحِيْح البُخَارِيّ) عن عبد الله ابن مسعودٍ -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: "أن رَجُلًا من اليهود قَالَ: يا أبا القاسم ما الروح؟ فسكت، وفي لفظ: فأمسك النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلم يَرد عليهم شَيْئًا، فعلمت أنه يُوحى إليه، فَقُمت مقامي"، فلما نزل الوحي قَالَ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، الآية.

إِذًا النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِل عَنْ مَسْأَلَةٍ فتوقف فلما جاءه الوحي نطق بالوحي فَعَلِمنا أَن الوحي مُنزَلٌ من الله وليس إنشاءً من النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن القاعدة: أننا ما نُفسر الآيات ولكن رُبَما نذكر لطائف وفوائد بإيجاز.

بين ابْن القيم مَسْأَلَةً مُهمة تتعلق بالروح الْمَسْئُول عَنْهَا، هل سألوا عَنْ روح الْإِنْسَان؟ أم سألوا عَنْ الروح عَنْ المَلَك عَنْ أي شيءٍ سألوه؟ يَقُول ابْن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ في كِتَاب (الروح): "وَهَذَا بِنَاء عَلَىٰ أَن المُرَاد بِالروحِ فِي الْآيَة روح الْإِنْسَان، وَفِي ذَلِك خلاف بَين السَّلَفِ وَالْخلف".

انتبهوا لهذه الْكَلِمَة يَقُول: "وَأكْثر السَّلَف بل كُلهم عَلَىٰ أَن الرّوح الْمَسْئُول عَنْهَا فِي الْآيَة لَيْست أَرْوَاح بني آدم؛ بل هُوَ الرّوح الَّذِي أخبر الله عَنهُ فِي كِتَابه أَنه يقوم يَوْم الْقِيَامَة مَعَ الْمَلَائِكَة وَهُوَ مَلَكٌ عَظِيم".

"وَقد ثَبت فِي (الصَّحِيح) من حَدِيث الْأَعْمَش عَن إِبْرَاهِيم عَن عَلْقَمَة عَن عبد الله قَالَ: بَيْنَا أَنا أمشي مَعَ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَرَّة الْمَدِينَة وَهُوَ مُتكئٌ عَلَىٰ عَسيب فمررنا عَلَىٰ نفر من الْيَهُود فَقَالَ بَعضهم لبَعض: سلوه عَن الرّوح؟ وَقَالَ بَعضهم: لَا تسألوه عَسى أَن يخبر فِيهِ بِشَيْء تكرهونه، وَقَالَ بَعضهم: نَسْأَلهُ، فَقَامَ رجل فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِم مَا الرّوح؟ فَسكت عَنهُ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلِمتُ أَنه يُوحى إِلَيْهِ فَقُمْت فَلَمَّا تجلى عَنهُ قَالَ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: ٨٥]".

يَقُول ابْن القيم: "وَمَعْلُومٌ أَنهم إِنَّمَا سَأَلُوهُ عَن أَمرٍ لَا يعرف إِلَّا بِالْوَحْي؛ وَذَلِكَ هُوَ الرّوح الَّذِي عِنْد الله لَا يعلمهَا النَّاس، وَأَمَّا أَرْوَاح بني آدم فَلَيْسَتْ من الْغَيْب وَقد تَكَلَّمَ فِيهَا طوائفُ من النَّاس من أهل الْمِلَل وَغَيرهم فَلم يكن الْجَواب عَنْهَا من أَعْلَام النُّبُوَّة".

إِذًا ابْن القيم يُبين أن الروح المسئول عنها لَيْسَت روح الْإِنْسَان، ويُبين أَنَّهُ قول السَّلَف وأن المُراد الروح الَّتِي أخبر الله عَزَّوَجَلَّ بأنها تقوم والملائكة ويوم القيامة، وبين أَن المُراد بها مَلكٌ عظيم، هٰذَا ما أحببتُ أَن أذكره هُنَا.

إِذًا هٰذَا مِثَالٌ لسؤال النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وتوقف النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عَنْ الإجابة فيأتي الوحي بالإجابة، فنعرف أَنَّ الوحي من الله وأن الْقُرْآن كلام الله نازلٌ منه سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ.

مثل بِمِثَالٍ ثاني لِلّحال الثَّانِيَة: "أو يخفى عَلَيْهِ الأمر الواقع، فينزل الوحي مُبينًا له"، قَالَ: ومِثَال الثَّانِي قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعۡنَآ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨]، فَفِي (صَحِيح الْبُخَارِيّ) أن زيد ابن أرقم -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ سَمِعَ عبد الله ابن أُبي رأس الْمُنَافِقِين يَقُول ذَلِكَ، يُريد أَنَّهُ الْأَعَزُّ ورسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأصحابه الْأَذَلُّ، فأخبر زيدٌ عمه بذلك، فأُخْبِر بِهِ النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فدعا النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ زيدًا فأخبره بما سمع ثُمَّ أرسل إِلَىٰ عبد الله ابن أُبي وأصحابه، فحلفوا ما قَالُوا فصدقهم رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فأنزل الله تصديق زيدٍ في هذه الآية؛ فاستبان الأمر لرسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

إِذًا هٰذَا أمرٌ خفي عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ هل قَالُوا أم لم يَقُولوا؟ بل صدقهم النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فجاء الوحي مُبينًا أنهم قَالُوا، فنعلم أَنَّ الْقُرْآن نازلٌ من الله عَزَّوَجَلَّ.

إِذًا الشَّيْخ يَقُول: "مَعرِفةُ أسباب النزول مُهمةٌ جِدًّا، لأنها تُؤدي إِلَىٰ فوائد كثيرة مِنها"، ذَكَرَ الفائدة الأُوْلَى.

الفائدة الثَّانِيَة: "عِنايةُ الله تَعَالَىٰ برسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في الدِفاع عنه"، مِثَال ذَلِكَ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةً وَٰحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلًا ۝٣٢﴾ [الفرقان: ٣٢]، فأنزل اللهُ عَزَّوَجَلَّ هٰذِه الآية دِفاعًا عَنْ النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

إذ هم يَقُولون: لِمَاذَا لم يُنزل عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَة كما كان يُنزل عَلَىٰ الْأَنْبِيَاء الَّذِينَ أُنزلت عليهم الْكُتُب؟ فالتَّوْرَاة أنزل جُمْلَة وَاحِدَة، والإِنْجِيل أنزل جُمْلَة وَاحِدَة وهكذا، فبين الله عَزَّوَجَلَّ الْحِكْمَةَ من عدم إنزاله جُمْلَةً وَاحِدَة.

قَالَ: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢]، فإنزال الْقُرْآن مُفرقًا فيه تثبيتٌ وتسليةٌ للنَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والشيخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- سيذكر الْحِكْمَة من نزول الْقُرْآن مُفرقًا وسنقرؤها ونُعلق عليها.

قَالَ: "**وكذلك آيات الإفك؛ فإنها دِفاعٌ عَنْ فراش النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتطهيرٌ له عَمّا دنسه به الأفاكون**"، إِذًا أسباب النزول فيها فوائد هٰذِه الفائدة الثَّانِيَة: وَهِيَ بيانُ عناية الله عَزَّ وَجَلَّ بنبيه.

الفائدة الثَّالِثة: "**بيان عناية الله تَعَالَىٰ بعباده في تفريج كُرباتهم وإزالة غمومهم**"، الفائدة الثَّانِية في عناية الله بالنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هٰذِه الفائدة الثَّالِثة: في بيان عناية الله تَعَالَىٰ بعباده، مِثَال ذلك آية التَّيَمُّم ففي (صَحِيْح البُخَارِيّ) أنه ضاع عِقدٌ لعَائِشَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ مع النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بعض أسفاره، فأقام النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لطلبه، وأقام الناس عَلَىٰ غير ماء، فشكوا ذلك إِلَىٰ أبي بكر، فذكر الحَدِيْث وفيه: «**فأنزل الله أية التَّيَمُّم فتيمموا**»، فقال أُسيد بن حُضير: "**ما هِيَ بأَوَّل بركتكم يا آل أبي بكر**"، والحديث في (البُخَارِيّ) مُطولًا.

أنا أذكر الحَدِيْث بسِيَاق مالك في (الموطأ)، قَالَ مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أم الْمُؤْمِنِيْنَ أَنَّهَا قَالَتْ: "**خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ، أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ، انْقَطَعَ عِقْدٌ لِي فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ الْتِمَاسِهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ وَلَيْسُوا عَلَىٰ مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَىٰ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَقَالُوا: أَلاَ تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا؟ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِالنَّاسِ وَلَيْسُوا عَلَىٰ مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ**".

قَالَتْ: فجاءَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ ورَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وَاضِعٌ رَأْسَهُ عَلَىٰ فَخِذِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ: أَحَبَسْتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ والناس وَلَيْسُوا عَلَىٰ مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ؟ قَالَتْ عَائِشَة: فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْعُنُ بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَلاَ يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَلَىٰ فَخِذِي، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حَتَّى أَصْبَحَ عَلَىٰ غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ التَّيَمُّم فتيَمَّمُوا، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ الحُضَيْرِ وَهُوَ أحد النُقباء: "مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ؟"، قَالَتْ عَائِشَة: «**فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَوَجَدْنَا الْعِقْدَ تَحْتَهُ**».

هٰذِه تدل عَلَىٰ عناية الله عَزَّوَجَلَّ بالأُمَّةِ، فشق عَلَيْهم الأمر وهم ليسوا عَلَىٰ ماء وليس معهم ماء، فأنزل الله عَزَّوَجَلَّ الرُخصة بالتَّيَمُّم.

قَالَ الشَّيْخ: "**فهم الآية عَلَىٰ الوجه الصَّحِيْح**"، الْعِلْم بالسَّبَب يُورِث الْعِلْمَ بالمُسبب، مِثال ذَٰلِكَ قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، أي يسعى بينهما، فَإِن ظاهر قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، أن غاية أمر السعي بينهما أن يكون من قِسم المُباح.

﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، إِذًا ما تُفيد الوجوب ولا تُفيد الاستحباب فغاية ما تُفيده الجواز؛ ولكن هل هٰذَا هُوَ المُراد؟ لا، ويُبين هٰذَا سبب النزول.

يَقُول الشَّيْخ: "**فَإِن ظاهر قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، أن غاية أمر السعي بينهما أن يكون من قِسم المُباح**".

وفي (**صَحِيْح البُخَارِيّ**) عن عاصم بن سُليمان قَالَ: سألت أنس بن مالكٍ -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- عَنْ الصفا والمروة، قَالَ: كُنا نرى أنهما من أمر الجَاهِلِيَّة، فلما كان الْإِسْلَامُ أمسكنا عنهما، فأنزل الله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، إِلَىٰ قوله: ﴿أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨].

"وبهذا عُرِفَ أن نفي الجُناح لَيْسَ المُراد به بيان أصل حُكم السعي، وَإِنَّمَا المُراد نفي تحرجهم بإمساكهم عنه، حَيْثُ كانوا يرون أنهما من أمر الجَاهِلِيَّة، أَمَّا أصل حكم السعي فقد تبين بقوله: ﴿مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]".

إِذًا سبب النزول يُورث الْعِلْم بالمُسبَب، فَهُنَا بين السَّبَب أَن نفي الجُناح لدفع توهم كون السعي بينهما من شأن الجَاهِلِيَّة، فَحِيْنَئِذٍ لا يُنافي كون السعي واجبًا، وَهُنَاكْ قاعدة استخلصتها من (تفسير السِعدي) وذكرتها في (القواعد الزوائد) وَهِيَ: "أَن نفي الجُناح لا يُنافي الوجوب فضلًا عَنْ الاستحباب".

ونذكر مِثالًا آخر من كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ، قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ۝١٠١﴾ [النساء: ١٠١].

يَقُول السِعدي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقوله: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١]، أي لا حرج ولا إثم عليكم في ذَلِكَ، ولا يُنافي ذَلِكَ كون القصر هُوَ الأفضل، لِأَنَّ نفي الحرج إزالة لبعض الوهم الواقع في كثيرٍ من النفوس؛ بل ولا يُنافي الوجوب -كَمَا تَقَدَّمَ- ذَلِكَ في (سورة البقرة) في قوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، إِلَىٰ آخر الآية.

"وإزالة الوهم في هٰذَا الموضع ظاهرة لِأَنَّ الصَّلَاة قَدْ تقرر عند الْمُسْلِمِين وجوبها عَلَىٰ الصِّفَة التامة، ولا يُزيل هٰذَا عَنْ نفوس أكثرهم إِلَّا بذِكر ما يُنافيه"، فالمُسافرون المُتقرر عندهم عند الْمُسْلِمِين جميعًا المُتقرر أن الصَّلَاة واجبة عَلَىٰ هيأتها المعروفة، فنفي الجُناح لإزالة هٰذَا المُتقرر، فَإِذا كان الأمر كَذَلِكَ فَإن نفي الجُناح لا يُنافي الاستحباب والوجوب، إِذًا الْعِلْمُ بالسَّبَب يُورث الْعِلْمَ بالمُسبب.

إِذًا هٰذِه الفوائد الَّتِي تُستفاد من السَّبَب، ثُمَّ انتقل إِلَىٰ مَسْأَلَة مُهمة وَهِيَ: **"عموم اللَّفْظ وخصوص السَّبَب"**، وبها نختم هٰذَا الدَّرْس قَالَ الشَّيْخ: **"إذا نزلت الآيةُ لسببٍ خاص، ولفظها عام كان حُكمها شاملًا لسببها، ولِكُل ما يتناوله لفظها، لِأَنَّ الْقُرْآن نزل تشريعًا عامًا لجميع الأُمَّة، فكانت العِبْرَة بعموم لفظه لا بخصوص سببه"**.

إِذًا إذا كان لفظ الآية عامًا فَإِن الآيَةَ لَيْسَت خاصةً بسبب نزولها بل تتناول السَّبَب وغيره مِمَّا يتناوله لفظها، والآن الشَّيْخ سيذكر مِثَالًا واضحًا، وَهٰذِه قاعدة مشهورة معروفة ومرت معنا في (القواعد الحِسان): **"العِبْرَة بعموم اللَّفْظ لا بخصوص السَّبَب"**.

والشيخ سيُمثل للّقاعدة بمثالٍ واضح يُفهمك القاعدة، قَالَ: **"مثال ذلك: آيات اللِعّان"**، وَهِيَ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ۝٦﴾ [النور: ٦]، إِلَىٰ قوله: ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ۝٩﴾ [النور: ٩].

ففي (صَحِيْح البُخَارِيّ) من حديث ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن هلال بن أُمية قذف امرأته عند النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بشريك بن سحماء، فَقَالَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«البينةُ أو حَدٌّ في ظهرك»**، فَقَالَ هِلال: **"والذي بعثك بالحق إني لصادق، فَلَيُنزِلن الله ما يُبرء ظهري من الحد"**، هٰذَا من حُسن ظنه بالله عَزَّوَجَلَّ.

فنزل جبريل وأُنزِل عَلَيْهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦]، ويصح أَيْضًا وأنزل عَلَيْهِ أي جبريل أنزل عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦]، فقرأ حَتَّىٰ بلغ: ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ۝٩﴾ [النور: ٩] الحَدِيْث.

الآن هٰذِه الآية نزلت بسبب هِلال بْنَ أُمية، لفظ الآية يتناول هِلال بْنَ أُمية وغيره، إذ العِبْرَةُ بعموم اللَّفْظ لا بخصوص السَّبَب، الآن سيُبين لك الشَّيْخ كيف أَن اللَّفْظ تناول غير هِلال بْنَ أُمية.

قَالَ: "فَهٰذِه الآيات نزلت بسبب قذف هِلال بن أُمية لامرأته، لكن حُكمها شاملٌ له ولغيره، بدليل ما رواه البُخَارِيّ من حديث سهل بن سعد -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن عويمر العجلاني جاء إِلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فَقَالَ: يا رَسُول الله، رجل وجد مع امرأته رَجُلًا أيقتله فتقتلونه أم كيف يصنع؟ فقال النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: قد أنزل الله الْقُرْآن فيك وفي صاحبتك".

الْقُرْآن نزل ابتداءً بهلال فجعله النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نازلًا في عويمر إذ العِبْرَةُ بعموم اللَّفْظ لا بخصوص السَّبَب، فَاللَّفْظُ ابتداءً نزل في هِلال بْنَ أُمية؛ ولكن لما كان اللَّفْظ مُتناولًا لكُل من وُجِد فيه هٰذَا المَعْنَى جعله النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نازلًا في عويمر العجلاني.

قَالَ النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: "قد أنزل الله الْقُرْآن فيك وفي صاحبتك، فأمرهما رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بما سمى الله في كتابه، فلاعنها"، الحَدِيْث.

يَقُول الشَّيْخ ابْن عُثيمين: "فجعل النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حُكم هٰذِه الآيات شاملًا لهِلال بن أُمية وغيره".

هُنَاكْ قاعدة تُشبه هٰذِه القاعدة ذكرها السِعدي في تفسيره وَقَدْ ذكرتها بفضل الله في (القواعد الزوائد) وَهِيَ: "العِبْرَةُ بعموم المَعْنَى لا بخصوص المُخَاطب، كما أَن العِبْرَة بعموم اللَّفْظ لا بخصوص السَّبَب".

العِبْرَةُ بعموم المَعْنَى لا بخصوص المُخَاطب، النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مَاذَا قَالَ لمُعاذ؟ «إني أحبك فلا تدعن في دُبر كُل صلاة أَن تَقُول: اللَّهُمَّ أعني عَلَىٰ ذكرك وشُكرك وحُسن عبادتك».

من المُخاطب؟ مُعاذ، العِبْرَةُ بعموم المَعْنَى لا بخصوص المُخَاطب، يأتيك أحدهم فيقول: هٰذِه لمُعاذ المُخاطب بها مُعاذ، نَقُول قاعدة: "العِبْرَةُ بعموم المَعْنَى لا بخصوص المُخَاطب، كما أَن العِبْرَةُ بعموم اللَّفْظ لا بخصوص السَّبَب".

وأذكر كلام السِعدي في تقرير هٰذِه القاعدة النافعة قَالَ السعدي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسير قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠]، من المُخاطب؟ النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾ [البقرة: ١٢٠].

قَالَ الشَّيْخُ السِعدي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "يُخبر تَعَالَىٰ رَسُوله أَنَّهُ لَنْ يرضى منه اليهود ولا النصارى إِلَّا باتباعه دينهم، لأنهم دُعّاةٌ إِلَىٰ الدِّين الَّذِي هُم عليه، ويزعمون أنه الهُدَى، فقل لهم: إِنَّ هُدَى اللَّهِ الذي أرسلت به هُوَ الْهُدَى؛ وَأَمَّا ما أنتم عَلَيْهِ فهو الهوى بدليل قوله: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠]، فَهٰذَا فيه النَّهْي العظيم عَنْ اتباع أهواء اليهود والنصارى والتشبه بهم فيما يختص به دينهم، والخِطَابُ وإن كان لرسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فَإِن أُمته داخلةٌ في ذَلِكَ، لِأَنَّ الاعتبار بعموم الْمَعْنَى لا بخصوص المُخاطب، كما أن العِبْرَة بعموم اللَّفْظ لا بخصوص السَّبَب.

قَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "المكي والمدني، نزل الْقُرآن عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مُفرَقًا في خِلال ثلاثٍ وعشرين سَنة، قضي رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أكثرها بمكة".

قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وَهٰذِه الآية سبق أن تَكَلَّمْنا حولها واستدللنا بها عَلَىٰ أن الْقُرْآن نزل مُفرقًا من وجهين:

الوجه الأَوَّل: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الإسراء: ١٠٦]، فنزل الْقُرْآن شَيْئًا بعد شيء.

ووجه ثانٍ: وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ جاء في قراءة وليست سبعية: "فَرّقْنَاهُ"، فَهٰذِه الآية تدل عَلَىٰ أَن الْقُرْآن أُنزل مُفرقًا من وجهين.

عمومًا الشَّيْخ بين أَن الْقُرْآن نزل مُفرقًا في خِلال ثلاثٍ وعشرين سَنة، واستدل بهذه الآية وَقَدْ ذكرنا أدلةً غير هٰذِه الآية تُفيد أَن الْقُرْآن أُنزل مُفرقًا.

قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: "ولذلك قسم الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تعَالَىٰ الْقُرْآن إِلَىٰ قسمين: مكي ومدني"، إِذًا قسم الْعُلَمَاءُ الْقُرْآن إِلَىٰ قسمين بناءً عَلَىٰ أَن الْقُرْآن نزل مُفرقًا نزل بعضه في المدينة وبعضهم في مكة.

"فالمكي: ما نزل عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل هجرته إِلَىٰ المدينة".

"والمدني: ما نزل عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد هجرته إِلَىٰ المدينة".

إِذًا هٰذَا ضابط المكي والمدني فالمكي ما نزل قبل الهجرة، والمدني ما نزل بعد الهجرة، وعَلَىٰ هٰذَا فقوله تعَالَىٰ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، من القسم المدني وإن كانت قَدْ نزلت عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حجة الوداع بعرفة.

ففي (صَحِيْح البُخَارِيّ) عن عُمَر -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- أَنَّهُ قَالَ: **"قد عرفنا ذلك اليوم، والمكان الَّذِي نزلت فيه عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نزلت وهو قائمٌ بعرفة يوم جمعة".**

إِذًا ما أُنزل عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل الهِجرة فهو مكي، وما أُنزل بعد الهجرة فهو مدني وإن لم يَكُ نازلًا في المدينة، حَتَّىٰ وإن كان نازلًا بعد الهِجرة في مكة، كما هُوَ الشأن في قوله تعَالَىٰ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣]، هٰذَا المبحث الرَّابع من المباحث المُتعلقة بالْقُرْآن.

المبحث الأَوَّل الَّذِي ذكره الشَّيْخ: نزول الْقُرْآن.

المبحث الثَّانِي: أَوَّل ما نزل.

المبحث الثَّالِث: كون نزول الْقُرْآن قسمين: ابتدائي وسببي.

هٰذَا المبحث الرَّابع: المكي والمدني.

هٰذَا الْقَدْر من كلامه الَّذِي قرأناه اشتمل عَلَىٰ أمور نُوجزها في نُقاط، أولًا كون الْقُرْآن نزل عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في خلال ثلاثٍ وعشرين سَنَة.

ثانيًا: أَن نزول جُزءٍ من الْقُرْآن في مكة وجُزء منه في المدينة اعتبره العُلَمَاء في تقسيم الْقُرْآن لمكي ومدني.

ثالثًا: المكي ما نزل عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قبل هِجرته إِلَىٰ المدينة، والمدني ما نزل عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بعد هِجرته.

رابعًا: قوله تَعَالَىٰ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، من القسم المدني وإن كانت الآية قَدْ نزلت في مكة لأنها نزلت بعد الهجرة.

المكي والمدني مبحثٌ مُهم اعتنى بِهِ العُلَمَاء أفردوه بالتأليف، فَثَمَّ تآليف خاصة في هٰذَا الموضوع، وتظهر أهميته في معرفة العام والخاص والناسخ والمنسوخ، لِأَنَّ الناسخ والمنسوخ يُشترط فيه أَن يكون الناسخ مُتأخرًا عَنْ المنسوخ.

وبعض أهل الْعِلْم أَيْضًا يشترط في الخاص أَن يكون مُتأخرًا عَنْ العام، فهو بابٌ مُفيد وَهٰذِه بعض فائدته وسيذكر الشَّيْخ -رَحِمَهُٱللَّهُ جُملةً من فوائد معرفة المكي والمدني.

يَقُول السيوطي -رَحِمَهُٱللَّهُ: **"ومن فوائد معرفة ذَلِكَ الْعِلْمُ بالمُتأخر فيكون ناسخًا أو مُخصِصًا عَلَىٰ رأي من يرى تأخير المُخصِص"**.

وَهٰذِه مَسْأَلَة قَدْ تطرقنا إليها في التعليق عَلَىٰ شرح **(الأصل من عِلْم الأصول)** للشَّيْخ/ ابْن عُثيمين -رَحِمَهُٱللَّهُ وَهِيَ أَن بعض أهل الْعِلْم يشترط في المُخصِص أَن يكون مُتأخرًا عَنْ العام، وَبَيَّنَّا أَن الصواب عدم هٰذَا الشرط، ولن نتطرق لِهٰذِه المَسْأَلَة هُنَا وَإِنَّمَا الغرض بيانُ شيء يُفيد أهمية مُلاحظة هٰذَا التقسيم لآيات الْقُرْآن الكريم.

قَالَ الشَّيْخ: **"ويتميز القسم المكي عَنْ المدني من حيث الأسلوب والموضوع"**، هٰذَا الباب باب مُهم وَهٰذَا المبحث في هٰذَا الباب مبحثٌ مُهم، وَهُوَ ما يتميز بِهِ النازلُ قبل الهِجرة عَنْ النازل بعد الهِجرة، وَهٰذَا أمر مُهم جِدًّا ويُعينك في فهم كِتَاب الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ.

يَقُول الشَّيْخ: **"ويتميز القسم المكي عَنْ المدني من حيث الأسلوب والموضوع"**، إِذًا الآياتُ المكية تتميزُ عَنْ الآيات المدنية من حَيْثُ الأسلوب ومن حَيْثُ المضمون، من حَيْثُ اللَّفْظ ومن حَيْثُ المَعْنَى.

يَقُول الشَّيْخ: "أَمَّا من حَيْثُ الأسلوب فهو"، أي الآن ما يتميز بِهِ المكي عَنْ المدني من حَيْثُ الأسلوب سيذكر أمرين اثنين:

الفَرقُ لَأْوَّل: "الغالب في المكي قوة الأسلوب، وشدة الخِطاب، لِأَنَّ غالب المُخاطبين مُعرِضون مُستكبرون، ولا يليق بهم إِلَّا ذَلِكَ، اقرأ سورتي المدثر، والقمر؛ أَمَّا المدني: فالغالب في أسلوبه اللِّين، وسهولة الخِطاب، لِأَنَّ غالب المُخاطبين مُقبِلون مُنقادون، اقرأ سورة المائدة".

الفَرقُ الْثَّانِي: "الغالب في المكي قِصر الآيات، وقوة المُحاجة، لأن غالب المُخاطبين مُعاندون مُشاقون، فخوطبوا بِمَا تقتضيه حالهم، اقرأ سورة الطور؛ أَمَّا المدني: فالغالب فيه طول الآيات، وذِكْر الْأَحْكَام، مُرسلةً بدون مُحاجة، لأن حالهم تقتضي ذَلِكَ، اقرأ آية الدَيْن في سورة البقرة".

إِذًا يُؤخذ من هٰذَا الْقَدْر من كلام الشَّيْخ بيانُ الفَرق بين المكي والمدني من حَيْثُ الأسلوب، فذَكَرَ الشَّيْخ فرقين اثنين:

الفَرقُ لَأْوَّل: أن المكي يظهر فيه الشِدة والقوة؛ وَذَلِكَ مُناسبةً لغالب المُخاطبين، فغالب المُخاطبين كُفار مُعرضون مُعاندون، والْبَلَاغَة مُناسبة الْكَلَام لمُقتضى الحال مع فصاحته، وَالْقُرْآنُ أبلغ ما يكون، فهَؤُلَاءِ حالهم يقتضي أن يُخاطبوا بقوة لأنهم كُفَّار مُعاندون.

يَقُول الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "اقرأ سورتي المُدثر والقمر"، فتُلاحظ في سورتي المُدثر والقمر قوة الأسلوب وشدة الخِطاب، من ذَلِكم مَثَلًا قوله تَعَالَىٰ في سورة المدثر: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ⑧ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ⑨ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ⑩ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ⑪ وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا ⑫﴾ [المدثر: ٨ - ١٢].

إِلَىٰ أن قالَ: ﴿كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا ⑯ سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا ⑰﴾ [المدثر: ١٦، ١٧] إِلَىٰ أن قالَ سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ㉖ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ ㉗ لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ ㉘ لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ ㉙ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ㉚ وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا

عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً﴾ [المدثر: ٢٦ - ٣١]، إِلَىٰ آخر ما ذَكَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فَهَٰذَا الأسلوب يظهر فيه القوة والشِدة.

وكذلك سورة القمر يَقُول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَٰئِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ ﴿٤٣﴾ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ ﴿٤٤﴾ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴿٤٥﴾ بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ ﴿٤٦﴾ إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴿٤٧﴾ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾﴾ [القمر: ٤٣ - ٤٨]، إِلَىٰ آخر ما قَالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

إِذًا حال الْكُفَّار في العهد المكي كانت تقتضي أَن يُخاطبوا بأسلوبٍ فيه قوة وشِدة كما في سورتي المُدثر والقمر.

أَمَّا في العهد المدني فالغالب في أسلوبه اللِّين وذلكم لِأَنَّ الْمُخاطبين في الغالب مُؤمنون، نعم وردت آيات في شأن الْمُنَافِقِين فيها شِدة وفيها قوة، ولكن غالب ما نزل في العهد المدني الْمُخاطب بِهِ الْمُؤمِنونَ فكان الأسلوب فيه لَيّن.

قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "اقرأ سورة المائدة"، وَهٰذَا ظاهر في سورة المائدة فالمائدة مُفتتحة بآيات مُتتابعة مُصدرة بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ١]، ومُشتملة عَلَىٰ أحكام فيها التيسير وفيها رحمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، إِذًا نُلاحظ الفَرق بين المكي والمَدني من جِهَةِ الأسلوب، هٰذَا المُميز الْأَوَّل للآيات المكية عَنْ المدنية.

الْثَّانِي: قَالَ: **"الغالب في المكي قِصر الآيات، وقوة المُحاجة، لأن غالب الْمُخاطبين مُعاندون مُشاقون"**، إِذًا هُنَاكْ مُحاجة هُنَاكْ ذِكرٌ للّحُجج والبراهين لأنهم مُعاندون مُشاقون فيُبين الله عَزَّوَجَلَّ لهم الحق ويذكر اللهُ عَزَّوَجَلَّ لهم الْحُجَّة عَلَىٰ أَنَّهُ الحق.

يَقُول الشَّيْخ: "اقرأ سورة الطور"؛ يَقُول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرَبِّصِينَ ﴿٣١﴾ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُمْ بِهَٰذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٣٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [الطور: ٣١ - ٣٤]، لاحظوا المحُاجة.

إِذًا بين الله عَزَّوَجَلَّ أَن الْقُرْآن حق وأقام الدليل عَلَىٰ هٰذَا وتحداهم الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ثُمَّ لا تزال المُحاجة: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ۝٣٥ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ ۝٣٦ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ ۝٣٧﴾ [الطور: ٣٥ - ٣٧]؟ إِلَىٰ آخر الآيات يظهر فيها الأسلوب القوي الشديد وتظهر فيها المُحاجة ويظهر فيها قِصرُ الآيات.

قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أَمَّا المدني: فالغالب فيه طول الآيات، وذِكْر الْأَحْكَام، مُرسلةً بدون مُحاجة، لأن حالهم تقتضي ذَلِكَ، اقرأ آية الدَّيْن في سورة البقرة"، فهم مُؤمنون مُنقادون لا يحتاجون إِلَىٰ أن تُقام عليهم الْحُجَّج والبراهين.

وَهٰذَا ظاهر في مثل سورة المائدة في مثل سورة البقرة، تجد أنها مُشتملة عَلَىٰ كثيرٍ من الْأَحْكَام الشَّرْعِيَّة، هذان فرقان ذكرهما الشَّيْخ بين الآيات المكية والآيات المدنية من جِهَةِ الأسلوب.

والآن سيذكر فرقين اثنين بين الآيات المكية والمدنية من جِهَةِ الموضوع وَالْمَعْنَى، قَالَ: "وَأَمَّا من حيث الموضوع فهو: واحد: الغالب في المكي تقرير التوحيد والعقيدة السليمة، خصوصًا ما يتعلق بتوحيد الألوهية والْإِيمَان بالْبَعْث، لِأَنَّ غالب المُخاطبين يُنكرون ذَلِكَ؛ أَمَّا المدني: فالغالب فيه تفصيل الْعِبَادات والمُعاملات، لِأَنَّ المُخاطبين قد تقرر في نفوسهم التَّوْحِيدُ والعقيدة السليمة، فهم في حاجةٍ لتفصيل الْعِبَادات والمُعاملات".

وَهٰذَا ظاهرٌ جِدًّا في السُّوَر المكية: وَهُوَ اشتمالها عَلَىٰ التَّوْحِيد، وظاهرٌ جِدًّا في المدنية وَهُوَ اشتمالها عَلَىٰ الْأَحْكَام المُختصة بالعبادات والمُعاملات، وَهٰذَا يظهر في قراءة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، و: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ۝١﴾ [الكافرون: ١]، سورتا الإخلاص وهما سورتان مكيتان، فكِلاهما في التَّوْحِيد حَتَّىٰ إنهما قَدْ سُميتا بسورتي الإخلاص.

ف: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، خالصة في توحيد المعرفة والإثبات، و: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ۝١﴾ [الكافرون: ١]، خالصة في توحيد الألوهية، سورتان مكيتان خالصتان فِي التَّوْحِيد لِأَنَّ المُخاطبين كافرون، فيُخاطبون بأصل الإِسْلَام وببراهين أصل الإِسْلَام، بذكر المُحاجة في أصل الْإِسْلَام؛ وَأَمَّا السُّوَر المدنية فالمُخاطبون مُسْلِمون فيُخاطبون بالآداب والأحكام، فَهٰذَا مِمَّا يُميز السُّوَر المكية عَنْ المدنية من حَيْثُ الْمَعْنَى والموضوع.

قَالَ: "**اثنان: الإفاضة في ذِكر الجِهاد وأحكامه والْمُنَافِقِين وأحوالهم في القِسم المدني لاقتضاء الحال، ذَلِكَ حَيْثُ شُرِع الجِهاد، وظهر النِّفَاق بخلاف القِسم المكي**".

الآيات الَّتِي تشتمل عَلَىٰ أحكام الجِهاد هِيَ الآياتُ المدنية في الغالب لِأَنَّ الجِهاد إِنَّمَا شُرِع في المدينة، والآياتُ الْمُشتملةُ عَلَىٰ أوصاف الْمُنَافِق في الغالب هِيَ الآيات المدنية، وَذَلِكَ لِأَنَّ النِّفَاق ما ظهر إِلَّا في المدينة.

سؤال لِمَاذَا لم يظهر النِّفَاق إِلَّا في المدينة والجوابُ سهلٌ من يُجيب؟ لانتشار الدِّين وقوته فالدِّينُ إِنَّمَا ظهر وأصبح ذا شوكة في العهد المدني، وَإِنَّمَا يحتاجُ من في قلبه مرض إِلَىٰ أَن يُظهر الإِسْلَام وأن يُبطن الْكُفْر عندما يخاف شَيْئًا، وفي العهد المكي الْكَافِر لا يخاف شَيْئًا بل هُوَ صاحب القوة، فيُظهر كُفره ولا يُبالي.

أَمَّا في العهد المدني من في قلبه مرض في ضَعْف فيحتاج إِلَىٰ أَن يُظهر الإِسْلَام ليأمن، فالنِّفَاق ظهر في العهد المدني وزاد بعد انتصار الْمُسْلِمِين في بدر، فهو قَدْ وُجِد قبل بدر ولكن زاد بعد انتصار الْمُسْلِمِين في بدر لِأَنَّ الْمُسْلِمِين بعد انتصارهم في بدر ظهرت قوتهم.

إِذًا قَالَ الشَّيْخ: "**الإفاضة في ذِكر الجِهاد**"، لم يقل: ذِكرُ الجِهاد وَإِنَّمَا قَالَ: الإفاضة وَهٰذَا من دِقة الشَّيْخ، لِأَنَّ الجِهاد قَدْ ذُكِر في بعض آيات العهد المكي لكن الإفاضة في ذِكر الجِهاد لم تكن إِلَّا في الآيات المدنية، والإفاضة في ذِكر النِّفَاق لم تكن إِلَّا في الآيات المدنية، هٰذَا الفرقُ الثَّانِي من حَيْثُ الْمَعْنَى والموضوع.

بعد هٰذَا قَالَ الشَّيْخ: "فوائد معرفة المدني والمكي، معرفة المكي والمدني نوعٌ من أنواع علوم الْقُرْآن الْمُهمة، وَذَلِكَ لِأَنَّ فيها فوائد منها: واحد: ظهور بلاغة الْقُرْآن في أعلى مراتبها، حَيْثُ يُخاطب كُل قومٍ بما تقتضيه حالهم من قوةٍ وشِدة، أو لِيّنٍ وسهولة".

وَهٰذَا أمر مُهم وَهُوَ: مُلاحظة بلاغة الْقُرْآن وَهٰذَا جانبٌ من جوانب بلاغة الْقُرْآن، وَهُوَ مُخاطبة الْمُخاطبين بِمَا يقتضيه حالهم، فمُلاحظة الفَرق بين المكي والمدني وأسلوب المكي والمدني من حَيْثُ اللَّفْظ والمضمون يُبين لك جانبًا من جوانب بلاغة الْقُرْآن وفصاحته.

اثنان: "ظهور حكمة التشريع في أسمى غاياته حَيْثُ يتدرج شَيْئًا فَشَيْئًا بحسب الأهم؛ عَلَىٰ ما تقتضيه حالُ الْمُخاطبين واستعدادهم للقبول والتنفيذ"، فعندما لاحظنا الفَرق بين المكي والمدني وأن المدني ظهرت فيه أحكام الجِهاد بِخلاف المكي عَلِمنا أَن الله عَزَّوَجَلَّ يُراعي حال الْمُخاطبين في التكليف، فلم يُكلفهم في مكة بالجِهاد وهم لا يستطيعون، وَإِنَّمَا كلفهم في الجِهاد حال القوة.

"ظهور حكمة التشريع في أسمى غاياته حَيْثُ يتدرج شَيْئًا فَشَيْئًا بحسب الأهم؛ عَلَىٰ ما تقتضيه حالُ الْمُخاطبين واستعدادهم للقبول والتنفيذ"، ومن هُنَا غالبُ الْأَحْكَام الشَّرْعِيَّة الْمُتعلقة بالعبادات والمُعاملات إِنَّمَا وُجدت في العهد المدني مُناسبةً لحال الْمُخاطبين الْمُكلفين.

ثالثًا وَهٰذَا مُهم جِدًّا: "تربية الدُّعَاةِ إِلَىٰ الله تَعَالَىٰ، وتوجيههم إِلَىٰ أن يتبعوا ما سلكه الْقُرْآن في الأسلوب والموضوع، من حَيْثُ الْمُخاطبين"، الأصوب أَن يُقَال: من حَيْثُ الْمُخاطبون: "بِحَيْثُ يبدأ بالأهم فالأهم، وتُستعمل الشِدة في موضعها والسهولة في موضعها".

وَهٰذَا أمر مُهم ويدل عَلَىٰ فِقْه الْإِنْسَان وعَلَىٰ حِكمته، فعَلَىٰ الْإِنْسَان أَن يستفيد من كِتَاب ربه، إذ الله عَزَّوَجَلَّ خاطب الناس بحسب أحوالهم، وكلفهم بحسب أحوالهم، فهكذا الداعي عَلَيْهِ أن يُخاطب كُل أحدٍ بحسب حاله.

وَهٰذِه مَسْأَلَة سبق أَن نبهنا عليها عند التعليق عَلَىٰ (توضيح الْأَحْكَام)، وأشار إِلَيْهَا الشَّيْخ/ عبد الله البسام عند شرح حديث ذلكم الَّذِي جامع في نهار رمضان، رجلٌ يُجامع في نهار رمضان وَهُوَ يعلم أَن الْفِعْل محرم، ويأتي إِلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويقول: يا رَسُول الله هلكتُ، قَالَ: «**وما أهلكك؟**» قَالَ: وقعت عَلَىٰ امرأتي في نهار رمضان.

لاحظوا لما لاحظ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من هٰذَا الرَّجُل الخوف والندم ما وبخه ولا أغلظ عَلَيْهِ في القول، لأنه لو وبخه أو أغلظ عَلَيْهِ في القول رُبَمَا قنط من رحمة الله عَزَّوَجَلَّ، لأنه قَدْ جاء خائفًا.

فَقَالَ: «**هل تجد رقبةً تُعتقها؟**» قَالَ: لا، قَالَ: «**هل تستطيع أَن تصوم شهرين مُتتابعين؟**» قَالَ: لا، قَالَ: «**هل تجد إطعامُ ستين مسكينًا؟**» قَالَ لا، ثُمَّ أُوتي النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعذقٍ فَقَالَ: «**أين السَّائِل؟**» قَالَ: أنا يا رَسُول الله، قَالَ: «**خُذه فتصدق بِهِ**»، قَالَ: "**عَلَىٰ أفقر مني يا رَسُول الله؟ ما بين لابتيها أهل بيتٍ أفقر مني**"، قَالَ: فضحك النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّىٰ بدت نواجذه، قَالَ: «**فخُذ هٰذَا وتصدق بِهِ عَلَىٰ أهلك**».

فلاحظ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَن هٰذَا الرَّجُل جاءه خائفًا فخاطبه بِمَا تقتضيه حاله، لو أنها جاءه ولم يُبال بِمَا فعل رُبَمَا زَجره النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخوفه؛ ولكن هٰذَا لما جاء خائفًا خاطبه بِمَا تقتضيه حاله ولم يزجره بل ضحك حَتَّىٰ بدت نواجذه.

ومثل هٰذَا فِعْل ذلكم الرَّجُل الَّذِي قَالَ: بِأَنَّهُ خلا بامرأةٍ وفعل معها ما يفعل الرَّجُل مع زوجه إِلَّا أَنَّهُ لم يُجامعها، جاء خائفًا فلاحظ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حاله فَقَالَ: «**أصليت معنا؟**» قَالَ: نعم، قَالَ: «**اذهب فإِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ**».

وذاك الَّذِي قَالَ: ما شاء الله وشِئت يا رَسُول الله، قَالَ: «**أَجعلْتَني لِلَّهِ نِدًّا، قُلْ: مَا شاءَ اللهُ وحدَه**».

فخاطب النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُل واحدٍ بِمَا تقتضيه حاله، فالشِدة الأسلوب الشديد له وقته والأسلوب اللّيْن له وقته، والداعية عَلَيْهِ أَن يُفرق وَإِلَّا كان مُنفرًا بأن يضع اللين موضع الشِدة أو يضع الشِدة موضع اللين.

وَهٰذَا ما يُعلمنا إياه كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ فكيف خاطب اللهُ عَزَّوَجَلَّ الناس في العهد المكي لم يُخاطبهم كما خاطبهم في العهد المدني، في العهد المكي أسلوب فيه قوة وشِدة فيه مُحاجة، العهد المدني أسلوب فيه لِين.

قَالَ: "**بِحَيْثُ يبدأ بالأهم فالأهم**"، وَهٰذِه قاعدة تُستفاد من الْقُرْآن في مواضع، وَقَدْ ذكرتها بفضل الله عَزَّوَجَلَّ في (القواعد الزوائد) واستخلصتها من كلام السِعدي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والسِعدي قَدْ ذكرها في سورة يوسف وَذكرها في سورة الكهف.

في سورة يوسف ذكرها عند قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ۝٣٩﴾ [يوسف: ٣٩]؟، كُلٌ منهما سأله عَنْ رُؤيا رآها، يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يبدأ بتأويل الرُؤى وَإِنَّمَا بدأ بالأهم وهم التَّوْحِيد.

فالْإِنْسَان عَلَيْهِ أَن يُقدم الأهم فالأهم، اللهُ عَزَّوَجَلَّ في التشريع قدم الأهم فالأهم، فبدأ اللهُ عَزَّوَجَلَّ معهم بالتَّوْحِيد ثُمَّ بدأ بالأهم فالأهم، وَهٰذَا أَيْضًا عَلَىٰ الداعية أَن يُلاحظه فيبدأ الداعية بالأهم فالأهم.

قَالَ: "تربية الدُّعَاةِ إِلَىٰ الله تَعَالَىٰ، وتوجيههم إِلَىٰ أن يتبعوا ما سلكه الْقُرْآن في الأسلوب والموضوع من حَيْثُ المُخاطبين"، وَقُلْت لكم: الأصوب المُخاطبون، "بِحَيْثُ يبدأ بالأهم فالأهم، وتُستعمل الشِدة في موضعها والسهولة في موضعها".

رابعًا: "تمييز الناسخ من المنسوخ فِيمَا لو وردت آيتان مكية ومدنية، يتحقق فيهما شروط النَسخ، فَإِن المدنية ناسخة للمكية، لتأخر المدنية عنها"، فالناسخ والمنسوخ أمرٌ معروف وباب مبحوث ويُشترط في الناسخ أَن يكون مُتأخرًا عَنْ المنسوخ.

وَقُلْت لكم ونقلت كلام السيوطي: أَن بعض أهل الْعِلْم الَّذِينَ يشترطون في المُخْصِص أَن يتأخر ينفعهم أَيْضًا هٰذَا الباب، عَلَىٰ أَن الصواب واللهُ أَعْلَم: عدم اشتراط تأخر المُخْصِص عَنْ المُخْصَص.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ اللَّهُ: "الْحِكْمَةُ من نزول الْقُرْآن مُفرقًا"، الشَّيْخ في هٰذَا الباب تطرق إِلَىٰ أَن الْقُرْآن قَدْ نزل مُفرقًا في ثلاثٍ وعشرين سَنة، فناسب أَن يذكر الْحِكْمَةُ من نزول الْقُرْآن مُفرقًا.

فقَالَ: "من تقسيم الْقُرْآن إِلَىٰ مكي ومدني، يتبين أَنَّهُ نزل عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُفرقًا، ولنزوله عَلَىٰ هٰذَا الوجه حِكَمٌ كثيرةٌ مِنها: تثبيت قلب النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ﴾ [الفرقان: ٣٢]".

يَقُول الشَّيْخ: "يَعْنِي كَذَلِكَ نزلناه مُفرقًا: ﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ﴾ [الفرقان: ٣٢، ٣٣] ليصدوا الناس عن سَبِيل الله: ﴿إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الفرقان: ٣٣]".

وَهٰذَا واضح جِدًّا فرقٌ بين أَن يُنزل الْكِتَابُ كاملًا وبين أَن يُنزل مُفرقًا، فَإِذا نُزِل مُفرقًا يجد فيه النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تسليةً ويجد فيه تثبيتًا، ويُلاحظ فيه مُلاحظة الله عَزَّ وَجَلَّ لحاله، فَإِذا سألوه سؤالًا لم يعرفه أجاب الله عَزَّ وَجَلَّ، وإذا خفيت عنه مَسْأَلَة لم يعرفها أنزل الله عَزَّ وَجَلَّ آيات فوضح له الْمَسْأَلَة وبينها، فَهٰذَا فيه تسليةٌ للنَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتثبيتٌ لفؤاده.

ثانيًا: "أَن يسهل عَلَىٰ الناس حِفظه وفهمه والعمل به، حَيْثُ يُقرأ عليهم شَيْئًا فشَيْئًا، لقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الإسراء: ١٠٦]"، وَهٰذَا واضح جِدًّا فَهٰذَا أدعى لحفظ الْقُرْآن وأدعى لتفهمه.

ثالثًا: "تنشيط الهِمّم لقبول ما نزل من الْقُرْآن وتنفيذه، حَيْثُ يتشوق الناس بلهف وشوق إِلَىٰ نزول الآية، لا سيما عند اشتداد الحاجة إليها كما في آيات الإفك واللِّعَان"، وَهٰذَا ظاهر لمن قرأ حادثة الإفك وكيف أنها لما نزلت ثبتت النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفرجت هموم الْمُؤْمِنِيْنَ.

رابعًا: قَالَ: "التَّدَرُّج في التشريع حَتَّىٰ يصل إِلَىٰ درجة الكمال، كما في آيات الخمر الَّذِي نشأ الناس عَلَيْهِ وأَلِفوه، وكان من الصعب عليهم أَن يُجابهوا بالمنع مِنه منعًا باتًا، فنزل في شأنه أَوَّلًا قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ

﴿وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، فكان في هٰذِه الآية تهيئةً لِلّنفوس لقبول تحريمه حَيْثُ إن العقل يقتضي أَن لا يُمارِس شَيْئًا إثمه أكبر من نفعه".

ثُمَّ نزل ثانيًا قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، "فكان في هٰذِه الآية تمرينٌ عَلَىٰ تركه في بعض الأوقات وَهِيَ أوقات الصلوات".

ثُمَّ نزل ثالثًا قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿٩١﴾ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٩٢﴾﴾ [المائدة: ٩٠ - ٩٢]، "فكان في هذه الآيات المنع من الخمر منعًا باتًا في جميع الأوقات، بعد أن هُيئت النفوس، ثُمَّ مُرِنت عَلَىٰ المنع منه في بعض الأوقات".

إذًا من حِكَم نزول الْقُرْآن مُفرقًا: التَّدرُّج في التشريع، وَهٰذَا مِثَال معروف مشهور.

الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ ذَكَرَ مباحث مُتعلقة بالْقُرْآن:

المبحث الأَوَّل: مَتَى نزل الْقُرْآن.

المبحث الثَّانِي: أَوَّل ما نزل من الْقُرْآن.

المبحث الثَّالِث: نزول الْقُرْآن عَلَىٰ نوعين: سببي وابتدائي.

المبحث الرَّابِع: الْقُرْآنُ مكي ومدني.

وعندما تعرض لكون الْقُرْآن مكيًا ومدنيًا بين الْحِكْمَة من نزوله مُفرقًا، وَقَدْ تحدثنا حول هٰذَا كُله واليوم نبدأ بقراءة آخر مَسْأَلَة ذَكَرَها تَحْتَ مبحث نزول الْقُرْآن، وَهِيَ قوله: "ترتيب الْقُرْآن، ترتيب القرآن: تلاوته تاليًا بَعضهُ بعضًا حسبما هُوَ مكتوب في المصاحف ومحفوظ في الصدور، وهو ثلاثة أنواع":

النوع الأَوَّل: "ترتيب الكلمات بحَيْثُ تكون كُل كَلِمَةٍ في موضعها من الآية، وَهٰذَا ثابتٌ بِالنَّصِّ والإجماع، ولا نعلم مُخالِفًا في وجوبه وتحريم مُخالفته، فلا يَجُوز أن يَقرأ: لِلَّهِ الحَمْدُ رَبِّ الْعَالَمِينَ بدلا من: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢]".

النوع الثَّانِي: "ترتيب الآيات بحَيْثُ تكون كُل آيةٍ في موضعها من السُّوَرة، وَهٰذَا ثابتٌ بِالنَّصِّ والإجماع، وَهُوَ واجبٌ عَلَىٰ القول الراجح، وتحرم مُخالفته ولا يجوز أن يقرأ: مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بدلًا مِنْ: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: ٣، ٤]".

ففي (صَحِيْح البُخَارِيّ) أن عبد الله بن الزُبير قَالَ لعُثمان بن عَفان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ في قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، قَدْ نسخها الآية الأخرى يَعْنِي قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وَهٰذِه قبلها في التلاوة قَالَ: فلِمَا تكتبها؟ فقال عُثمان -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: "يا ابن أخي لا أُغير شَيْئًا منه من مكانه".

وروى الْإِمَام أحمد وأبو داود والنسائي والتِّرْمِذِيّ من حديث عُثمان -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «أن النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كان يَنزل عَلَيْهِ السُّوَر ذوات العدد، فكان إذا نزل عَلَيْهِ الشيء دعا بعض من كان يكتب، فيَقُول: ضعوا هذه الآيات في السُّورة الَّتِي يذكر فيها كذا وكذا».

النوع الثَّالِث: "ترتيب السُّوَر بحيث تكون كُلُ سورةٍ في موضعها من المُصحف"، يُقَال: المُصحف بالضم والمِصحف بالكسر كلاهما صَحِيْح، وَذَكَرَ بعض أهل الْعِلْم أَن المُصحف بالضم أشهر: "وَهٰذَا ثابتٌ بالاجتهاد فلا يكون واجبًا".

وفي (صَحِيْح مُسْلِم) عن حُذيفة بن اليمان -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «أَنَّهُ صلّى مع النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ذات ليلة، فقرأ النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ البقرة، ثُمَّ النساء، ثُمَّ آل عمران».

وروى البُخَارِيّ تعليقًا عن الأحنف: «أنه قرأ في الأُوْلَىٰ بالكهف، وفي الثَّانِيَة بيوسف أو يونس، وَذَكَرَ أَنَّهُ صلى مع عُمَر بْنَ الْخَطَّابِ الصُبح بهما».

قال شَيْخُ الإِسْلَام ابن تَيْمِيَّة: "تَجُوز قراءة هٰذِه قبل هٰذِه، وكذا في الْكِتَابة، ولهذا تنوعت مصاحف الصَّحَابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ في كتابتها، لكن لما اتفقوا عَلَىٰ المُصحف في زمن عُثمان -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، صار هذا مما سَنَّهُ الخُلفاء الراشدون، وَقَدْ دل الحَدِيْثُ عَلَىٰ أن لهم سُنَّة يَجب اتباعه" اه.

هٰذَا الْكَلَام كلام مُرتب ومُختصر ونافع، وَهٰذِه المَسْأَلة مَسْأَلَة مبحوثة بشيء من الطول في كُتب علوم الْقُرْآن المبسوطة.

الخلاصة: أَن الشَّيْخ ذَكَرَ ثلاثة أنواع للّترتيب:

النوع لأَوَّل: ترتيبُ الكلمات، وبين أَنَّهُ واجبٌ اتفاقًا.

النوع الثَّانِي: ترتيبُ الآيات، وبين أَيْضًا أَنَّهُ ثابتٌ بِالنَّصِّ والإجماع، فيجب ترتيب الآيات عَلَىٰ وفق ما جاء في المُصحف.

والنوع الثَّالِث: ترتيبُ السُّوَر، فبين أَنَّهُ اجتهادي لَيْسَ واجبًا.

وَهُنَاكَ نوعٌ رابعٌ من الترتيب: لم يذكره الشَّيْخ لوضوحه وَهُوَ ترتيبُ الأحرف، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ هٰذَا فِي شرحه، وبين أَنَّهُ تركه لأنه لا أحد يتجرأُ عَلَيْهِ فهو واضح فتركه.

القسم اَلْأَوَّل: ترتيب الكلمات لَنْ أُعلق عَلَيْهِ بشيء لوضوحه أَيْضًا.

القسمُ الْثَّانِي: ترتيب الآيات وَهُوَ واضحٌ أَيْضًا وثابتٌ بِالنَّصِّ والإجماع، والشيخ استدل بدليلين اثنين، استدل بدليلين اثنين بعد أن ذكر الإجماع:

الدليلُ لأَوَّل: نُوضحه: عبد الله بْنَ الزُبير يَقُول لعُثمان بْنَ عفان -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، هٰذِه جاءت مُتأخرة في سورة البقرة وَهِيَ منسوخةٌ بآيةٍ مُتقدمة وَهِيَ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

فتِلْكَ يَقُول الله عَزَّوَجَلَّ فيها: ﴿مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، وَهٰذِه جاء الأمر فيها بالتربص أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، فَهٰذِه نسخت تِلْكَ وَهٰذِه قبلها في التلاوة، قَالَ: فلِمَا تكتبها؟ فقال عُثمان -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ: **"يا ابن أخي لا أُغير شَيْئًا منه من مكانه"**.

فدل هٰذَا عَلَىٰ أن الصَّحَابَة في الترتيب فعلوا ما وقفوا عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَإِن الناس والمنسوخ يقتضي أَن يُؤخر الناسخ ويُقدم المنسوخ، فلو كان الأمرُ اجتهاديًا لقدم الصَّحَابَةُ الآية المنسوخة وأخروا الآية الناسخة ولكنهم لم يفعلوا، فدل هٰذَا عَلَىٰ أن ترتيب الآيات بتوقيفٍ من النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، هٰذَا الشاهدُ من هٰذَا الدليل الَّذِي ذكره الشَّيْخ.

وجاء بحديث آخر وَهُوَ واضح: أَن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يُحدد لهم الموضع الَّذِي يضعون فيه الآيات المُنَزَلة، فَقَالَ: وروى الْإِمَام أحمد وأبو داود والنسائي والتِّرْمِذِيّ من حديث عُثمان - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يَنزل عَلَيْهِ السُّوَر ذوات العدد، فكان إذا نزل عَلَيْهِ الشيء دعا بعض من كان يكتب، فَيَقُول: ضعوا هذه الآيات في السُّوَرة الَّتِي يذكر فيها كذا وكذا**»، هَٰذَا ما يتعلق بترتيب الآيات.

النوع الْثَّالِث: ترتيبُ السُّوَر، الشَّيْخ اختار أحد قولين مشهورين في المَسْأَلَة، فَالمَسْأَلَةُ فيها قولان معروفان مشهوران:

القول اَلْأَوَّل: أَن الترتيب توقيفي وليس اجتهاديًا.

والقول الْثَّانِي: هُوَ القول المشهور وَعَلَيْهِ أكثر العُلَمَاء كما بين بعض أهل الْعِلْم، وَهُوَ: أَن ترتيب السُّوَر اجتهادي وليس توقيفًا من النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فعندما أمر عُثمان بْنَ عفان بجمع المُصحف اتفق الصَّحَابَةُ عَلَىٰ هَٰذَا الترتيب الَّذِي هُوَ بين أيدينا اليوم؛ وَإِلَّا لم يكن الأمرُ قبل كَذَلِك وكانت مصاحف الصَّحَابَة مُختلفةً في الترتيب.

حَتَّىٰ مُصحف ابْن مسعود الَّذِي شَهِد العرضةَ الأخير، فابن مسعود يعلم بالعرضة الأخيرة بعرض النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقُرْآن عَلَىٰ جبريل، ومُصحفه لم يكن عَلَىٰ هَٰذَا الترتيب الَّذِي بين أيدينا اليوم باعتبار ترتيب السُّوَر.

إِذًا الَّذِي تدل عَلَيْهِ الْأَدِلَّة وَالَّذِي يدل عَلَيْهِ النظر في مصاحف الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَن هَٰذَا الترتيب لم يكن توقيفيًا وَإِنَّمَا هُوَ أمرٌ اتفقوا عَلَيْهِ عند جمع عُثمان بْنَ عفان للمُصحف.

والشَّيْخ قَالَ: النوع الْثَّالِث: "ترتيب السُّوَر بحيث تكون كُلُ سورةٍ في موضعها من المُصحف وَهَٰذَا ثابتٌ بالاجتهاد فلا يكون واجبًا"، أي باجتهاد الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فلا يكون واجبًا.

الآن يذكر الْأَدِلَّة عَلَىٰ أَنَّهُ لَيْسَ توقيفًا من النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: وفي (صَحِيْح مُسْلِم) عن حُذيفة بن اليمان -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «**أَنَّهُ صلّى مع النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذات ليلة، فقرأ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ البقرة، ثُمَّ النساء، ثُمَّ آل عمران**»، هٰذَا عَلَىٰ خِلاف الترتيب الَّذِي صار إليه الأمر.

وروى البُخَارِيّ تعليقًا عن الأحنف: «**أنه قرأ في الأُوْلَى بالكهف، وفي الثَّانِيَة بيوسف أو يونس**»، وَهٰذَا أَيْضًا خِلاف الترتيب الَّذِي صار إليه الأمر: «**وَذَكَرَ أَنَّهُ صلى مع عُمَر بْنَ الخَطَّابِ الصُبْح بهما**».

هٰذَا بعض ما استدل بِهِ القائلون بأن الترتيب لَيْسَ توقيفًا عَنْ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ واضح، هٰذَا القول أدلته واضحة وَهُوَ قول أكثر أهل الْعِلْم كما بَيَّنْتُ لكم.

الشَّيْخ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في شرحه مال إِلَىٰ قولٍ ثالث، وَهٰذَا القول الْثَّالِث أَيْضًا أشار إليه بعض أهل الْعِلْم وأن النُّصُوص ظاهرها يُفيده وَهُوَ: أَن بعض السُّوَر ترتيبها ثبت بالتوقيف، وأكثر السُّوَر لم يرد في شأنها دليلٌ ونصٌ يُبين ترتيبها.

فاستدلوا بكون النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الْجُمُعَة يُصلي بـ سَبح في الركعة الأُوْلَى، وبـ الغاشية في الركعة الثَّانِيَة، فَهٰذَا يدل عَلَىٰ أَن سَبح قبل الغاشية، وكان يقرأ بـ الْجُمُعَة قبل الْمُنَافِقِين، فَهٰذَا يدل عَلَىٰ أَن الْجُمُعَة قبل الْمُنَافِقِين.

فبعض أهل الْعِلْم يرى أَن ظاهر النُّصُوص يُفيد أَن بعض السُّوَر قَدْ جاء بيان ترتيبها من النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ ولكن لَيْسَت هِيَ أكثر سور الْقُرْآن، والشيخ في شرحه مال إِلَىٰ هٰذَا وَهٰذَا له حَظٌ من النظر.

إِذًا يظهر والله أَعْلَمُ: أَن ترتيب السُّوَر لم يُؤخذ من النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّمَا هُوَ اجتهادٌ من الصَّحَابَة حينما أمر عُثمان بْنَ عفان -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- بجمع المُصحف، ثُمَّ ذَكَرَ كلام شَيْخ الإِسْلَام -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ- مُقررًا ما بينه الشَّيْخ.

هٰذِه المباحث مُتعلقةً بالْقُرْآن، وختم بآخر مبحث فَقَالَ: "كِتَابة الْقُرْآن وجمعه"، فَهٰذَا آخر مبحث سنقرؤه من المباحث المُتعلقة بالْقُرْآن، وبعدها سيصير الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ إِلَىٰ موضوعٍ آخر وَهُوَ التَّفْسِير.

قَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "كِتَابة الْقُرْآن وجمعهُ، لِكِتَابة القرآن وجَمعِهِ ثلاثُ مراحل"، وفهم هٰذِه المراحل أمرٌ مُهم وتتعلق بهذه المراحل مَسَائِل؛ ولكن الشَّيْخ يذكر شَيْئًا مُناسبًا لطالب الْعِلْم المُبتدئ.

قَالَ: "لِكِتَابة القرآن وجَمعِهِ ثلاثُ مراحل":

المرحلة الأُوْلَىٰ: "في عهد النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان الاعتماد في هٰذِه المرحلة عَلَىٰ الحِفظ أكثر من الاعتماد عَلَىٰ الْكِتَابة، لقوة الذاكرة وسُرعة الحِفظ وقِلّة الكاتبين ووسائل الْكِتَابة؛ ولذلك لم يجمع في مُصحف بل كان من سَمِعَ آيةً حفظها، أو كتبها فيما تيسر له من عُسْبِ النخل، وَرِقاعِ الجلود، ولِخاف الحجارة، وكِسَر الأكتاف، وكان القراء عددا كَبِيرًا".

ففي (صَحِيح البُخَارِي) عن أنس بن مالكٍ -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: "أن النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعث سبعين رَجُلًا يُقَال لهم: القُراء، فعرض لهم حيان من بني سُلَيم رِعل وذكوان عند بئر مَعونة فقتلوهم، وفي الصَّحَابَة غيرهم كَثِيْرٌ كالخُلفاء الأربعة، وعبد الله بن مسعود، وسالم مولى أبي حُذيفة، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي الدرداء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ"، هٰذِه المرحلة الأُوْلَى.

المرحلة الأُوْلَى حِفظ الْقُرْآن فيها نوعان اثنان:

حِفظُ صدور.

وحِفظُ سطور.

حِفظ الصدور كما بين الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، والصَّحَابَة فيه مُقتدون بالنَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَالنَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن يكتب وكان يحفظ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾﴾ [القيامة: ١٧].

فاللهُ عَزَّوَجَلَّ علّم نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينزل جِبريل عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالْقُرْآن فيحفظه، فحفظ عددٌ من الصَّحَابَة منهم من حفظ الْقُرْآن كُله، وكان ممن يُعرف بحِفظ الْقُرْآن: عبد الله بْنَ مسعود وأُبي بْنَ كعب وغيرهما، ومنهم من حفظ بعضه.

النوع الْثَّانِي: حفظ السطر، فَالنَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جعل عنده كُتَابًا يكتبون الوحي منهم علي بْنَ أبي طالب، ومنهم مُعاوية بْنَ أبي سُفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا, فكان الصَّحَابَةُ يحفظون وكان الصَّحَابَةُ أَيْضًا يكتبون.

هٰذَا الحِفظ الَّذِي وُجِد في العهد النُّبُوِّي، إِلَّا أَن علينا أَن نعرف شَيْئًا مُهِمًا وَهُوَ أَن الْقُرْآن فِي العهد النُّبُوِّي لم يُجمع في كِتَاب عَلَىٰ الهيئة الَّتِي صار إِلَيْهَا، لِأَنَّ الْقُرْآن ينسخ بعضهُ بعضًا والسُّوَر لا تزال يُزاد فيها، فلم يَكُ جمع الْقُرْآن في كِتَابٍ مُمكنًا؛ لِأَنَّ الْقُرْآن لا يزال ينزل، ولا يزال ينسخ بعضه بعضًا، ثُمَّ جاءت المرحلةُ الثَّانِيَة.

قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ المرحلة الثَّانِيَة: "في عهد أبي بكر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في السَنة الثَّانِيَة عشرة من الهِجرة وسببه: أَنَّهُ قُتِل في وقعة اليمامة عددٌ كَبِيْرٌ من القُرّاء، منهم: سالم مولى أبي حُذيفة، أحدُ من أمر النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأخذ الْقُرْآن منهم، فأمر أبو بكر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بجمعه لِئَلَّا يضيع".

ففي (صَحِيْح البُخَارِيّ): "أَن عُمَر بْنَ الْخَطَّابِ أشار عَلَىٰ أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بجمع الْقُرْآن بعد وقعة اليمامة، فتوقف تَورعًا، فلم يزل عُمَرُ يُراجعه حَتَّىٰ شرح الله صدر أبي بكر لذلك، فأرسل إِلَىٰ زيد بن ثابت فأتاه، وعنده عُمَر فَقَالَ له أبو بكر: إنك رَجُلٌ شابٌ عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتتبع الْقُرْآن فاجمعه".

قَالَ: "فتتبعت الْقُرْآن أجمعه من العُسْب واللِخاف وصدور اَلرِّجَال، فكانت الصُحْف عِند أبي بكرٍ حَتَّىٰ توفاه الله، ثُمَّ عِند عُمَر حياته، ثُمَّ عِند حفصة بنت عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ" رواه البُخَارِيّ مُطولًا؛ وقد وافق الْمُسْلِمون أبا بكرٍ عَلَىٰ ذَلِكَ وعدوه من حسناته، حَتَّىٰ قَالَ عليٌ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أعظم الناس في المصاحف أجرًا أبو بكر، رحمة الله عَلَىٰ أبي بكر هُوَ أَوَّل من جمع كِتَاب الله".

إذًا هٰذِه المرحلة الثَّانِيَة: وَهِيَ جمع الْقُرْآن في عهد أبي بكرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِذًا أبو بكرٍ الصِدِيق جَمع الْقُرْآن في مُصحف حَتَّىٰ لا يذهب شيءٌ من الْقُرْآن بذهابِ القُراء.

☚ **تنبيه**: جمع أبو بكر الْقُرْآن بالأحرف السبعة، والأحرف السبعة لَيْسَت هِيَ القراءات السبعة هٰذَا أمر معروف عندكم، إِلَّا أَن البعض يُخطأ لِأَنَّ الأحرف سبعة والقراءات سبعة فيظن أَن الأحرف السبعة هِيَ القراءات السبعة، ومن هُنَا وَد بعض أهل الْعِلْم أَن ابْن مُجاهد لم يقتصر عَلَىٰ سبع قراءات، حَتَّىٰ لا يحدث اللبس.

المُراد أَن أبا بكرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما جَمع المُصحف جمع المُصحف بالأحرف السبعة، وأقول هٰذَا حَتَّىٰ نُدرِك وجهًا وفرقًا بين جمع أبي بكرٍ وبين جمع عُثمان.

المرحلة الْثَّالِثة: "في عهد أمير الْمُؤْمِنِيْنَ عُثمان بن عفان -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في السَنة الخَامِسة والعشرين، وسببه اختلاف الناس في القراءة بحسب اختلاف الصُحْف الَّتِي في أيدي الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فخيفت الْفِتْنة، فأمر عُثمان -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن تُجمع هٰذِه الصُحف في مُصحفٍ واحد؛ لِئَلَّا يختلف الناس فيتنازعوا في كتاب الله تَعَالَىٰ ويتفرقوا ".

ففي (صَحِيْح الْبُخَارِيّ) أَن حُذيفة بن اليمان قَدِم عَلَىٰ عُثمان من فتح أرمينية وأَذَربيجان، ويُقال أَيْضًا أَذْربيجان إِذًا إِمَّا أَن تُقرأ بسكون الذال وَإِمَّا بفتحها، وَقَدْ أفزعه اختلافهم في القراءة، فَقَالَ: "يا أمير الْمُؤْمِنِيْنَ أدرك هٰذِه الأُمَّة قبل أن يختلفوا في الْكِتَاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عُثمان إِلَىٰ حَفصة أن أرسلي إلينا بالصُحْف ننسخها في المصاحف ثُمَّ نردها إليك، ففعلت".

"فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزُبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، وكان زيد بن ثابت أنصاريًا والثلاثة قُرشيين – وَقَالَ عثمان للرَهط الثلاثة القُرشيين: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيءٍ من الْقُرْآن فاكتبوه بلسان قُريش؛ فَإِنَّمَا نزل بلسانهم، ففعلوا حَتَّىٰ إذا نسخوا الصُحْف في المصاحف، رد عُثمان الصحف إِلَىٰ حفصة، وأرسل إِلَىٰ كُل أفقٍ بِمُصحف مما نسخوا، وأمر بما سِواه من الْقُرْآن في كُل صحيفة أو مُصحف أن يُحرق".

"وَقَدْ فَعل عُثمان -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ هٰذَا بعد أن استشار الصَّحَابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، لما روى ابن أبي داود عَنْ علي -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: والله ما فَعل الَّذِي فَعل في المصاحف إِلَّا عن ملأ مِنَّا، قَالَ: أرى أن نجمع الناس عَلَىٰ مُصحفٍ واحد، فلا تكون فُرقة ولا اختلاف، قُلْنَا: فَنِعم ما رأيت".

وَقَالَ مصعب بن سعد: "أدركت الناس متوافرين حين حرق عُثمان المصاحف فأعجبهم ذَلِكَ، أو قَالَ: لم يُنكر ذَلِكَ مِنهم أحد، وَهُوَ من حسنات أمير الْمُؤْمِنِيْنَ عُثمان -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ الَّتِي وافقه الْمُسْلِمون عليها، وكانت مُكملِة لجمع خليفة رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أبي بكرٍ -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ".

الآن يتعرض الشَّيْخ للّفرق عرفنا أَن عُثمان بْنَ عفان جمع المصاحف بعد ما اختلف الناس لاختلاف وجوه القراءة، اختلفت وجوه القراءة تيسيرًا عَلَىٰ الأُمَّة أليس كَذَلِكَ؟ فلما صار هٰذَا سببًا لمفسدةٍ أعظم من التيسير كان درأ المفسدة مُقدمًا عَلَىٰ جلب المنفعة والمصلحة.

فهُنَاكْ مفسدة صار الناس يختلفون عَلَىٰ كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ، وَهٰذِه مفسدة أكبر من مصلحة التيسير، فرأى عُثمان بْنَ عفان والصَّحَابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ أَن يدرؤوا هٰذِه المفسدة بأن يجمعوا الناس عَلَىٰ مُصحف واحد.

<u>هُنَا اختلف أهل الْعِلْم فِي مَسْأَلَة وَهِيَ</u>: هل مُصحف عُثمان جامعٌ للّأحرف السبعة أم لا؟ وَالَّذِي يظهر والله أَعْلَمُ وَهُوَ الَّذِي قرره عددٌ من أهل الْعِلْم: **"أَن عُثمان بْنَ عفان -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ جمع الناس عَلَىٰ حرفٍ واحد"**. وقد بيَّن شيخ الإسلام أن هذا الذي عليه جمهور العلماء من السلف والأئمة.

<u>إِذًا يُفرق بين فِعْل أبي بكرٍ وفِعْل عُثمان من وجوه:</u>

<u>الوجه الأَوَّل</u>: أَن مُصحف أبي بكرٍ وجمع أبي بكرٍ لم يُقتصر فيه عَلَىٰ حرف، وجمع عُثمان -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ اختلف فيه أهل الْعِلْم، فمنهم من يرون أَنَّهُ قَدْ اقتصر فيه عَلَىٰ حرف، ومنهم من يرون أَنَّهُ لم يقتصر فيه عَلَىٰ حرف.

الوجه الثَّانِي: أَن جَمع أبي بكرٍ لَم تكن السُّوَر فيه فِيمَا يظهر مُرتبةً عَلَىٰ ما صار إليه الأمر، وَأَمَّا جمع عُثمان -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- فقد رُتبت فيه السُّوَر واتفق الصَّحَابَةُ عَلَىٰ ترتيبها هٰذَا، وَهٰذَا يُفيده كلام ابْن تَيْمِيَّة السابق وأن ترتيب السُّوَر إِنَّمَا كان في عهد عُثمان.

الوجه الثَّالِث: في الفَرق بين الجَمعين السَّبَب الداعي للّجمع، فأبو بكرٍ الصِديق السَّبَب الَّذِي دعاهُ إِلَىٰ الجَمعِ هُوَ خوف ذِهاب الْقُرْآن، بذهاب حفظته، وَأَمَّا عُثمان بْنَ عفان فجمع الناس عَلَىٰ مُصحف ليدفع الخِلاف الناشئ من تعدد وجوه القِراءة.

قَالَ الشَّيْخُ ابْن عُثيمين -رَحِمَهُٱللَّهُ- والشيخ لم يذكر كُل الفروق-: "والفَرق بين جمعه وجمع أبي بكر -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- أن جمعه في عهد أبي بكرٍ -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- تقييد الْقُرْآن كُلهِ مجموعًا في مُصحف، حَتَّىٰ لا يضيع منه شيء دون أن يحمل الناس عَلَىٰ الاجتماع عَلَىٰ مُصحفٍ واحد؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لم يظهر أثرٌ لاختلاف قراءاتهم يدعو إِلَىٰ حَملهم عَلَىٰ الاجتماع عَلَىٰ مُصحفٍ واحد".

"وَأَمَّا الغرض من جمعه في عهد عُثمان -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- فهو تقييدُ الْقُرْآن كُله مجموعًا في مُصحفٍ واحد، يحمل الناس عَلَىٰ الاجتماع عَلَيْهِ لظهور الأثر المُخيف باختلاف القراءات، وَقَدْ ظهرت نتائج هٰذَا الجمع حَيْثُ حصلت بِهِ المصلحة العُظمى لِلْمُسْلِمِين من اجتماع الأُمَّة، واتفاق الْكَلِمَة، وحلول الألفة، واندفعت به مفسدة كبرى من تفرق الأُمَّة واختلاف الْكَلِمَة، وفشو البغضاء، والعداوة، وَقَدْ بقي عَلَىٰ ما كان عَلَيْهِ حَتَّىٰ الآن مُتفقًا عَلَيْهِ بين الْمُسْلِمِين مُتواترًا بينهم، يتلقاه الصغير عن الكبير، لم تعبث به أيدي المُفسدين، ولم تطمسه أهواء الزائغين، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَاوَاتِ ورَبّ الْأَرْض رَبِّ الْعَالَمِين".

بذا تمت المباحث المُتعلقة بالْقُرْآن.

قَدْ انْتَهَينا من شرح المباحث المُتعلقة بالْقُرْآن، ونشرعُ في التعليق عَلَىٰ ما قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعالَىٰ في التَّفْسِير، فالشَّيْخ بعد أَن ختم الْكَلَام الَّذِي قصده عَنْ الْقُرْآن شرع في الْكَلَام عَنْ التَّفْسِير فَقَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "التَّفْسِيرُ، التَّفْسِير لُغَةً: من الفَسْر، وهو: الكَشف عن المُغطى، وفي الاصطلاح. بيان معاني الْقُرْآن الكريم".

وتعلم التَّفْسِير واجبٌ لقوله تَعَالَىٰ: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ۝٢٩﴾ [ص: ٢٩]؛ ولقوله تَعَالَىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ۝٢٤﴾ [محمد: ٢٤]؟

"وجه الدلالة من الآية الأُوْلَىٰ: أن الله تَعَالَىٰ بين أن الْحِكْمَة من إنزال هذا الْقُرْآن المُبارك أن يتدبر الناس آياته، ويتعظوا بما فيها، وَالتَّدَبُّر هو التَّأَمُّل في الألفاظ للوصول إِلَىٰ معانيها، فإذا لم يكن ذَلِكَ، فاتت الْحِكْمَةُ من إنزال الْقُرْآن، وصار مُجرد ألفاظٍ لا تأثير لها، ولأنه لا يُمكن الاتعاظ بما في الْقُرْآن بدون فهم معانيه".

"ووجه الدلالة من الآية الثَّانِيَة: أن الله تَعَالَىٰ وبخ أُولَئِكَ الَّذِينَ لا يتدبرون الْقُرْآن، وأشار إِلَىٰ أن ذَلِكَ من الإقفال عَلَىٰ قلوبهم، وعدم وصول الخير إِلَيْهَا، وكان سَلَف الأُمَّة عَلَىٰ تِلْكَ الطريقة الواجبة، يتعلمون الْقُرْآن ألفاظه ومعانيه؛ لأنهم بذلك يتمكنون من العمل بالْقُرْآن عَلَىٰ مراد الله به فإن العمل بما لا يُعرف مَعْنَاهُ غَير مُمكن".

وَقَالَ أبو عبد الرحمن السُلمي: "حدثنا الَّذِينَ كانوا يُقرئوننا الْقُرْآن كعُثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما، أنهم كانوا إذا تعلموا من النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عشر آياتٍ لم يجاوزوها حَتَّىٰ يتعلموا ما فيها من الْعِلْم والعمل، قَالُوا: فتعلمنا القرآن والْعِلْم والْعَمل جميعًا".

قَالَ شَيْخ الإِسْلَام ابْن تَيْمِيَّة: "والعادة تمنع أن يقرأ قومٌ كِتَابًا في فنٍ من الْعِلْم كالطبِ والحساب ولا يستشرحوه، فكيف بكلام الله تَعَالَىٰ الَّذِي هُوَ عصمتهم، وبه نجاتهم وسعادتهم وقيام دينهم ودنياهم؟".

"ويجب عَلَىٰ أهل الْعِلْم أن يُبينوه للناس، عَنْ طريق الْكِتَابة أو الْمُشافهة لقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وتبيين الْكِتَاب للناس شاملٌ لتبيين ألفاظه ومعانيه، فيكون تفسير الْقُرْآن مما أخذ الله العهد عَلَىٰ أهل الْعِلْم ببيانه".

"والغرض من تعلم التفسير هُوَ الوصول إِلَىٰ الغايات الحميدة والثمرات الجليلة، وَهِيَ التصديقُ بأخباره والانتفاع بها وتطبيق أحكامه عَلَىٰ الوجه الَّذِي أراده الله؛ لِيُعْبَد الله بها عَلَىٰ بصيرة".

هٰذَا الْقَدْر من كلام الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بين فيه أمورًا:

أَوَّلها: معنى التَّفْسِير لُغَةً واصطلاحًا فبين -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أَن التَّفْسِير لُغَةً من الفَسْر وَهُوَ الكَشف، فالتَّفْسِير فِي اللُّغَة من الفَسْر وَهُوَ الكَشف والبيان، وبين مَعْنَاهُ اصطلاحًا وَالْمَعْنَى الاصطلاحي فيه كلامٌ طويل لأهل الْعِلْم، وَهٰذَا الَّذِي ذهب إليه الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ قولٌ من الأقوال الَّتِي قِيلَت فِي بيان معنى التَّفْسِير اصطلاحًا.

ثاني الأمور الَّتِي ذكرها -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ-: بيان حُكم التَّفْسِير فَقَالَ الشَّيْخ: "وتعلم التَّفْسِير واجبٌ"، وَهُوَ يشمل نوعي الوجوب:

الوجوب العيني.

والوجوب الكِفائي.

فالوجوب العيني يجب عَلَىٰ كُل مُسْلِم أَن يتعلم من التَّفْسِير ما لا يسوغ له جهله، فيعرف المعاني الَّتِي لَيْسَ له أَن يجهلها، كالآيات الْمُشتملة عَلَىٰ الْأَحْكَام الواجبة عَلَىٰ الْمُكلف عينًا.

وما زاد عَلَىٰ ذَلِكَ فَإِنّ تعلمه من باب فرض الكِفاية، وهل هٰذَا يُريده الشَّيْخ وَهُوَ أَن الواجب نوعان؟ نعم يُريده الشَّيْخ، وَهٰذَا ما يُفيده كلامه فِي شرحه حَيْثُ قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وهل هُوَ واجبٌ عيني أم واجبٌ كِفائي؟ نَقُول: أَمَّا ما لا يسوغ جهله فَإِنَّهُ واجبٌ عيني"، إِلَىٰ أن قَالَ: "وما زاد عَلَىٰ ذَلِكَ فَإِنَّهُ فرض كِفاية يجب عَلَىٰ الْمُسْلِمين عمومًا أَن يقوموا بِهِ".

وفي المَسْأَلَة مزيدُ بسطٍ وبيان ولكن أكتفي بهذا الْقَدْر، هٰذَا ثاني الأمور الَّتِي بينها الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في هٰذَا الْقَدْر المقروء من كلامه.

الأمر الثَّالِث: ذَكَرَ دليل وجوب تعلم التَّفْسِير فذكر قوله تَعَالَىٰ: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص: ٢٩]؛ وَذَكَرَ قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴿٢٤﴾﴾ [محمد: ٢٤]؟ والآياتُ الآمرةُ بِالتَّدَبُّرِ استدل بها عددٌ من أهل الْعِلْم عَلَىٰ وجوب تعلم التَّفْسِير.

قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُبينًا وجه الدلالة من الآية الأُوْلَى عَلَىٰ وجوب تعلم التَّفْسِير: **"وجه الدلالة من الآية الأُوْلَىٰ: أن الله تَعَالَىٰ بين أن الْحِكْمَة من إنزال هذا الْقُرْآن المُبارك أن يتدبر الناس آياته، ويتعظوا بما فيها، وَالتَّدَبُّر هو التَّأَمُّل في الألفاظ للوصول إِلَىٰ معانيها، فإذا لم يكن ذَلِكَ فاتت الْحِكْمَةُ من إنزال الْقُرْآن، وصار مُجرد ألفاظٍ لا تأثير لها، ولأنه لا يُمكن الاتعاظ بما في الْقُرْآن بدون فهم معانيه".**

إِذًا اللهُ عَزَّوَجَلَّ بين أن الْحِكْمَة من إنزال الْقُرْآن أن يتدبره الناس، فَإِن لم يتدبروه فاتت الْحِكْمَة من إنزاله وصار مُجرد ألفاظ لا تُعرف معانيها، فدل هٰذَا عَلَىٰ وجوب تدبره ووجوب تدبره يُفيد وجوب تعلم تفسيره.

قَالَ الشَّيْخ: **"وَوجه الدلالة من الآية الثَّانِيَة: أن الله تَعَالَىٰ وبخ أُولَئِكَ الَّذِينَ لا يتدبرون الْقُرْآن، وأشار إِلَىٰ أن ذَلِكَ من الإقفال عَلَىٰ قلوبهم، وعدم وصول الخير إِلَيْهَا"**، والتوبيخ ظاهر في قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴿٢٤﴾﴾ [محمد: ٢٤]؟ هٰذَا ثالث الأمور الَّتِي بينها الشَّيْخُ في هٰذَا الْقَدْر المقروء من كلامه.

الأمر الرَّابع: بين طريقة السَّلَف في تعلم الْقُرْآن حَيْثُ قَالَ: **"وكان سَلَف الأُمَّة عَلَىٰ تِلْكَ الطريقة الواجبة، يتعلمون الْقُرْآن ألفاظه ومعانيه"**؛ فكان السَّلَف إِذًا يحرصون عَلَىٰ تعلم المعاني ولا يأخذون الْقُرْآن لفظًا فَقَطْ.

قَالَ: **"لأنهم بذلك يتمكنون من العمل بالْقُرْآن عَلَىٰ مراد الله بِهِ، فَإِن العمل بما لا يُعرف مَعْنَاهُ غير مُمكن"**، الْقُرْآن أُنزل للّعمل لِتُصدق أخباره ولتُمتثل أوامره وليكف

الْإِنْسَان عما نهى عنه الْقُرْآن، فَإِذا لم يتعلم الْإِنْسَان التَّفْسِير لم يعرف الأخبار ليُصدقها، ولم يعرف الأوامر ليمتثلها، ولم يعرف النواهي ليكف عنها، ثُمَّ ذَكَرَ قول أبي عبد الرحمن السُلمي المعروف.

خامس الأمور الَّتِي بينها الشَّيْخ فِي الْقَدْر المقروء من كلامه: وجوب تبيين أهل الْعِلْم لمعاني الْقُرْآن حَيْثُ قَالَ: "ويجب عَلَىٰ أهل الْعِلْم أن يُبينوه للناس، عَنْ طريق الْكِتَابة أو الْمُشافهة لقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]".

سادس الأمور الَّتِي بينها الشَّيْخ فِي الْقَدْر المقروء من كلامه: الغرض من التَّفْسِير حَيْثُ قَالَ: "والغرض من تعلم التفسير هُوَ الوصول إِلَىٰ الغايات الحميدة والثمرات الجليلة، وَهِيَ التصديقُ بأخباره والانتفاع بها وتطبيق أحكامه عَلَىٰ الوجه الَّذِي أراده الله؛ ليُعْبَد الله بها عَلَىٰ بصيرة".

إِذًا ما الغرض من تعلم الناس التَّفْسِير؟ حَتَّىٰ يعرف مدلول الخبر فيُصدق بِمَا أخبر الله عَزَّوَجَلَّ بِهِ، فعندما يقرأ قوله تَعَالَىٰ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، يعرف مدلول هٰذَا الخبر فيُصدق بِهِ.

ويعرف الأمر فيمتثله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] يمتثل هٰذَا الأمر، ﴿وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] يمتثل هٰذَا الأمر، وليعرف ما نهى الله عَزَّوَجَلَّ عنه فيكف ولا يفعل المَنهي.

هٰذَا الغرض من التَّفْسِير، هٰذَا باختصار أحسبه هُوَ اللاّئق في التعليق عَلَىٰ هٰذَا الْقَدْر من كلامه، لأننا لو فصلنا في مثل هٰذَا لطالت الدروس.

قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "الواجب عَلَىٰ الْمُسْلِم فِي تَفْسِير الْقُرْآن: الواجب عَلَىٰ الْمُسْلِم فِي تَفْسِير الْقُرْآن أن يُشْعِر نفسه حين يُفَسِر القرآن بِأَنَّهُ مُترجِمٌ عن الله تَعَالَىٰ، شاهدٌ عَلَيْهِ بِمَا أراد من كلامه فيكون مُعَظِمًا لهذه الشهادة خائفًا من أن يَقُول عَلَىٰ الله بلا عِلْم فيقع فيما حرم الله، فُيخزى بذلك يوم القيامة".

قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [الزمر: ٦٠].

الشَّيْخ في هٰذَا الْقَدْر يُبين أن عَلَىٰ الْمُفسِر أَن يستشعر عظمة من يُفسِر كلامه، حَتَّىٰ لا يُفسِر إِلَّا عَنْ عِلْم، فلا يُفسر جاهلًا بقواعد التَّفْسِير وبأصوله، ولهذا كان السَّلَفُ لا يَقُولون في الْقُرْآن بمُجرد الرأي، وكانوا يُعظمون القول في الْقُرْآن الصَّحَابَةُ ومن بعدهم.

حَتَّىٰ إن من أهل الْعِلْم من كان يتوقفُ في التَّفْسِير، كما نُقل ذَلِكَ عَنْ سعيد بْنَ الْمُسيَب والشعبي، قَالَ الزركشي: **"وكان جِلّةٌ من السَّلَف كسعيد بْنَ الْمُسيب، والشعبي، وغيرهما، يُعظِمون تَفسير الْقُرْآن، ويتوقفون عنه تورعًا واحتياطًا لأنفسهم، مع إدراكهم، وتقدمهم"**.

وكان الكِبار كأبي بكر وعُمَر وغيرهما من الصَّحَابَة يتوقفون ولا يَقُولون في الْقُرْآن بالرأي، وكُلنا يعرف ذلكم الأثر الَّذِي سُئِل فيه أبو بكر الصِديق عَنْ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾ ﴾ [عبس: ٣١]، سُئل عَنْ معنى الأَبّ؟ فَقَالَ: **"أي سماءٍ تُضلني وأيُ أرضٍ تُقلني إذا أنا قُلت في كِتَاب الله ما لا أعلم؟"**.

ومن هُنَا من قَالَ في الْقُرْآن برأيه فأصاب فقد أخطأ، لأنه وإن أصاب القول مُوافقةً فَإِنَّهُ قَدْ أخطأ الطريق، فلم يسلك الطريق الصَّحِيْح للّقول في كِتَاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فَهٰذَا عَلَىٰ الْمُسْلِم أن يستحضره.

ثُمَّ تَكَلَّمَ الشَّيْخ حول موضوعٍ مُهمٍ جِدًّا فَقَالَ: "الْمَرْجع في تفسير الْقُرْآن: يُرجع في تفسير القرآن إِلَىٰ ما يأتي: أ- كلام الله تَعَالَىٰ فَيُفسر الْقُرْآنُ بالْقُرْآنِ لِأَنَّ الله تَعَالَىٰ هُوَ الَّذِي أنزله، وَهُوَ أعلم بما أراد بِهِ".

هٰذَا أجل أنواع التَّفْسِير أَن يُفسر الْقُرْآن بالْقُرْآن فالْقُرْآنُ كلام الله، فتُفسِر كلام الله بكلام الله وَهُوَ سُبْحَانَهُ أعلم بمُرادِه، من لم يدرس علوم الْقُرْآن قبلُ فليحفظ الأمثلة الَّتِي

يسهل عَلَيْهِ استحضارها، وفيما بعد إن تقدمت في الدراسة ونظرت في التَّفْسِير ستجد أنك تُمثل بأمثلة من خِلال نظرك وتأملك في كُتب المُفْسرين في أمثلة رُبَمَا لما يذكرها من أَلّف في علوم الْقُرْآن، لِأَنَّ الَّذِينَ ألفوا في علوم الْقُرْآن اعتادوا عَلَىٰ ذِكر أمثلة مُعينة، فتجد أنهم كما هُوَ الشأن في كُل الفنون، تجد أَن المُصَنِّفين في الفن المُعين يذكرون أمثلةً مُعينة يتتابعون عَلَىٰ ذِكرها والأمثلة كثيرة.

ومن هُنَا أنا سأحرص عند ذِكر الشَّيْخ لأمثلة تفسير الْقُرْآن بالْقُرْآن، تفسير الْقُرْآن بِالسُّنَّة أَن أزيد عَلَىٰ ما يذكر الشَّيْخ بعض الأمثلة من التَّفْسِير لا من كُتب علوم الْقُرْآن، ففي بداية الطلب احفظ هٰذِه الأمثلة الَّتِي يذكرونها، وأنت عندما تتوسع في النظر للتَّفْسِير ستجد الكثير من الأمثلة تعلّق في ذِهنك لبحثك واهتمامك بها.

تفسير القرآن بالقرآن الشَّيْخ ذكر أمثلة:

الْمِثَال الأَوَّل: قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [يونس: ٦٢]، من هُوَ الولي؟ فسرته الآية الأخرى: فقَدْ فُسِر أولياء الله بقوله في الآية الَّتِي تليها: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٣]، إِذًا الولي هُوَ الْمُؤْمِن التقي فكُل مُؤْمِنٍ تَقي فَإِنَّهُ لله ولي.

قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ ﴿٢﴾﴾ [الطارق: ٢]، فقد فُسِر الطارق بقوله تَعَالَىٰ في الآية التالية: ﴿النَّجْمُ الثَّاقِبُ ﴿٣﴾﴾ [الطارق: ٣]، الثَّاقِب فيه أقوال: منها: الْمُضيء كما قَالَ ابْن عَبَّاس.

قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴿٣٠﴾﴾ [النازعات: ٣٠]، فسر دحو الْأَرْض فَقَالَ الشَّيْخ: فقَدْ فُسِر دحاها بقوله في الآيتين بعدها: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا ﴿٣١﴾ وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا ﴿٣٢﴾﴾ [النازعات: ٣١، ٣٢].

من أمثلة تفسير الْقُرْآن بالْقُرْآن سأذكر لكم مِثَالين سهلين تستحضرونها بسهولة في سورة الفاتحة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾﴾ [الفاتحة: ٢ - ٤]، يَوْمِ الدِّينِ فُسِر في قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴿١٨﴾ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴿١٩﴾﴾ [الانفطار: ١٧ - ١٩]، إِذًا ما الْمُراد بيَوْمُ الدِّينِ؟ يَوْمُ القيامة من باب تفسير الْقُرْآن بالْقُرْآن.

﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] من الَّذِين أنعم الله عليهم؟ ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩].

هٰذَا من تفسير الْقُرْآن بالْقُرْآن، وهما مثالان سهلان تستحضر الفاتحة فتستحضرهما، هٰذَا النوع اَلْأَوَّل من أنواع التَّفْسِير، وَهُوَ تفسير الْقُرْآن بالْقُرْآن.

النوع الثَّانِي وَهُوَ يليه في القوة: "كلام رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُفسَر الْقُرْآنُ بِالسُّنَّةِ، لأن رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُبلغٌ عن الله تَعَالَىٰ، فهو أعلم الناس بِمُراد الله تَعَالَىٰ كلامه".

قَالَ: "ولذلك أمثلة منها: قوله تَعَالَىٰ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، فقد فسر النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزيادة بالنظر إِلَىٰ وجه الله تَعَالَىٰ، فيما رواه ابن جرير وابن أبي حاتم صريحًا من حديث أبي موسى وأُبي بن كعب، ورواه ابن جرير من حديث كَعب بن عُجرة".

وفي (صَحِيْح مُسْلِم) عن صهيب بن سنان عن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحَدِيْث قَالَ فيه: «فيكشف الحِجاب فما أُعطوا شَيْئًا أحب إليهم من النظر إِلَىٰ ربهم عَزَّوَجَلَّ»، ثُمَّ تلا هٰذِه الآية: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

إِذًا الزيادة مُفسرة في السُّنَّة، هٰذَا من تفسير النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للْقُرْآن وَهُوَ من أعظم أنواع التَّفْسِير، وَهٰذِه الآية حُجة من حُجج أَهْل السُّنَّةِ وَالجَمَاعَة عَلَىٰ أن المُؤْمِنِيْنَ يرون ربهم سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في جنات النعيم، فالله أسأل أَن نكون منهم.

الْمِثَال الثَّانِي: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فقد فسر النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القوة بالرمي، رواه مُسْلِم وغيره من حديث عُقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأنا قَدْ انتقيت لكم بعض الأمثلة من تفسير الْقُرْآن بالسُّنَّة من (تفسير الطبري) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ، فالطبري في آيات عندما يذكر أقوال أهل الْعِلْم في معنى الآية المُعينة يُرجح معنًى من المعاني لكونه مُفسَرًّا من جِهَةِ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنا سأذكر لكم مِثَالين اثنين:

الْمِثَال الْأَوَّل: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، مَقَام إِبْرَاهِيمَ اختلفوا فيه فَقَالَ بعضهم: هُوَ الحج كُله، وَقَالَ بعضهم: عرفة والمُزدلفة والجمار، وَقَالَ آخرون: الحرم، وَقَالَ آخرون: هُوَ مقامه الَّذِي في المسجد الحرام.

بعد أَن ذَكَرَ الطبري الأقوال قَالَ: "وأَوْلَىٰ هٰذِه الأقوال بالصواب عندنا، ما قَالَه القائلون: إن مَقَام إِبْرَاهِيمَ هُوَ المقام المعروف بهذا الاسم، الَّذِي هُوَ في المسجد الحرام، لما روينا آنفًا عن عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ".

إِلَىٰ أن قَالَ: ولما حدثنا ثُمَّ ساق الإسناد عن جابر قَالَ: "استلم رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرُّكن، فرمل ثلاثًا، ومشى أربعًا، ثُمَّ تقدم إِلَىٰ مقام إِبْرَاهِيم فقرأ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، فجعل المقام بينه وبين البيت، فصلى ركعتين".

فَهَذَانِ الْخَبَرَانِ: الخبران أثر لعُمر، وخبر مرفوع عَنْ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "فَهَذَانِ الْخَبَرَانِ يُنْبِئَانِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ ذِكْرُهُ إِنَّمَا عَنَى بِمَقَامِ إِبْرَاهِيمَ الَّذِي أَمَرَنَا اللَّهُ بِاتِّخَاذِهِ مُصَلًّى هُوَ الَّذِي وَصَفْنَا"، هٰذَا من الترجيح بتفسير النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ من الترجيح العالي.

هٰذَا في مواضع عند الطبري -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ وأذكر لكم موضعًا آخر، قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٨]، اختلفوا في المُراد بجَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ فَقَالَ بعضهم: عَنى بِهِ أفضل الجَنَّة وأوسطها.

وَقَالَ آخرون: هُوَ البُستان بالرومية، وَقَالَ آخرون: هُوَ البُستان الَّذِي فيه الأعناب، ذَكَرَ الطبري هٰذِه الأقوال ثُمَّ قَالَ: "وَالصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ، مَا تَظَاهَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، وَذَلِكَ مَا حَدَّثَنَا بِهِ، وساق الإسناد: عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْجَنَّةُ مِائَةُ دَرَجَةٍ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ مَسِيرَةُ عَامٍ وَالْفِرْدَوْسُ أَعْلَاهَا دَرَجَةً، وَمِنْهَا الْأَنْهَارُ الْأَرْبَعَةُ، وَالْفِرْدَوْسُ مِنْ فَوْقِهَا، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ».

رجح بِمَا جاء عَنْ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأسلوبه جميل في ذِكر الترجيح -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ، وَهٰذَا أسلوبه وأسلوبه معروف، عمومًا الأمثلة كثيرة الشَّيْخ ذَكَرَ بعضها وذكرت لكم بعض الأمثلة من (تفسير الطبري) -رَحِمَهُ اللَّهُ؛ إِذًا المُفسر يُفسر بكتاب الله يُفسر بالسُّنَّةِ.

قَالَ: "ج- كلام الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لا سيما ذوو العِلْم مِنهم والعناية بالتفسير، لِأَنَّ الْقُرْآن نزل بِلُغتهم وفي عصرهم، ولأنهم بعد الْأَنْبِيَاء أصدق الناس في طلب الحق، وأسلمهم من الأهواء، وأطهرهم من المُخالفة الَّتِي تحول بين المرء وبين التوفيق للّصواب".

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]، فالصَّحَابَة أتقى الناس وَهٰذَا يقتضي أَن يُبين الله عَزَّوَجَلَّ لهم ويكشف لهم من المعاني ما يعرفون بِهِ الحق والصواب، ثُمَّ إنهم أصحاب النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وَهُوَ المُبين لكتاب الله عَزَّوَجَلَّ، والمعاني الَّتِي تدل عَلَىٰ امتثال قول الصَّحَابَة والأخذ بِهِ كثيرة.

الشَّيْخ الآن سيُبين بعض الأمثلة، قَالَ: "ولذلك أمثلةٌ كثيرةٌ جِدًّا منها: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، فقد صح عَنْ ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا تفسير الملامسة بالجماع".

أذكر مِثَالًا آخر وَهُوَ مِثَالٌ مُهم وَهُوَ تفسير ابْن عَبَّاس للّكرسي بموضع القدمين، وَهٰذَا أخذ بِهِ أَهْل السُّنَّةِ وَالجَمَاعَة وَهُوَ الَّذِي يَقُولونه في المُعتقد، هٰذَا واحد.

تفسيرٌ آخر: تفسير ابْن عَبَّاس للّكُفْر المُراد في قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ۝٤٤﴾ [المائدة: ٤٤]، قَالَ ابْن رجب -رَحِمَهُٱللَّهُ في (فتح الباري): "والكُفْر قَدْ يُطلق ويُراد به الْكُفْر الَّذِي لا ينقل عَنْ المِلَّة، مثل: كُفران العَشير ونحوه عِند إطلاق الْكُفْر؛ فَأَمَّا إن ورد الْكُفْر مُقيدًا بشيءٍ فلا إشكال في ذَٰلِكَ كقوله تَعَالَىٰ: ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِ﴾ [النحل: ١١٢]، وَإِنَّمَا المُراد هَهُنَا: أنه قد يرد إطلاق الْكُفْر ثُمَّ يُفسَر بكُفرٍ غير ناقل عن المِلَّة"، فالْكُفْر يُطلق في النَّصّ ويُفسر بكُفرٍ غير ناقل عَنْ المِلَّة.

قَالَ: "وَهٰذَا كما قَالَ ابن عَبَّاس في قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ۝٤٤﴾ [المائدة: ٤٤]، قَالَ: لَيْسَ بِالْكُفْر الَّذِي تذهبون إليه، إِنَّه لَيْسَ بكُفرٍ يُنقل عَنْ المِلَّة: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ۝٤٤﴾ [المائدة: ٤٤]، كُفْرٌ دون كُفْر"، خرجه الحاكم وَقَالَ: صَحِيْحُ الإسناد.

وعنه في هٰذِه الآية قَالَ: "هُوَ بِهِ كُفْر وليس كمن كَفر بالله وملائكته وكُتبه ورُسُله واليوم الآَخِر".

تَعمدت نقل هاتين الْمَسْأَلَتين لنُبين أهمية تفسير الصَّحَابِي، فَإِن عَلَيْهِ الْمُعتمد فِي مَسَائِل شديدة الأهمية مثل هٰذِه الْمَسْأَلَة ومثل الْمَسْأَلَة الَّتِي قبلها، وَأَيْضًا تفسير التابعي شديدُ الأهمية وَلَا بُدَّ من الأخذ بِهِ، وإذا اتفق التابعون عَلَىٰ قولٍ فلا يُخرَج عَنْ قولهم، وسأذكر أمثلة؛ فالشَّيْخ لَنْ يُمثل لتفسير التابعي.

"د- كلام التابعين الَّذِينَ اعتنوا بأخذ التَّفْسِير عن الصَّحَابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ**، لِأَنَّ التابعين خيرُ الناس بعد الصَّحَابَة"**، وَهٰذَا بنص النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وَهٰذِه الْمَسْأَلَة فيها مزيد بسط وتفصيل لَنْ نتطرق إليه، وَقَدْ تطرقنا إليه فِي شرح (الأصول من عِلْم الأصول).

قَالَ: **"لِأَنَّ التابعين خيرُ الناس بعد الصَّحَابَة، وأسلم من الأهواء ممن بعدهم، ولم تكن اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّة تغيرت كَثِيْرًا فِي عصرهم"**، قَدْ تغيرت ولكن لَيْسَ تغيرًا كَثِيْرًا فاللَحن معروف عند بعض التابعين: **"فكانوا أقرب إِلَىٰ الصواب فِي فهم الْقُرْآن ممن بعدهم"**.

الشَّيْخُ لم يُمثل أنا سأُمثل بمِثَالين:

الْمِثَال الْأَوَّل: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤]، فَهٰذَا التَّفْسِير جاء عَنْ ابْن عَبَّاس وجاء عَنْ طُلاب ابْن عَبَّاس، مَاذَا قَالَ ابْن رجب -رَحِمَهُٱللَّهُ؟ ابن رجب فِي الْكَلَام السابق لم يكتفِ بنقل كلام ابْن عَبَّاس.

قَالَ: وعنه فِي هٰذِه الآية أي عَنْ ابْن عَبَّاس: **"هُوَ بِهِ كُفر وليس كمن كَفر بالله وملائكته وكُتبه ورُسُله واليوم الآخِر، وكذا قَالَ عطاء وغيره: كُفْرٌ دون كُفر، وَقَالَ النَخعي: الْكُفْرانِ كُفران: كُفْرٌ بالله وكُفْرٌ بالنِعَم"**.

الْمِثَال الَّذِي يليه: مِثَالٌ مُهمٌ جِدًّا وتعمدتُ أَيْضًا ذِكره لتعرفوا أهمية العِنَاية بأخذ تفسير التابعي، وكيف أَن أهل الْعِلْم رُبَمَا يَقُولون بِمَسْأَلَة عقدية ولا دليل عندهم من السُّنَّة ولا دليل من الْقُرْآن لو لم يُفسر التابعي الآيَةَ بِمَا فسرها بِهِ.

وَالْمَسْأَلَة هِيَ إجلاسُ الله عَزَّوَجَلَّ لنبيه عَلَىٰ الْعَرْش، في قوله تَعَالَىٰ: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ٧٩﴾ [الإسراء: ٧٩]، فالمقام المحمود يُفسره أهل الْعِلْم بالشَّفَاعَة العُظمى وَهٰذَا تفسيرٌ صَحِيْح دلت عَلَيْهِ السُّنَّة، ويُفسرونه بإجلاس الله لنبيه عَلَىٰ الْعَرْش، ما مُستندهم في تفسير المقام المحمود بإجلاس الله لنبيه عَلَىٰ الْعَرْش؟ تفسير مُجاهد.

قَالَ ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ وَهُوَ يتكلم عَنْ كِتَاب أبي يَعَلَى **(إبطال التأويلات)** وكتابه معروف، قَالَ: "**وفيه أشياء عَنْ بعض السَّلَف رواها بعض الناس مرفوعًا، كحديث قعود الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ الْعَرْش، رواه بعض الناس من طُرقٍ كثيرة مرفوعة وَهِيَ كُلها موضوعة**"؛ إِذًا إجلاس النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ الْعَرْش لم يرد في طريقٍ مرفوع ثابت.

قال ابن تيمية: "**وَإِنَّمَا الثابتُ أَنَّهُ عَنْ مُجاهد وغيره من السَّلَف**"، لم يكتفِ بهذا ابْن تَيْمِيَّة لاحظوا مَاذا قَالَ؟ "**وكان السَّلَفُ والأئمةُ يروونه ولا يُنكرونه ويتلقونه بالقبول، وَقَدْ يُقَال: إن مثل هٰذَا لا يُقَال إِلَّا توقيفًا؛ لكن لَا بُدَّ من الفَرق ألفاظ الرسول وما ثبت من كلام غيره**"، إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

وابن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ له كلام غَير هٰذَا في إثبات الإجلاس، وكلام السَّلَف في إثبات إجلاس الله لنبيه معه عَلَىٰ الْعَرْش كثير والعُمدة فيه كلامُ مُجاهد، يَقُول شَيْخ الإِسْلَام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**وَإِنَّمَا الثابت أَنَّهُ عَنْ مُجاهد وغيره من السَّلَف**".

إِذًا هٰذَا الباب بابٌ مُهمٌ جِدًّا، والأمثلةُ المُهْمَةُ في الأنواع الأربعةِ:

تفسير الْقُرْآن بالْقُرْآن.

تفسير الْقُرْآن بِالسُّنَّةِ.

تفسير الْقُرْآن بقول الصاحب.

تفسير الْقُرْآن بقول التابعي.

أمثلةٌ كثيرة ولكن أنا لا أريد أَن أنقل الدَّرْس إِلَىٰ ذِكر الإشكالات وذِكر بعض الأبحاث المُهمة، فثَمَّ أبحاث مُهمة مثل مُخالفة التابعي في التَّفْسِير للّصَّحَابَة، التابعي الَّذِي عُرِف بالاجتهاد في عصر الصَّحَابَة فَهٰذِه أَيْضًا قضية مُهمة، وبعض الْقَضَايَا الَّتِي لا أُريد أَن أُطيل واستطرد بها.

قَالَ شَيْخ الْإِسْلَام ابْن تَيْمِيَّة: "إذا أجمعوا - يعني التابعين - عَلَىٰ الشيء فلا يُرتاب في كونه حُجْة، فَإِن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حُجْة عَلَىٰ بعض ولا عَلَىٰ من بعدهم"، وهكذا الصَّحَابَة: "ويُرجع فِي ذَلِكَ إِلَىٰ لُّغَة الْقُرْآن، أو السُّنَّة، أو عموم لُّغَة الْعَرَب، أو أقوال الصَّحَابَة فِي ذَلِكَ"، أي إذا اختلف التابعون لم يعد قول أحدهم حُجة عَلَىٰ الآخر، وَإِنَّمَا يُنظر إِلَىٰ المُرجحات.

وَقَالَ أَيْضًا: "من عدل عن مذاهب الصَّحَابَة والتابعين وتفسيرهم إِلَىٰ ما يُخالف ذَلِكَ، كان مُخطئًا فِي ذَلِكَ بل مُبتدعًا، وإن كان مُجتهدًا مغفورًا له خطؤه، ثُمَّ قَالَ: فمن خالف قولهم وفَسر الْقُرْآن بِخِلَاف تفسيرهم، فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعًا".

إِذًا لَا بُدَّ من الرجوع إِلَىٰ تفاسيرهم فَإِن اتفقوا عَلَىٰ شيء فَإِننا نأخذ بقولهم، وإن اختلفوا في الآية لم يعد قول بعضهم عَلَىٰ بعض حُجة وَإِنَّمَا يُرجح بالنظر لقواعد الترجيح.

الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أَن ذكَرَ المباحث المُتعلقة بالْقُرْآن شرع في مَسَائِل تتعلق بالتَّفْسِير.

فبين أَن كِتَاب الله يُفسر أَوَّلاً بالقُرْآن.

ثُمَّ يُفسر بِالسُّنَّةِ.

ثُمَّ يُفسر بآثار الصَّحَابَة.

ثُمَّ يُفسر بآثار التابعين.

قَالَ بعد ذَلِكَ: "هـ- ما تقتضيه الكلمات مِن المعاني الشَّرْعِيَّة أو اللُّغَوية حسب السِّيَاق"، لقوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾ [الزخرف: ٣]، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤].

"فَإِن اختلف الْمَعْنَى الشرعي واللغوي، أخذ بما يقتضيه الشرعي، لِأَنَّ الْقُرْآن نزل لبيان الشرع، لا لبيان اللُّغَة إِلَّا أن يكون هُنَاكْ دليلٌ يترجح به الْمَعْنَى اللُّغَوي فَيُؤخذ بِهِ".

إِذًا الشَّيْخ بين أَن الْقُرْآن يُفهم بالنظر في معاني كلماته بحسب الوضع اللُّغَوي والشرعي، من طُرق تفسير الْقُرْآن: فهم مُفردات الْقُرْآن بحسب الوضع اللُّغَوي أو الشرعي.

اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنزل كِتَابه بلُّغَة الْعَرَب، فكلمات الْقُرْآن مُستعملةٌ في اللُّغَة الْعَرَبِيَّة بِمَعانٍ، فتُفهم الكلمات بالمعاني الَّتِي استعملتها فيها الْعَرَب، إِلَّا أَن هُنَاكْ من الكلمات كلمات وُجِد لها مَعنًى شرعي غَير الْمَعْنَى اللُّغوي، فَحِيْنَئِذٍ هٰذِه الكلمات إذا أطلقت في الْقُرْآن وَالسُّنَّة فالأصل فهمها بالوضع الشرعي لا بالوضع اللُّغَوي، إِلَّا أَن يدل دليل عَلَىٰ أَن المُراد بها مَعْنَاها في الوضع اللُّغوي لا في الوضع الشرعي.

مِثَالُ ذَلِكَ: الزَّكَاة، الصَّلَاة، هذان اللَّفْظان لهما معنى في اللُّغَة، ولكن إذا أُطْلِقا في الشرع فيُراد بهما الْمَعْنَى الشرعي، الصَّلَاةُ المعروفة والزَّكَاةُ المعروفة، إِلَّا أَن يدل الدليل عَلَىٰ أَن المُراد بلفظ الزَّكَاة أو الصَّلَاة في النَّصّ المعين الْمَعْنَى اللُّغَوي لا الشرعي.

إِذًا الخُلاصة: أَن الله عَزَّوَجَلَّ أنزل كِتَابه بِلُّغَة الْعَرَب، فالألفاظُ في الْقُرْآن تُفهم وفق الْمَعْنَى اللغوي إِلَّا أَن بعض الألفاظ صار لها اصطلاحٌ شرعي، فَحِيْنَئِذٍ هٰذِه الألفاظ عندما تُطلَق في نصوص الْقُرْآن وَالسُّنَّة فَإِنَّها تُحمل عَلَىٰ المُصطلح الشرعي لا عَلَىٰ المُصطلح اللُّغَوي إِلَّا أَن يدل دليل عَلَىٰ أَن المُراد بها الْمَعْنَى اللُّغوي.

هٰذَا باختصار والموضوع فيه مزيدُ بسط وتقسيم وتفصيل؛ ولكن أرى أَن هٰذَا الْكَلَام هُوَ المُناسب لمثل هٰذَا الْكِتَاب، قَالَ الشَّيْخ بعد أَن بيَّن بالآيات أَن الْقُرْآن أُنزل عربيًا: **"فَإِن اختلف الْمَعْنَى الشرعي واللغوي، أخذ بما يقتضيه الشرعي، لِأَنَّ الْقُرْآن نَزل لبيان الشرع، لا لبيان اللُّغَة، إِلَّا أن يكون هُنَاكْ دليلٌ يترجح به الْمَعْنَى اللُّغوي فيُؤخذ بِهِ"**.

"مِثَالُ ما اختلف فيه المعنيان، وقُدِم الشرعي"، الآن سيذكر الشَّيْخ مِثَالين: لفظ له مدلول لُّغَوي وشرعي وقدمنا المدلول الشرعي، ثُمَّ لفظ له معنى لغوي وشرعي وقدمنا المدلول اللُّغَوي لوجود دليل يقتضي الْمَعْنَى اللُّغوي.

"مِثَالُ ما اختلف فيه المعنيان، وقُدِم الشرعي"، الآن الأصل تقديم الشرعي أم اللُّغَوي في النُّصُوص الشَّرْعِيَّة؟ الشرعي، قَالَ: **"مِثَالُ ما اختلف فيه المعنيان، وقُدِم الشرعي قوله تَعَالَىٰ في الْمُنَافِقِين:** ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤]، **فَالصَّلَاةُ في اللُّغَة الدُّعَاء"**، إِذًا هٰذَا الوضع اللُّغوي للصَّلَاة.

"وفي الشرع هُنَا الوقوف عَلَىٰ الميت للدُّعَاءِ له بِصِفَةٍ مخصوصة"، الصَّلَاة عَلَىٰ الميت صلاةٌ معروفة، الآن الله عَزَّوَجَلَّ يقُول: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤]، هٰذَا اللَّفْظ تُصَلِّ له مدلول لغوي بمعنى الدُّعَاء وله مدلول شرعي بمعنى الصَّلَاة عَلَىٰ الميت، هل المُراد هُنَا بِاللَّفْظِ المدلول اللغوي أم المدلول الشرعي؟ الشرعي.

إِذًا الأصلُ في الألفاظ الواردة في الْقُرْآن وَالسُّنَّة حملها عَلَىٰ معناها الشرعي لا عَلَىٰ الْمَعْنَى اللغوي؛ إِلَّا أن يدل دليلٌ عَلَىٰ أن المُراد بها الْمَعْنَى اللغوي.

قَالَ الشَّيْخ: **"فَالصَّلَاةُ في اللُّغَة الدُّعَاء، وفي الشرع هُنَا الوقوف عَلَىٰ الميت للدُّعَاءِ له بِصِفَةٍ مخصوصة، فَيُقدم الْمَعْنَى الشرعي لأنه الْمَقْصُود للمُتكلم المعهود للمُخاطب، وَأَمَّا منع الدُّعَاء لهم عَلَىٰ وجه الإطلاق فمن دليلٍ آخر".**

يَقُول الشَّيْخ: الأصل حمل لفظ المُتكلم عَلَىٰ عُرفه، فالأصل حمل ألفاظ الله عَزَّوَجَلَّ وَالنَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ العُرف الشرعي لا عَلَىٰ العُرف اللغوي، قَالَ: **"لأنه الْمَقْصُود للمُتكلم المعهود للمُخاطب"**، فَيُقدم الْمَعْنَى الشرعي لأنه الْمَقْصُود للمُتكلم فكلام الله عَزَّوَجَلَّ كلام رسوله لبيان الشرع لا لبيان اللُّغَة.

"وَأَمَّا منع الدُّعَاء لهم عَلَىٰ وجه الإطلاق فمن دليلٍ آخر"، ما هُوَ الدليل الآخَر؟ معروف قوله تعَالَىٰ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى﴾ [التوبة: ١١٣].

وَأَيْضًا النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندما نهاهُ الله عَنْ أَن يستغفر لأُمه وأَذِن له في أَن يزور قبرها، فيقول الشَّيْخ: النَّهْيُ عَنْ الدُّعَاء غير مأخوذٍ من هٰذِه الآية وَإِنَّمَا هُوَ مأخوذٌ من دليلٍ آخر، وَإِنَّمَا هٰذِه الآية فيها النَّهْي عَنْ الصَّلَاة.

المُراد: أَن لفظ الصَّلَاة هُنَا حُمل عَلَىٰ الْمَعْنَى الشرعي لِأَنه هُوَ الأصل، وكلام المُتكلم يُحمل عَلَىٰ عُرفه والله عَزَّوَجَلَّ يُبين الشرع لا يُبين اللُّغَة.

قَالَ الشَّيْخ: "ومثال ما اختلف فيه المعنيان، وقُدِم فيه اللغوي بالدليل"، إِذًا الأصل الحمل عَلَىٰ الشرعي، إذا أردنا أَن نحمل اللَّفْظ عَلَىٰ المدلول اللغوي نحتاج إِلَىٰ دليل يُبين أَن المُراد هُنَا المدلول اللغوي لا المدلول الشرعي.

قَالَ: "ومثال ما اختلف فيه المعنيان، وقُدِم فيه اللغوي بالدليل"، قوله تَعَالَىٰ:﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، قَالَ: "**فالمُراد بالصَّلَاة هُنَا الدُّعَاء**"، إِذًا حملها عَلَىٰ المدلول اللغوي.

قَالَ: " وبدليل ما رواه مُسْلِم عن عبد الله بن أبي أوفي، قَالَ: كان النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا أُتِيَ بصدقة قوم صَلّى عليهم، فأتاه أبي بصدقته فَقَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ آل أبي أوفي"، أي دعا، صَلّى عليهم أي دعا لهم.

أنا الآن سأُبين شَيْئًا دقيقًا لأشرح العبارة التالية أرجو أَن تنتبهوا: أمر فيه شيء من الدِقة وَهُوَ سهل، الْقُرْآن أُنزِل بلُغَة الْعَرَب فاستعمل الألفاظ بمدلولاتها وفق لُغَة الْعَرَب، وبعض الألفاظ أُوجد لها في الشرع معنًى شرعي، الألفاظ الَّتِي لم يُوجد لها في الشرع معنًى شرعي فُهِمت بأي وضع؟ اللُّغَة، إِذًا لم يُحِدث لها الْقُرْآن، ولم تُحِدث لها السُّنَّة معنى.

إِذًا نستطيع أَن نَقُول الآن: الألفاظُ الواردةُ فِي النُّصُوص الشَّرْعِيَّة نوعان:

أَلفاظٌ مُستعملةٌ وفق لُّغَة الْعرَب.

وأَلفاظٌ مُستعملةٌ وفق لُغَة الْعرَب وأُحدِثت لها معانِ شرعية.

عندما يأتي في الْقُرْآن السماء، الْأَرْض، هٰذِه الألفاظ هل أُحدث لها في الشَّرِيعَة معان؟ لا، إِذًا هِيَ مُستعملة وفق لُغَة الْعَرَب، فلا نَقُول: إن الشَّرِيعَة أحدثت لها معاني وإن معانيها في الشَّرِيعَة تُوافق المعاني اللغوية، هِيَ أصلًا لم يُحدث لها معان في الشرع وَإِنَّمَا استعملت وفق لُّغة الْعَرَب.

كلام الشَّيْخ ظَاهِرهُ يُخالف هٰذَا التقرير حيث يَقُول: "**وأمثلة ما اتفق فيه المعنيان الشرعي واللغوي كثيرة: كالسماء وَالْأَرْض والصِدق والكَذب والحَجر وَالْإِنْسَان**"، هُنَا هل يُوجد معنى شرعي يُوافق الْمَعْنَى اللغوي؟ لا، وَإِنَّمَا الشَّرِيعَة استعملت هٰذِه الألفاظ بمعانيها اللغوية.

وظاهر كلام الشَّيْخ أَن لها معاني شرعية ومعاني لغوية، وأن المعاني الشَّرْعِيَّة وافقت المعاني اللغوية، هٰذَا ظاهر كلامه وأظنه لا يُريده وَإِنَّمَا يُريد أَن الشَّرِيعَة استعملت هٰذِه الألفاظ بمعانيها وفق اللُّغَة ولكنه عَبّر بهذا الأسلوب.

الآن هٰذِه الأمثلة من الْقُرْآن أنا سآتي بِمِثال من السُّنَّة، فَالنَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصبح ذات يوم فجاء لعَائِشَة فقَالَ: «**هل عندكم شيء؟**» قَالَتْ: لا، قَالَ: «**فإني إذًا صائم**»، استدل أهل الْعِلْم بهذا الحَدِيْث عَلَىٰ مشروعية انشاء اَلنِّيَّة بالصومِ أثناء اليوم بصوم التَّطَوُّع، لقول النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إني إذًا صائم**».

فَإِن قَالَ قائل: المُراد بـ : «**إني إذًا صائم**»، بيان الحال وأنه مُمسِك لِأَنَّ الصوم في اللُّغَة بمعنى الإمساك، مَاذَا يُقَال؟ يُقَال: الأصل حمل اللَّفْظ عَلَىٰ الْمَعْنَى الشرعي إِلَّا أَن يُوجد دليل يصرف الْمَعنى إِلَىٰ الْمَعْنَى اللغوي، فنَقُول: «**إني إذًا صائم**»، المُراد هُنَا لَيْسَ الإمساك المعروف باللُّغَة وَإِنَّمَا المُراد الإمساك الشرعي المخصوص.

وَهٰذَا المِثَال الشَّيْخ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ ذكره في (الشرح المُمتِع)، وَذَكَره في (فتح ذي الجلال والإكرام في شرح بلوغ المرام) اقرأ كلامه قَالَ الشَّيْخ: "إني إذًا، أي من الآن صائم والصيام في اللُّغَة كما سبق الإمساك، وفي الشرع التعبد لله تَعَالَىٰ بالإمساك عَنْ الْمُفطرات من طلوع الفجر إِلَىٰ غروب الشَّمْس، وإذا جاء اللَّفْظ في لسان الشَّارِع وله معنًى لغوي ومعنًى شرعي وجب حَمله عَلَىٰ الحقيقة الشَّرْعِيَّة عَلَىٰ الْمَعْنَى الشرعي، وإذا جاء اللَّفْظ في كلام أهل اللُّغَة وله معنيان شرعي ولغوي حُمِل عَلَىٰ الْمَعْنَى اللغوي، إذًا كُل كلام يُحمل عَلَىٰ ما تعارفه الْمُتَكَلِّم بِهِ، إذًا لا يصح أَن نحمل قوله: صائم عَلَىٰ الصيام اللغوي قَالَ: إذًا مُمسِكٌ عَنْ الأكل، بل نَقُول: إِنَّه صيامٌ شرعي لِأَنَّ هٰذَا مَعْنَاهُ في اللسان الشرعي".

إِذًا هٰذِه يُفهم بها كلام الله، وكلام رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الآن ننتقل للّمبحث الَّذِي يليه، وَهُوَ مبحثٌ مُهمٌ جِدًّا ويحتاج إِلَىٰ تركيز، فهو إن لم يكن أدق من السابق فهو مِثله: "**الاختلاف الوارد في التَّفْسِير المأثور**"، يأتي التَّفْسِير عَنْ الصَّحَابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، يأتي التَّفْسِير عَنْ التابعين، ثُمَّ تجدهم يُفسرِون الآية وأقوالهم مُختلفة هٰذَا الاختلاف أنواع ضبطها أهل الْعِلْم، فليس الاختلاف الواردُ بينهم في التَّفْسِير عَلَىٰ وجهٍ واحد؛ وَإِنَّمَا عَلَىٰ وجوه تحتاج إِلَىٰ خِبرة.

والشَّيْخ هُنَا ذَكَرَ شَيْئًا حسنًا وَهُوَ مُستفاد من كلام ابن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (**مُقدمة التَّفْسِير**)، وَقَدْ ذكرت لكم بأن الشَّيْخ بين بِأَنَّهُ قَدْ انتفع في هٰذَا الْكِتَاب من (**مُقدمة التَّفْسِير**)، إِلَّا أن ترتيبه للّكَلَام لَيْسَ كما فَعل شَيْخ الإِسْلَام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وَأَيْضًا لم يُمثل بنفس الأمثلة الَّتِي مثل بها شَيْخ الإِسْلَام.

إِذًا: الاختلاف الوارد في التَّفْسِير المأثور يُبين لك كيف تفهم الخِلاف الوارد عَنْ السَّلَف في تفسير الآيات، قَالَ: "**الاختلاف الوارد في التَّفْسِير المأثور عَلَىٰ ثلاثة أقسام**":

القِسمُ لأَوَّل: "اختلاف في اللَّفْظ دون الْمَعْنَى، فَهٰذَا لا تأثير له في معنى الآية"، إِذًا المُراد بهذا: أَنّ السَّلَف يُفسرون الآية بألفاظ وَهٰذِه الألفاظ الَّتِي فسروا بها الآية تختلف من جِهَةِ اللَّفْظ وكلها تدل عَلَىٰ معنًى واحد، إِذًا الخِلافُ لفظي لَيْسَ معنويًا.

قَالَ: مِثالُهُ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، ما معنى قَضَى؟

قَالَ ابن عَبَّاس: قَضَي: أمر.

وَقَالَ مُجاهد: وصي.

وَقَالَ الربيع بن أنس: أوجب.

"وهذه التَّفْسِيرات معناها واحد، أو مُتقارب فلا تأثير لهذا الاختلاف في معنى الآية".

إِذًا هٰذَا النوع هُوَ النوع اَلْأَوَّل، وَهُوَ أَن يُفسر الآية بألفاظ تختلف من جِهَةِ اللَّفْظ تتحدُ من جِهَةِ الْمَعْنَى، وأنا سآتي بمِثَالٍ ثانٍ، الْمِثَال الثَّانِي ذَكَره ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ اللَّهُ والأمثلة كثيرة أنا سأذكر الْمِثَال الَّذِي ذكره ابْن تَيْمِيَّة فِي (مُقدمة التَّفْسِير).

قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾ [الأنعام: ٧٠]، إِلَىٰ أَن قَالَ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا﴾ [الأنعام: ٧٠]، ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ﴾ [الأنعام: ٧٠].

قَالَ شَيْخ الإِسْلَام: "ومن الأقوال الموجودة عنهم أي عَنْ السَّلَف ويجعلها بعض الناس اختلافًا أَن يُعبروا عَنْ المعاني بألفاظ مُتقاربة، كما إذا فسر بعضهم تُبْسَلَ بِتُحبس، وبعضهم تُرتَهن لِأَنَّ كُلًا منهما قريبٌ من الآَخر".

قَالَ ابْن عطية: "وَمَعْنَاهُ تسلَم".

قَالَ الحسن وعِكرمة وَقَالَ قتادة: تُحبس وتُرتَهن.

وَقَالَ ابْن عَبَّاس: تفضي.

وَقَالَ الكَلبي وابن زيد: تُجزى.

وَهٰذِه كُلها مُتقاربةٌ بالمعنى، هكذَا قَالَ ابْن عطية.

إِذًا تُبْسَلَ فُسرت بِتُحبس، بِتُرتَهن، بتُجزى، هٰذِه ألفاظ مُختلفة من جِهَةِ اللَّفْظ مُتقاربة من جِهَةِ الْمَعْنَى، إِذًا الخِلاف لفظي أم معنوي؟ لفظي، إِذًا من الخِلاف الوارد عَنْ السَّلَف فِي التَّفْسِير خِلافٌ يرجع إِلَىٰ اللَّفْظ فيُعبرون عَنْ الْمَعْنَى الواحد بألفاظ مُختلفة، هٰذَا النوع اَلْأَوَّل.

قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ القِسمُ الثَّانِي: "اختلافٌ فِي اللَّفْظ وَالْمَعْنَى، والآيةُ تحتمل المعنيين لعدم التضاد بينهما، فَتُحمل الآية عليهما، وتُفَسر بهما، ويكون الجمع بين هٰذَا الاختلاف أن كُل واحدٍ من القولين ذُكِر عَلَىٰ وجه التمثيل، لما تعنيه الآية أو التنويع".

إِذًا الآيةُ تُفسر بألفاظ وَهٰذِه الألفاظ تختلف من جِهَةِ اللَّفْظ ومن جِهَةِ الْمَعْنَى، والآيةُ تحتمل هٰذِه المعاني الَّتِي فُسرت بها فَحِيْنَئِذٍ يُقَال: الآيةُ يُراد بها كُل هٰذِه المعاني، لِأَنَّ هٰذِه المعاني لا تضاد بينها فالآيةُ تُحمل عَلَىٰ كُل هٰذِه المعاني، وَهٰذَا من بلاغة كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ أن يذكر اللَّفْظ ويكون اللَّفْظُ شاملًا لِعدة معان.

وحِيْنَئِذٍ يكون هٰذَا التَّفْسِير من باب التمثيل أو التنويع، الشَّيْخ سيذكر صورتين ثِنتين تندرجان تَحْتَ هٰذِه القاعدة:

الصورة الأُوْلَى: قَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: مِثَالهُ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِى آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾﴾ [الأعراف: ١٧٥]، الآية في رجل عصى الله عَلَىٰ عِلْم، هٰذَا معنى أليس كَذَلِكم؟

ينطبق عَلَىٰ كثيرٍ من خلق الله فَإِن فسرت هٰذَا الْمَعْنَى بزيد كان زيدٌ ممن يدخل تَحْتَ هٰذَا الْمَعْنَى، وإن فسرته بعمرو كان عمروٌ ممن يدخل تحت هٰذَا الْمَعْنَى، فتفسيرك لهذا بزيد لا يُنافي تفسيرك لهذا بعمرو، لأنك تُريد أَن تُمثل فتقول: هٰذِه الآية في زيد يَعْنِي من أمثلتها زيد، وَهٰذِه الآية في عمرو أي من أمثلتها عمرو، فكُلهم داخلون تَحْتَ هٰذَا الْمَعْنَى زيد غير عمرو، فالآية فُسِرت بلفظ يختلف لفظًا ومعنًى، ولكنها شاملة لزيد وعمرو وخالد، شاملة لكُل من عصى الله عَلَىٰ عِلْم.

لاحظ مَاذَا قَالَ الشَّيْخ؟ قَالَ: مِثَالهُ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِى آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ [الأعراف: ١٧٥، ١٧٦].

قَالَ ابن مسعود: "هُوَ رجلٌ مِن بَنِي إِسْرَائِيل".

وعن ابن عَبَّاس: "إِنَّهُ رجلٌ من أهل اليمن، وَقِيلَ: رجلٌ من أهل البلقاء".

"والجَمع بين هٰذِه الأقوال: أن تُحمَل الآية عليها كُلها، لأنها تحتملها من غَير تضاد، ويكون كُل قول ذُكِر عَلَىٰ وجه التمثيل".

هٰذَا المِثَال الَّذِي ذكره الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وأنا أُمثل بمثال ذكره شَيْخ الإِسْلَام ابْن تَيْمِيَّة فِي (مُقدمة التَّفْسِير): ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾[فاطر: ٣٢].

الظالم لنفسه من؟ الَّذِي فَعل أعمالًا صالحة وأعمالًا سيئة، المُقتصد الَّذِي فَعل الواجبات وترك المُحرمات، ولم يفعل المُستحبات ولم يترك المكروهات، السابق بالخيرات الَّذِي فَعل الواجبات والمُستحبات وترك المكروهات والمُحرمات.

المُفسرون منهم من أخذ يُفسر الآية بِمَا ذَكَرَ شَيْخ الإِسْلَام وسيتبين لكم المُراد من كلامه، قَالَ شَيْخ الإِسْلَام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ثُمَّ إِنَّ كُلًّا مِنْهُمْ يَذْكُرُ هَذَا فِي نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: السَّابِقُ الَّذِي يُصَلِّي فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَالْمُقْتَصِدُ الَّذِي يُصَلِّي فِي أَثْنَائِهِ، وَالظَّالِمُ لِنَفْسِهِ الَّذِي يُؤَخِّرُ الْعَصْرَ إِلَىٰ الِاصْفِرَارِ".

أو يَقُولُ: "السَّابِقُ وَالْمُقْتَصِدُ وَالظَّالِمُ قَدْ ذَكَرَهُمْ فِي آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْمُحْسِنَ بِالصَّدَقَةِ، وَالظَّالِمَ بِأَكْلِ الرِّبَا، وَالْعَادِلَ بِالْبَيْعِ، وَالنَّاسُ فِي الْأَمْوَالِ إِمَّا مُحْسِنٌ وَإِمَّا عَادِلٌ وَإِمَّا ظَالِمٌ؛ فَالسَّابِقُ الْمُحسِنُ بِأَدَاءِ الْمُسْتَحَبَّاتِ مَعَ الْوَاجِبَاتِ وَالظَّالِمُ آكِلُ الرِّبَا أَوْ مَانِعُ الزَّكَاةِ وَالْمُقْتَصِدُ الَّذِي يُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ وَلَا يَأْكُلُ الرِّبَا".

هٰذَا ماذا فَعل؟ فسر الآية بِذكر بعض الأفراد المُندرجة تحتها، فيقول لك: السَّابِق بالخيرات الَّذِي يُؤدي الزَّكَاة ويتصدق، وَالظَّالِمُ لنفسه الَّذِي يتعامل بالرِّبَا، وَالْمُقْتَصِد الَّذِي يُخرج الزَّكَاة.

فَهُنَا فسر الآية ببعض الأنواع لأننا قُلْنَا: بأن السابق بالخيرات هُوَ الَّذِي يفعل المُستحب، فَهٰذَا قَالَ لك: هُوَ يُؤدي الزَّكَاة ويُخرج الصدقة، الظَّالِمُ لنفسه الَّذِي أتى شَيْئًا من المعاصي فَهٰذَا قَالَ لك: الَّذِي أكل الرِّبَا، الْمُقْتَصِدُ الَّذِي فَعل الواجبات قَالَ: الَّذِي أخرج الزَّكَاة المفروضة.

فَهٰذَا تفسيرٌ للآية ببعض ما تشتملُ عَلَيْهِ، فمثل هٰذَا التَّفْسِير مُختلفٌ من جِهَةِ اللَّفْظ، ومُختلفٌ من جِهَةِ الْمَعْنَى؛ ولكنه تفسيرٌ للآية بمعنًى لا يُخالف سائر المعاني الَّتِي فُسِرت بها، فَحِيْنَئِذٍ المعاني كُلها مُرادة.

ثُمَّ مثل بِمثال آخر قَالَ: وَمِثَالٌ آخر: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا ۝٣٤﴾ [النبأ: ٣٤].

قَالَ ابن عَبَّاس: دِهَاقًا مملوءة.

وَقَالَ مُجاهد: مُتتابعة.

وَقَالَ عِكرمة: صافية.

"ولا مُنافاة بين هٰذِه الأقوال، والآية تحتملها فَتُحمَل عليها جميعًا، ويكون كُل قولٍ لنوعٍ من الْمَعْنَى".

الآن التمثيل لأي شيء؟ للاختلاف الوارد عنهم في اللَّفْظ وَالْمَعْنَى، ولكن الآية تحتمل جميع المعاني لِأَنَّ المعاني لا تضاد بينها، فتُفسر الآية بالمعاني كُلها، فَقَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا ۝٣٤﴾ [النبأ: ٣٤].

قَالَ ابن عَبَّاس: دِهَاقًا مملوءة.

وَقَالَ مُجاهد: مُتتابعة.

وَقَالَ عِكرمة: صافية.

الآن هٰذِه ألفاظ مُختلفة لفظًا ومعنى، ولكنها غير مُتعارضة فكُل لفظٍ منها يدل عَلَىٰ وصفٍ قائمٍ بالكأس، فَحِيْنَئِذٍ يُقَال: الكأس مملوءة مُتتابعة صافية، فكُلٌّ منهم لاحظ وصفًا مُعينًا في الكاس، فَهٰذِه ألفاظ كُلها تدل عَلَىٰ الكأس وكُل لفظٍ من هٰذِه الألفاظ يُفيد اتصاف الكأس بوصفٍ لا يُفيده اللَّفْظ الآخَر.

فلفظ دِهَاقًا يُراد بِهِ الكأس وأن الكأس مملوءة، وَقَالَ مُجاهد: مُتتابعة فالكأس موصوفة بأنها مُتتابعة، وَقَالَ عِكرمة: صافية فالكأس موصوفة بأنها صافية، هِيَ ألفاظٌ مُختلفةٌ لفظًا ومعنى ولكن المُراد وصف الكأس بهذه الأوصاف جميعها ولا تعارض.

القسم الثَّالِث الأخير: "اختلاف اللَّفْظ والْمَعْنَى، والآية لا تحتمل المعنيين معًا لِلّتضاد بينهما"، إِذًا القسم السابق اختلافٌ في اللَّفْظ والْمَعْنَى والآية تحتمل المعنيين، ويندرج تَحْتَ هٰذَا أقسام من الاختلاف أنواع من الاختلاف.

القسم الثَّالِث الأخير: "اختلاف اللَّفْظ والْمَعْنَى، والآية لا تحتمل المعنيين"، إِذًا إِمَّا أَن تأخذ بقول هَؤُلَاءِ أو بقول هَؤُلَاءِ للّتضاد بينهما وَهٰذَا كثير وما سبق أَيْضًا كثير؛ بل شَيْخ الإِسْلَام يرى أَن السابق هُوَ الأكثر.

القسم الثَّالِث الأخير: "اختلاف اللَّفْظ والْمَعْنَى، والآية لا تحتمل المعنيين معًا لِلّتضاد بينهما، فتُحمل الآية عَلَىٰ الأرجح منها بدلالة السِّيَاق أو غيره"، مِثَال ذَلِكَ قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ١٧٣﴾ [البقرة: ١٧٣].

قَالَ ابْن عَبَّاس: "غَيْرَ بَاغٍ في الميتة وَلَا عَادٍ في أكله".

وَقِيلَ: "غير خارجٍ عَلَىٰ الإِمَام ولا عاصٍ بسفره".

والأرجح اَلْأَوَّل وَهٰذَا معروف، لأنه لا دليل في الآية عَلَىٰ الثَّانِي ولأن الْمَقْصُود بحِل ما ذُكِر دفع الضرورة وَهِيَ واقعة في حال الخروج عَلَىٰ الإِمَام وفي حال السفر الْمُحرم وغير ذَلِكَ؛ إِذًا قِيلَ في الآية قولان وهذان القولان مُختلفان لفظًا ومعنى وحِيْنَئِذٍ لَا بُدَّ من ترجيح أَحَدِهمَا، والشيخ يُرجح اَلْأَوَّل.

ومِثَالٌ آخر: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِى بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

قَالَ عليُ بْنَ طالب -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: "في الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ: هُوَ الزوج".

وَقَالَ ابْن عَبَّاس: "هُوَ الوَلي".

والراجح اَلْأَوَّل لدلالة الْمَعْنَى عَلَيْهِ، إذ الزوج هُوَ الَّذِي يملك أَن يعفو، أَمَّا الولي فلا يملك أَن يعفو، مثل أَن يكون الولي هُوَ العَم مَثَلًا فلا يملك أَن يعفو عَنْ بعض الْمَهر.

قَالَ: ولأنه قَدْ رُوي في الحَدِيْث، الحَدِيْث المَروي حديثٌ ضعفه أحمد شاكر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وَهُوَ قول النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِيمَا رُوي عنه أَنَّهُ قَالَ: «وَلِيُ عُقْدَةُ النِّكَاحِ الزوج».

قَالَ الشَّيْخ: "ولأنه قَدْ رُوي في الحَدِيْث عَنْ النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ"، الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين هٰذَا أَيْضًا في تفسيره بكلامٍ فيه مزيد بسط وليس المُراد بيان تفسير الآية حَتَّى لا أطيل عليكم؛ وَإِنَّمَا المُراد أن هٰذِه الآية قَدْ قِيلَ فيها معنيان.

والشيخ يرى أن هذين المعنيين لا يُمكن القول بهما جميعًا وَحِيْنَئِذٍ لَا بُدَّ من الترجيح وَهُوَ يُرجح أَنَّ المُراد بقوله تَعَالَىٰ: ﴿يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، الزوج.

وَمِمَّا رجح بِهِ الشَّيْخ عَلَىٰ سَبِيل الاختصار أَنَّهُ يَقُول: إذا قُلْنَا: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، يُراد بِهِ الولي فَحِيْنَئِذٍ قَدْ ذُكِر في الآية جانب وأُغْفِل الجانب الآخر.

فقوله تَعَالَىٰ: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، يُراد بِهِ جانب المرأة.

وقوله تَعَالَىٰ: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، يُراد بِهِ جانب المرأة وَقَدْ أُغفِل جانب الرَّجُل، وكون الآية تُلاحظ الجانبين أَوْلَى من مُلاحظتها لجانبٍ واحد.

هٰذَا مِمَّا رجح بِهِ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أَنَّ المُراد في قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، الزوج وليس الولي.

وصلنا إِلَىٰ قوله: **"ترجمة الْقُرْآن، الترجمة لُّغَةً: تُطلَق عَلَىٰ مَعانٍ ترجع إِلَىٰ البيان والإيضاح، وفي الاصطلاح: التعبير عَنْ الْكَلَام بِلُّغَةٍ أخرى، وترجمة الْقُرْآن: التعبيرُ عن مَعْنَاهُ بِلُّغَةٍ أخرى "**.

هٰذَا الْقَدْر من كلامه اشتمل عَلَىٰ بيان الترجمة لُّغَةً واصطلاحًا، فبين الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّ الترجمة لُّغَةً تُطلَق عَلَىٰ مَعانٍ ترجع إِلَىٰ البيان والإيضاح، فَهِيَ بمعنى التَّفسِير فالتَّفسِير هُوَ الكشف كما بين الشَّيْخ، فَإِن تكلم أحدهم بكلام يحتاجُ إِلَىٰ إيضاح فلك أَن تَقُول: فَسِرهُ لي، ولك أَن تَقُول: تَرجِمهُ لي، بمعنى وضح وبَيّن، هٰذَا التَّفْسِير من حَيْثُ اللُّغَة.

<u>والتَّفْسِيرُ بمعنى البيان والكشف نوعان:</u>

تفسير لفظ.

وتفسير معنى.

فبيان اللَّفْظ أن تذكر كَلِمَة تحتاجُ هٰذِه الْكَلِمَة إِلَىٰ بيان مَعْنَاه، كما في شرح ألفاظ الْقُرْآن الكريم، فمَثَلًا يَقُول القائل: لَا رَيْبَ تَقُول: ما تفسيرها؟ أي ما شرح هٰذَا اللَّفْظ وما مَعْنَاه؟ فتقول: لَا شَكَّ، هٰذَا تفسير لفظي.

وَقَدْ يكون اللَّفْظُ واضحًا وَمَعْنَاهُ واضحًا ولكنه في تركيب، وَهٰذَا التركيب يحتاج إِلَىٰ شرح وتفسير، كأن يَقُول القائل: درأ المفاسد مُقدم عَلَىٰ جلب المصالح فتَقُول له: ما تفسير هٰذِه القاعدة؟ هُنَا أنت تطلب شرحًا لمعنى هٰذَا الْكَلَام، فبين شَيْخ الإِسْلَام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أن التَّفْسِير يرجع إِلَىٰ بيان اللَّفْظ وبيان معنى الْكَلَام، وإن كانت ألفاظه بينة بنفسها.

قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: **"وفي الاصطلاح: التعبيرُ عَنْ الْكَلَام بِلُغَةٍ أخرى"**، الْكَلَام المُتَرْجم تُبين مَعْنَاه بِلُغَةٍ أخرى، والشيخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- تَعَالَىٰ بين في شرحه أَنَّهُ اختار هٰذَا التَّعْرِيْف وأنه أنسب من قولهم: نقل الْكَلَام، نقلُ الْكَلَامِ إلى لُغَةٍ أخرى، قَالَ: لِأَنَّ الْكَلَام المُترجم لم يُنقل وَإِنَّمَا بُيّن مَعْنَاه.

فَهٰذَا وجه اختيار الشَّيْخ لهذا التَّعْرِيْف بهذا اللَّفْظ: **"التعبيرُ عَنْ الْكَلَام بِلُّغَةٍ أخرى"**، ولم يقل: نقل الْكَلَام من لُّغَةٍ إِلَىٰ أخرى.

قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- تَعَالَىٰ: **"وترجمة الْقُرْآن: التعبيرُ عن مَعْنَاهُ بِلُّغَةٍ أخرى "**، إذًا المُترجم مَاذَا يفعل؟ يُبين معنى الْقُرْآن بلُّغَةٍ أخرى، ومن هُنَا لَا بُدَّ أَن يفهم المُترجم أَوَّلًا معاني الْقُرْآن الكريم، ومن هُنَا اشترط أهل الْعِلْم بالمُترجم ما اشترطوه بالمُفسر.

فالمُفسر يُبين معاني كلام الله عَزَّوَجَلَّ وللتّفْسِير شروط، والمُترجم يزيدُ عَلَىٰ المُفسر شَيْئًا، وَهُوَ أَن يُبين هٰذِه المعاني بلُّغَةٍ أخرى فاشترطوا في المُترجم ما اشترطوه في المُفسر، والموضوع فيه مزيد بسط وتفصيل في الْكُتُب المُطولة.

فموضوع الترجمة موضوعٌ لَيْسَ بالموضوع السهل، وكما سَيَأْتِي في كلام الشَّيْخ أَنَّهُ يتطلبُ من المُترجم أَوَّلًا فهم معاني الْقُرْآن، ثُمَّ يُعبر عنها باللُّغَة الأخرى بالألفاظ المُناسبة ليصل الْمَعْنَى الْقُرْآني بطريقٍ واضح سليم.

قَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: والترجمة نوعان:

أَحَدُهُمَا: "تَرجمةٌ حرفية، وَذَلِكَ بأن يُوضع ترجمةُ كُل كَلِمَة بإزائها".

الثَّانِي: "تَرجمة معنوية، أو تفسيرية، وَذَلِكَ بأن يُعبِر عن معنى الْكَلِمَة بلُّغَةٍ أخرى من غَير مُراعاة المُفردات والترتيب".

مِثَال ذَلِكَ قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾ [الزخرف: ٣]، "فالترجمة الحرفية: أن يُترجم كلمات هٰذِه الآية كَلِمَةً كَلِمَة، فَيُترجم إِنَّا، ثُمَّ جَعَلْنَاهُ، ثُمَّ قُرْآنًا، ثُمَّ عَرَبِيًّا، وهكذا، والترجمة المعنوية: أن يُترجِم معنى الآية كُلها بقطع النظر عن معنى كُل كَلِمَةٍ وترتيبها، وَهِيَ قريبةٌ من معنى التَّفْسِير الإجمالي".

حُكم ترجمة القرآن: "الترجمة الحرفية بالنسبة للّقُرْآن الكريم مُستحيلةٌ عند كثير من أهل الْعِلْم، وَذَلِكَ لأنه يُشترط في هٰذَا النوع من الترجمة شروطٌ لا يُمكن تحققها معها".

وَهِيَ: "أ- وجود مُفرداتٍ في اللُّغَة المُتَرجم إليها بإزاء حروف اللغة المُتَرجم منها".

"ب- وجود أدواتٍ للّمعاني في اللُّغَة المُتَرجم إليها مُساويةٍ أو مُشابهةٍ للّأدوات في اللُّغَة المُتَرجم منها".

"ج- تماثل اللُّغَتين المُتَرجم مِنها وإليها في ترتيب الكلمات حين تركيبها في الجُمَل وَالصِّفَات والإضافات، وَقَالَ بعض الْعُلَمَاء: إن الترجمة الحرفية يُمكن تحققها في بعض آية، أو نحوها، ولكنها وإن أمكن تحققها في نحو ذَلِكَ مُحرمة، لأنها لا يُمكن أن تُؤدي الْمَعْنَى بكماله، ولا أن تُؤثر في النفوس تأثير الْقُرْآن الْعَرَبِي المُبين، ولا ضرورة تدعو إِلَيْهَا للّاستغناء عنها بالترجمة المعنوية".

"وعَلَىٰ هٰذَا فالترجمة الحرفية إن أمكنت حِسًّا في بعض الكلمات فهي ممنوعةٌ شرعًا، اللَّهُمَّ إِلَّا أن يُترجم كَلِمَةً خاصة بِلُّغَة من يُخاطبه ليفهمها، من غَير أن يُترجِم التركيب كُله

فلا بأس؛ وَأَمَّا الترجمة المعنوية للْقُرْآن فهي جائزةٌ في الأصل لأنه لا محذور فيها، وَقَدْ تجب حين تكون وسيلةً إِلَىٰ إبلاغ الْقُرْآن والإِسْلَام لغير الناطقين باللُّغَة الْعَرَبِيَّة، لأن إبلاغ ذَلِكَ واجب، وما لا يتم الواجب إِلَّا به فهو واجب".

لكن يشترط لجواز ذَلِكَ شروط:

الْأَوَّل: "أن لا تُجعل بديلًا عَنْ الْقُرْآن بحَيْثُ يُستغني بها عنه، وعَلَىٰ هٰذَا فَلَا بُدَّ أن يَكتب الْقُرْآن باللُّغَة الْعَرَبِيَّة، أي يُكتب الْقُرْآن باللُّغَة الْعَرَبِيَّة وَإِلَىٰ جانبه هٰذِه الترجمة لتكون كالتَّفْسِير له".

الثَّانِي: "أن يكون المُتَرجِم عالِمًا بمدلولات الألفاظ في اللُّغَتين المُترجَم مِنها وإليها، وما تقتضيه حسب السِّيَاق".

الثَّالِث: "أن يكون عالِمًا بمعاني الألفاظ الشَّرْعِيَّة في الْقُرْآن، ولا تُقبل الترجمة للْقُرْآن الكريم إِلَّا من مأمونٍ عليها، بحيث يكون مُسْلِمًا مُستقيمًا في دينه".

في هٰذَا الْقَدْر من كلامه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين أمورًا: أَوَّلًا: نوعا الترجمة فبين أَنَّ الترجمة عَلَىٰ نوعين:

تَرجمةٌ حرفية.

وتَرجمة معنوية.

وقبل بيان تفصيل الشَّيْخ أذكر كلامًا مُهمًا لشيخ الإِسْلَام، قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ وكلامه هٰذَا في (الجواب الصَّحِيْح): "وَالْقُرْآنُ يَجُوزُ تَرْجَمَةُ مَعَانِيهِ لِمَنْ لَا يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ".

إِذًا العُلَمَاء مُتفقون عَلَىٰ أن الْقُرْآنُ يَجُوزُ تَرْجَمَةُ مَعَانِيهِ لِمَنْ لَا يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ.

بعد هٰذَا نقرأ ونُبين هٰذَا التفصيل الَّذِي ذكره الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، إِذًا كلام الشَّيْخ هُنَا اشتمل عَلَىٰ أمور:

أَوَّلها: بيان نوعي الترجمة، فَقَالَ في النوع الْأَوَّل من نوعي الترجمة: "التَرجمة الحرفية، وَذَلِكَ بأن يُوضع ترجمةُ كُل كَلِمَةٍ بإزائها"، فمن يُريد مَثَلًا أَنْ يُترجم: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا

عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝﴾ [الزخرف: ٣]، ترجمةً حرفية فيضع موضع إِنَّا الْكَلِمَة المُناسبة من اللُّغَة المُترجم إِلَيْهَا، جَعَلْنَاهُ الْكَلِمَة المُناسبة من اللُّغَة المُترجَم إِلَيْهَا، وهكذا هٰذِه الترجمةُ هِيَ الترجمة الحرفية.

هٰذِه الترجمة الحرفية بين الشَّيْخ أَن من أهل الْعِلْم من قَالَ: هِيَ ترجمةٌ مُتعذرة، وأن من أهل الْعِلْم من قَالَ: هِيَ مُتصورة في بعض آية، ومُتصورة في أَن تنقل معنى لفظةٍ مُعينة، إِذًا هٰذِه الترجمة بالنسبة للقُرْآن كُله مُتعذرة، وَهٰذِه الترجمة لا تجوز وَهِيَ ترجمة مُحرمة، وبين الشَّيْخ الأسباب وسنأتي عَلَىٰ ذِكر الأسباب.

قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ مُبينًا النوع الثَّانِي:

النوع الثَّانِي: "تَرجمةٌ معنوية، أو تفسيرية، وَذَلِكَ بأن يُعبِر عن معنى الْكَلِمَة بلُّغَةٍ أخرى من غَير مُراعاة المُفردات والترتيب".

إِذًا هٰذِه الترجمة لا يُراد بها ترجمة ألفاظ الْقُرْآن لفظًا لفظًا، وَإِنَّمَا يأتي مَثَلًا إِلَىٰ قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝﴾ [الزخرف: ٣]، فيفهم المَعْنَى من هٰذِه الآية بقطع النظر عَنْ بيان معاني ألفاظها لفظًا لفظًا ثُمَّ يُترجم هٰذَا المَعْنَى، هٰذَا معنى الترجمة المعنوية.

ثُمَّ قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ مُبينًا ما ذكرته لكم من كون الترجمة الحرفية غَير مُمكنٍ تحققها، قَالَ: **"الترجمة الحرفية بالنسبة للقُرْآن الكريم مُستحيلةٌ عند كثير من أهل الْعِلْم، وَذَلِكَ لأنه يُشترط في هٰذَا النوع من الترجمة شروطٌ لا يُمكن تحققها معها، وَهِيَ: أ- وجود مُفرداتٍ في اللُّغَة المُتَرجم إليها بإزاء حروف اللُّغَة المُتَرجم منها".**

الشَّيْخ يَقُول: إذا أردنا أَن نُترجم الْقُرْآن ترجمةً حرفية فَحِيْنَئِذٍ لَا بُدَّ أَن يكون في اللُّغَة المُترجم إليها كلمات تُعبر عَنْ كُل حرفٍ من حروف اللُّغَة المُترجم منها، لَا بُدَّ أَن يكون في اللُّغَة المُترجم إِلَيْهَا كلمات بإزاء كُل حرف من حروف اللُّغَة المُترجم منها.

ويقول: هٰذَا مُتعذر في أَن تكون اللُّغَة المُترجم إِلَيْهَا قَدْ احتوت عَلَىٰ كلمات بإزاء كُل حرف من حروف اللُّغَة الْعَرَبِيَّة، واللُّغَة الْعَرَبِيَّة من المعلوم أنها مُختصة ببعض الحروف، فالضاد وَهِيَ لُّغَة الضاد غَير موجودٍ في اللُّغَة المُترجم إِلَيْهَا.

قَالَ: **"وجود أدواتٍ للّمعاني في اللُّغَة المُتَرجم إِلَيْهَا مُساويةٍ أو مُشابهةٍ للّأدوات في اللُّغَة المُتَرجم منها"**، إِذًا الترجمة الحرفية تقتضي أَن يُوجد في اللُّغَة المُتَرجم إِلَيْهَا أدوات المعاني الَّتِي تُوضح أدوات المعاني الموجودة في اللُّغَة الْعَرَبِيَّة.

اللُّغَة الْعَرَبِيَّة أدوات المعاني فيها كثيرة، فللّاستفهام أدوات، ولِلّنفي أدوات، وللّتوكيد أدوات، إذا أردنا أَن نُترجم مثل هٰذِه الأدوات ترجمةً حرفية فَلَا بُدَّ أَن تُقابل كُل أداة بأداةٍ في اللُّغَة المُترج إِلَيْهَا، يَقُول الشَّيْخ: يَقُولون: هٰذَا مُتعذر.

"ج- تماثل اللُّغَتين المُتَرجم مِنها وإليها في ترتيب الكلمات حين تركيبها في الجُمْل وَالصِّفَات والإضافات"، فَإذا أردت أَن تُترجِم ترجمةً حرفية وتضع مكان كُل كَلِمَةٍ مُترجمة كَلِمَةً من اللُّغَة المُترجم إِلَيْهَا فَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ أَن تتوافق اللُّغتان في ترتيب الجُمْل، وَهٰذَا أمرٌ معروف بأن اللُّغَات تختلف في تركيب الجُمل وترتيبها.

ومن الأمثلة المشهورة: أَن اللُّغَة الفارسية يُقدم فيها المُضاف إليه عَلَىٰ المُضاف، بينما اللُّغَة الْعَرَبِيَّة يُقدم فيها المُضاف عَلَىٰ المُضاف إليه، ففي اللُّغَة الفارسية يَقُولون: شاهان شاه، ونحن نَقُول: ملك الملوك، فهم قدموا الملوك وأخروا الملك، ونحن قدمنا الملك وأخرنا الملوك.

والتفصيل في مثل هٰذَا طويل ومعروف لمن يُحسن اللُّغَات المُختلفة حَتَّىٰ يُبين لك الفروق في ترتيب وتكوين التراكيب، فَإِذًا بِمَا أَن التراكيب تختلفُ في تكوينها وترتيبها فَحِيْنَئِذٍ تَتعذر ترجمة الْقُرْآن ترجمةً حرفية.

قَالَ الشَّيْخ: "وَقَالَ بعض الْعُلَمَاء: إن الترجمة الحرفية يُمكن تحققها في بعض آية، أو نحوها، ولكنها وإن أمكن تحققها في نحو ذَلِكَ مُحرمة، لأنها لا يُمكن أن تُؤدي الْمَعْنَى بكماله، ولا أن تُؤثر في النفوس تأثير الْقُرْآن الْعَرَبِي المُبين، ولا ضرورة تدعو إِلَيْهَا للّاستغناء عنها بالترجمة المعنوية، وعَلَىٰ هٰذَا فالترجمة الحرفية إن أمكنت حِسًّا في بعض الكلمات فهي ممنوعةٌ شرعًا، اللَّهُمَّ إِلَّا أن يُترجم كَلِمَةً خاصةً بِلُغَة من يُخاطبه ليفهمها، من غير أن يُترجِم التركيب كُله فلا بأس".

إِذًا لا بأس إن أراد أَن يشرح كَلِمَة مُعينة لها ما يُقابلها في اللُّغَة المترجم إليها، أَن يَقُول: هٰذِه الْكَلِمَة معناها كذا فيذكر لفظًا مُناسبًا من اللُّغَة المُترجَم إِلَيْهَا، أَمَّا أَن يشرح الآية كُلها بالتَّفْسِير الحرفي فالشَّيْخ يرى أَن هٰذَا غير جائز.

ثُمَّ بين الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ جواز الترجمة المعنوية، فَقَالَ: "وَأَمَّا الترجمة المعنوية للّقُرْآن فَهِيَ جائزةٌ في الأصل لأنه لا محذور فيها، وَقَدْ تجب حين تكون وسيلةً إِلَىٰ إبلاغ الْقُرْآن والإِسْلَام لغير الناطقين باللُّغَة الْعَرَبِيَّة، لأن إبلاغ ذَٰلِكَ واجب، وما لا يتم الواجب إِلَّا به فهو واجب لكن يُشترط لجواز ذَٰلِكَ شروط".

إِذًا ترجمة الْمَعْنَى جائزة بل قَدْ تكون مُستحبة وَقَدْ تكون واجبة، إذا لم يكن إبلاغُ معاني الْقُرْآن إِلَّا بأن يُترجم فَحِينَئِذٍ تكون واجبة لأنه ما لا يتم الواجب إِلَّا به فهو واجب، وَهٰذَا الحُكم نص عَلَيْهِ جَمعٌ من أهل الْعِلْم منهم شَيْخ الإِسْلَام ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فبين: أَن الترجمة تكون جائزة وتكون مُستحبةً وتكون واجبةً.

قَالَ الشَّيْخ: لكن يشترط لجواز ذَلِكَ شروط:

الأَوَّل: "أن لا تُجعل بديلًا عَنْ الْقُرْآن بحَيْثُ يُستغني بها عَنه، وعَلَىٰ هٰذَا فَلَا بُدَّ أن يُكتب الْقُرْآن باللُّغَة الْعَرَبِيَّة، وَإِلَىٰ جانبه هٰذِه الترجمة لتكون كالتَّفْسِير له"، وَهٰذَا الشرط مُهمٌ جِدًّا لِأَنَّ أُولَئِكم الَّذِينَ لا يستطيعون فهم الْقُرْآن إِلَّا من خِلال الترجمة إن ذُكِرت له الترجمة مُفردةً عَنْ الْقُرْآن ظن أَن هٰذَا هُوَ الْقُرْآن، وأن كُل ما قِيلَ هُنَا فهو حق.

فعلينا أَن نُبين لمن نُترجم له أننا إِنَّمَا نُترجم معاني الْقُرْآن، وَقَدْ يكون مدلول الْقُرْآن عَلَىٰ خِلاف فهمنا، إذ الْمُترجمُ ما ترجم إِلَّا بعد أَن فسر والتَّفْسِير لا يَعْنِي أَن كُله حق، لِأَنَّ الْمُفسر يُفسر بحسب ما ظهر له، فثَمَّ معاني نقطع بها وَثَمَّ معانٍ اجتهادية لا نقطعُ بها، وَحِيْنَئِذٍ إذا ترجمنا عَلَيْنَا أَن نُبين لهذا الَّذِي ترجمنا له بأننا نُترجم معاني الْقُرْآن، وأن هٰذِه الترجمة لَيْسَت هِيَ الْقُرْآن.

وإن لم نقل هٰذَا حصل عندهم الاشكال والاضطراب، لأنه رُبَمَا يقف عَلَىٰ ترجمةٍ مُعينة فيظن أَن هٰذَا الْقُرْآن وأنها صواب، ثُمَّ يقف عَلَىٰ ترجمةٍ أخرى للقُرْآن فيجد اختلافًا فيظن أَن الخِلاف واقعٌ في الْقُرْآن.

ومن هُنَا كلام الشَّيْخ هٰذَا مُهم، وأننا إذا أردنا أَن نُترجم فلا نجعل الترجمة بديلًا للقُرْآن، فيُوضع الْقُرْآن وتُوضع الترجمة وعَلَىٰ المُترجم أَن يُبين أَوَّلًا بأن هٰذَا الَّذِي يُترجمه هُوَ معاني الْقُرْآن، وأن هٰذَا بحسب ما ظهر إليه وبحسب ما فَهمه.

قَالَ الشَّيْخ الثَّانِي: "أن يكون المُتَرجِم عالِمًا بمدلولات الألفاظ في اللُّغَتين المُترجَم مِنها وإليها، وما تقتضيه حسب السِّيَاق"، وَهٰذَا واضح.

الثَّالِث: "أن يكون عالِمًا بمعاني الألفاظ الشَّرْعِيَّة في الْقُرْآن"، إِذًا لا يكفي عِلْمهُ بالمعاني اللُّغَوية بل لَا بُدَّ أَن يكون عالمًا بالمعاني الشَّرْعِيَّة، فَهٰذِه هِيَ شروط المُفسر هٰذَا ما يُشترط في المُفسر فالمُفسر لا يَجُوز له أَن يأتي ويُفسر الْقُرْآن باللُّغَةِ دون النظر إِلَىٰ المعاني الشَّرْعِيَّة، فهكذا المُترجم لِأَنَّ المُترجم مُفسرٌ وزيادة.

قَالَ: "ولا تُقبل الترجمة للقُرْآن الكريم إِلَّا من مأمونٍ عليها، بِحَيْثُ يكون مُسْلِمًا مُستقيمًا في دينه"، وَهٰذَا واضحٌ بَيّن.

بعد هٰذَا سنقرأ قراءةً مُجردة، انْتَهينا الآن من ترجمة الْقُرْآن الشَّيْخ سيتكلم عَنْ المُشتهرين بالتَّفْسِير وسيُترجم لبعض الصَّحَابَة والتابعين، وَهُنَا سنكتفي بالقراءة المُجردة لِأَنَّ الْكَلَام واضح هِيَ تراجم لبعض أهل الْعِلْم، ويذكر بعض الأمور الَّتِي إن علقنا عليها خرجنا عَنْ الْمَقْصُود من علوم الْقُرْآن، فأنا سأقتصر عَلَىٰ القراءة.

قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعَالَىٰ: "المُشتهرون بالتَّفْسِير من الصَّحَابَة، اشتهر بالتَّفْسِير جماعةٌ من الصَّحَابَة ذَكَرَ السيوطي منهم: الخُلفاء الأربعة أبا بكرٍ وعُمَر وعُثمان وعليًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، إِلَّا أن الرواية عن الثلاثة اَلْأَوَّلين لم تكن كثيرة، لانشغالهم بالخِلافة، وَقِلة الحَاجة إِلَىٰ النقل في ذَلِكَ لكثرة الْعَالِمِينَ بالتَّفْسِير".

هٰذَا مُهم بين فيه قِلة الرواية عَنْ عُمَر وعُثمان وأبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فبين أَن الرواية عنهم قليلة لانشغالهم أَوَّلًا بالخِلافة، وثانيًا: لقِلة الحاجة إِلَىٰ النقل لكثرة الْعَالِمِينَ بالتَّفْسِير في وقتهم.

قَالَ: "ومَن المُشتهرين بالتَّفْسِير من الصَّحَابَة أَيْضًا: عبد الله بن مسعودٍ وعبد الله بن عَبَّاس، فَلْنُترجم لحياة علي بن أبي طالب مع هذين رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ".

١: "عليُ بن أبي طالب: هُوَ ابن عم الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وزوج فاطمة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وعنها، وَأَوَّل من آمن به من قرابته، اشتهر بهذا الاسم، وكُنيته أبو الحسن، وأبو تُراب، ولد قبل بعثة النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بعشر سِنين، وتربى في حِجر النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وشهد معه المشاهد كُلها، وكان صاحب اللِواء في مُعظمها".

"ولم يتخلف إِلَّا في غزوة تبوك، خلفه النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أهله، وَقَالَ له: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إِلَّا أنه لا نبي بعدي؟»، نُقِل له من المناقب والفضائل ما لم يُنقَل لغيره، وهلك به طائفتان: النواصب الَّذِينَ نصبوا له العداوة، وحاولوا إخفاء مناقبه، والروافض الَّذِينَ بَالغوا فيما زعموه من حُبه، وأحدثوا له من المناقب الَّتِي وضعوها ما هو في غِنًى عنه، بل هُوَ عند التَّأمُّل من المثالب".

"اشتهر -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بالشجاعة والذكاء مع الْعِلْم والزكاء حَتَّىٰ كان أمير المُؤْمِنِيْنَ عُمَر بن الْخَطَّابِ -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ليتعوذ من مُعضلةٍ ليس لها أبو الحسن، ومن أمثلة النحويين: قضيةٌ ولا أبا الحسن لها، وروى عن عليٍ أَنَّهُ كان يَقُول: سلوني سلوني وسلوني عن كِتَاب الله تَعَالَىٰ، فوالله ما من آيةٍ إِلَّا وأنا أعلم أنزلت بليلٍ أو نهار".

وقال ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: "إذا جاءنا الثَبت عَنْ عليٍ لم نعدل به، وروي عنه أَنَّهُ قَالَ: ما أخذت من تفسير الْقُرْآن فعن علي بن أبي طالبٍ كان أحد أهل الشورى الَّذِينَ رشحهم عُمَر -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لتعيين الخليفة، فعرضها عَلَيْهِ عبد الرحمن بن عوف فأبى إِلَّا بشروطٍ لم يُقبل بعضها، ثُمَّ بايع عُثمان فبايعه عليٌ والناس، ثُمَّ بويع بالخلافة بعد عُثمان حَتَّىٰ قُتِل شهيدًا في الكوفة ليلة السَّابع عشر من رمضان، سنة أربعين من الهِجرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ".

٢: "عبد الله بن مسعود: هُوَ عبد الله بن مسعود بن غافل الهُذلي، وأُمه أُم عبد كان يُنسَب إليها أحيانًا، وكان من السابقين اَلْأَوَّلين في الْإِسْلَام، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا، وما بعدها من المشاهد، تَلقى من النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بِضعًا وسبعين سورة من الْقُرْآن".

وَقَالَ له النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَوَّل الْإِسْلَام: «إنك لِغلامٌ مُعلّم»، وَقَالَ: «من أحب أن يقرأ الْقُرْآن غَضًا كما أُنزِل فليقرأه عَلَىٰ قراءة ابن أُم عبد».

وفِي (صَحِيْح البُخَارِيّ) أن ابن مسعودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "لقد عَلِم أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أني من أعلمهم بكِتاب الله، وَقَالَ: والله الذي لا إله غيره ما أنزلت سورة من كِتَاب الله إِلَّا وأنا أعلم أين نزلت، ولا أُنزلت آيةٌ من كِتَاب الله إِلَّا وأنا أعلم فيمن أُنزِلَت، ولو أعلم أحدًا أعلم منى بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه".

"وكان ممن خدم النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فكان صاحب نعليه وطهوره ووساده، حَتَّىٰ قَالَ أبو موسى الأشعري: قَدِمت أنا وأخي من اليمن فمكثنا حينًا ما نرى عبد الله بن مسعود رجلٌ من أهل بيت النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما نرى من دخوله ودخول أُمه عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

"ومن أجل مُلازمته النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تأثر به وبهديه، حَتَّىٰ قَالَ فيه حُذيفة: ما أعرف أحدا أقرب هديًا وسمتًا ودلًا بالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من ابن أم عبد".

"بعثه عُمَر بن الخَطَّابِ إِلَىٰ الكوفة، ليُعلمهم أمور دينهم، وبعث عمارًا أميرًا وَقَالَ: إنهما من النُجباء من أصحاب مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاقتدوا بهما، ثُمَّ أمره عُثمان عَلَىٰ الكوفة، ثُمَّ عزله، وأمره بالرجوع إِلَىٰ المدينة، فتوفي فيها سَنَة اثنتين وثلاثين، ودُفِن بالبقيع وهو ابن بضعٍ وسبعين سَنَة".

٣ : "عبد الله بن عَبَّاس: هُوَ ابن عم رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وُلِد قبل الهِجرة بثلاث سِنين، لازم النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأنه ابن عَمه، وخالته ميمونة تَحْتَ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وضمّه النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَىٰ صدره وَقَالَ: «اللّهم عَلِمهُ الحِكْمَة، وفي رواية: الْكِتَاب»، وَقَالَ له حين وضع له وضوءَه: «اللَّهُمَّ فِقْه فِي الدِّين»، فكان بهذا الدُّعَاء المُبارك حَبّر الأُمَّة فِي نشر التَّفْسِير والْفِقْه، حَيْثُ وفقه الله تَعَالَىٰ لِلّحرص عَلَىٰ الْعِلْم والجِد فِي طَلَبِه والصَبر عَلَىٰ تلقيه وبذله".

"فنال بذلك مَكانًا عاليًا حَتَّىٰ كان أمير المُؤْمِنِيْنَ عُمَر بْنَ الْخَطَّابِ يدعوه إِلَىٰ مجالسه ويأخذ بقوله، فَقَالَ المُهاجرون: ألا تدعو أبناءنا كما تدعو ابن عَبَّاس؟ فَقَالَ لهم: ذاكُم فتى الكهول له لسانٌ سَؤول وقَلبٌ عَقول، ثُمَّ دعاهم ذات يومٍ فأدخله معهم ليُريهم منه ما رآه".

"فَقَالَ عُمَر: ما تَقُولون في قول الله تَعَالَىٰ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۝١﴾ [النصر: ١]، حَتَّىٰ ختم السورة فَقَالَ بعضهم: أُمِرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا فُتِح عَلَيْنَا، وسكت بعضهم، فَقَالَ عُمَرُ لابن عَبَّاس: أكذلك تَقُول؟ قَالَ: لا، قَالَ: فما تَقُول؟ قَالَ: هُوَ أجل رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أعلمه الله له إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ فتح مكة فذلك علامةُ أجلك فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا، قَالَ عُمَر: ما أعلم منها إِلَّا ما تعلم".

"وَقَالَ ابن مسعودٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: لَنِعْم تُرجمان القرآن ابن عباس، لو أدرك أسناننا ما عاشره مِنَّا أحد، أي ما كان نظيرًا له، هذا مع أن ابن عَبَّاس عاش بعده سِتًا وثلاثين سَنَة، فما ظنك بما اكتسب بعده من الْعِلْم؟".

"وَقَالَ ابن عُمَر لسائل سأله عن آيةٍ: انطلق إِلَىٰ ابن عباسٍ فاسأله فَإِنَّهُ أعلم من بقي بما أُنزِل عَلَىٰ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ عَطاء: ما رأيت قط أكرم من مجلس ابن عَبَّاس فِقْهًا وأعظم خشيةً، إن أصحاب الْفِقْه عنده، وأصحاب الْقُرْآن عنده، وأصحاب الشِّعْر عنده، يُصدرهم كُلهم من وادٍ واسع".

"وَقَالَ أبو وائل: خطبنا ابن عَبَّاس وهو عَلَىٰ الموسم- أي والٍ عَلَىٰ موسم الحج من عُثمان -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- فافتتح سورة النور فَجعل يقرأ ويُفسِر، فجعلت أقول ما رأيت، ولا سمعت كلام رجلٍ مِثله، ولو سمعته فارس والروم والتُرْك لأسلمت، ولاه عُثمان عَلَىٰ موسم الحج سنة خمسٍ وثلاثين وولاه عليٌ عَلَىٰ البصرة؛ فلما قُتل مضى إِلَىٰ الحجاز، فأقام في مكة ثُمَّ خرج منها إِلَىٰ الطائف فمات فيها سَنَة ثمانٍ وستين عَنْ إحدى وسبعين سَنَة".

"المُشتهرون بالتَّفْسِير من التابعين، اشتهر بالتَّفْسِير من التابعين كثيرون".

فمنهم: "أ- أهل مكة وهُم أتباع ابن عَبَّاس كَمُجاهد وعكرمة وعطاء بن أبي رباح".

"ب- أهل المدينة وهم اتباع أبي بن كعب، كزيد بن أسلم وأبي العالية وَمُحَمَّد بن كعبٍ القُرَظي".

"ج- أهل الكوفة وهم أتباع ابن مسعود، كقتادة وعلقمة، والشعبي، فَلْنُترجم لحياة اثنين من هؤلاء: مُجاهد وقتادة".

١: "مُجاهد: هو مُجاهد بن جبر المكي مولى السائب بن أبى السائب المخزومي وُلِد سَنَة إحدى وعشرين من الهِجرة، وأخذ تفسير الْقُرْآن عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، إسحاق عنه أَنَّهُ قَالَ: عَرضت الْمُصحف عَلَىٰ ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إِلَىٰ خاتمته أُوْقفه عند كُل آية وأسأله عنها، وكان سُفيان الثوري يَقُول: إذا جاءت التَّفْسِير عن مُجاهد فَحسبك بِهِ".

"واعتمد تفسيره الشافعي والبخاري وكان كثيرا ما ينقل عنه في (صَحِيْحه)، وَقَالَ الذهبي في آخر ترجمته: أجمعت الأُمَّة عَلَىٰ إِمَامة مُجاهد والاحتجاج به، تُوفي في مكة وَهُوَ ساجد سَنَة أربعٍ ومائة، عن ثلاثٍ وثمانين سَنَة".

٢: "قتادة: هُوَ قتادة بن دِعامة السدوسي البصري وُلِد أكمه أي أعمي سَنَة إحدى وستين، وجد في طلب الْعِلْم، وكان له حافظة قوية حَتَّىٰ قَالَ في نفسه: ما قُلْت لمُحدثٍ قط أعد لي، وما سَمِعَت أذناي شَيْئًا قط إِلَّا وعاه قلبي، وذكره الْإِمَام أحمد فأطنب في ذِكْره فجعل ينشر من عِلْمه وَفِقْهه ومعرفته بالاختلاف والتَّفْسِير، ووصفه بالحِفظ والْفِقْه وَقَالَ: قلما تجد من يَتقدمه أَمَّا المِثْل فَلَعّل، وَقَالَ: هو أحفظ أهل البصرة، لم يَسَمع شَيْئًا إِلَّا حَفِظه، وتُوفي في واسط سَنَة سبع عشرة ومائة، عن ستٍ وخمسين سَنَة".

وصلنا لقول الشَّيْخ: "الْقُرْآن مُحكمٌ ومُتشابه، يتنوع الْقُرْآن الكريم باعتبار الإحكام والتشابه إِلَىٰ ثلاثة أنواع":

النوع الأَوَّل: "الإحكام العام الَّذِي وُصِف به الْقُرْآن كُله"، مَثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾ [هود: ١]، وقوله: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ۝١﴾ [يونس: ١]، وقوله: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ۝٤﴾ [الزخرف: ٤].

"ومعنى هٰذَا الإحكام الإتقانُ والجودةُ في ألفاظه ومعانيه، فهو في غاية الفصاحة والبلاغة، أخباره كُلها صِدقٌ نافعة لَيْسَ فيها كذب، ولا تناقض، ولا لَغوٌ لا خير فيه، وأحكامه كُلها عدلٌ وحِكمة لَيْسَ فيها جَورٌ ولا تَعارضٌ ولا حُكمٌ سَفيه".

النوع الثَّانِي: "التَّشَابُه العام الَّذِي وُصِف به الْقُرْآن كُله"، مثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣].

"ومعنى هٰذَا التَّشَابُه: أن الْقُرْآن كُله يُشْبِه بعضه بعضًا في الكمال والجودة والغايات الحميدة"، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢].

النوعُ الثَّالِث: "الإحكامُ الخاص ببعضه، والتشابه الخاص ببعضه"، مِثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران: ٧].

"ومعنى هٰذَا الإحكام أن يكون معنى الآية واضحًا جَليًا، لا خفاء فيه"، مِثلُ قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ [البقرة: ٢١]، وقوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣]، وأمثالُ ذَلِكَ كثيرة.

"ومعنى هٰذَا التَّشَابُه: أن يكون معنى الآية مُشتبهًا خَفيًا بحَيْثُ يتوهم منه الواهم ما لا يَلِيقُ بالله تَعَالَىٰ، أو كتابه أو رَسُوله، ويفهم منه العالم الراسخ في الْعِلْم خِلاف ذَلِكَ".

"مِثَاله: فيما يتعلق بالله تَعَالَىٰ: أن يَتوهم واهمٌ من قوله تَعَالَىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، أن لله يدين مُماثلتين لأيدي المخلوقين".

"ومِثَاله فيما يتعلق بكتاب الله تَعَالَىٰ: أن يتوهم واهمٌ تناقض الْقُرْآن وتكذيب بعضه بعضًا"، حين يَقُول: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، ويَقُول في موضعٍ آخر: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨].

"ومثاله فيما يتعلق برسول الله: أن يتوهم واهم من قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴿٩٤﴾﴾ [يونس: ٩٤]، ظاهره أن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان شاكًا فيما أُنزل إليه".

المُحكم والمُتشابه مبحثٌ مُهم من المباحث المُتعلقة بكتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، والتفصيل في هٰذَا المبحث طويل والخطأ الواقع فيه كثير، وَهٰذَا الَّذِي ذَكَره الشَّيْخُ كلامٌ مُهم وَهُوَ كلامٌ مُختصرٌ نافع يظهر فيه انتفاع الشَّيْخ من كلام شَيْخ الإِسْلَام في هٰذَا الموضوع، وشَيْخُ الإِسْلَام له رسالة خاصة في المُحكم والمُتشابه وله كلام مبثوث في كُتبه، ومن كلامه النافع في هٰذَا الموضوع كلامه المذكور في (العقيدةِ التدمرية).

هٰذَا الْقَدْر من كلام الشَّيْخ بين فيه أَن المُحكم والمُتشابه ثلاثةُ أنواع:

النوع الأَوَّل: "الإحكام العامُ الَّذِي وُصِف به الْقُرْآن كُله"، فالْقُرْآن كُله موصوفٌ بِأَنَّهُ مُحكم، فما من آية من آيات الله عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا وَهِيَ آيةٌ مُحكم، فَهٰذَا هُوَ الإحكام العام الَّذِي وُصِف بِهِ الْقُرْآن كُله.

قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾ [هود: ١]، وَقَالَ: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾ [يونس: ١]، وَقَالَ: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الزخرف: ٤].

وحَكِيم في الآيتين فعيل بمعنى اسم مفعول أي مُحكم: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾ [يونس: ١]، أي المُحكم: ﴿لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الزخرف: ٤] أي مُحكم، فَهٰذِه الآيات تدل عَلَىٰ أَن الْقُرْآن كُله موصوفٌ بالإحكام.

وَقَدْ بين الشَّيْخُ معنى الإحكام العامِ في قوله: **"ومعنى هٰذَا الإحكام الإتقانُ والجودةُ في ألفاظه ومعانيه، فهو في غاية الفصاحة والْبَلَاغَة"**، هٰذَا معنى الإحكام العام فآياته كُلها في غاية الاتقان والجودة، الله عَزَّوَجَلَّ تكَلَّمَ بأجود الألفاظ مُفيدةً أفصل وأنفع المعاني، أخباره كُلها صادقة وأوامره مُحكمة، هٰذَا النوع ٱلْأَوَّل.

النوع الْثَّانِي: **"التَّشَابُه العام الَّذِي وُصِف به الْقُرْآن كُله"**، مثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣].

وَقَدْ بين الشَّيْخ معنى هٰذَا التَّشَابُه فَقَالَ: **"الْقُرْآن كُله يُشْبِه بعضه بعضًا في الكمال والجودة والغايات الحميدة"**، فالْقُرْآن كُله يُشْبِه بعضه بعضًا، يُشْبِه بعضه بعضًا في الكمال والجودة، ويُصدِق بعضه بعضًا، فلا يُخبِر الله عَزَّوَجَلَّ بآيةٍ بخبرٍ تجد آيةً أخرى تُخبِر بنقيضه، فأخباره صادقة وأحكامه عادلة.

ما العلاقة بين التَّشَابُه العام والإحكام العام؟ هل التَّشَابُهُ العام يُنافي الإحكام العام؟

ما يُنافيه، يَقُول شَيْخ الإِسْلَام ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعَالَىٰ: "فَهَذَا التَّشَابُهُ الْعَامُّ لَا يُنَافِي الْإِحْكَامَ الْعَامَّ؛ بَلْ هُوَ مُصَدِّقٌ لَهُ فَإِنَّ الْكَلَامَ الْمُحْكَمَ الْمُتْقَنَ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا لَا يُنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضًا".

إِذًا الْإِحْكَام العام بمعنى الاتقان والجودة، وَالتَّشَابُه العام الْقُرْآن يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا فلا ينقض بَعْضُهُ بَعْضًا، فَحِينَئِذٍ الْإِحْكَامُ العامُ لا يُنافي التَّشَابُه العام.

النوعُ الثَّالِث: " الْإِحْكَامُ الخاصُ ببعضه، وَالتَّشَابُه الخاص ببعضه"، مِثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران: ٧].

قَالَ: "ومعنى هٰذَا الْإِحْكَام أن يكون معنى الآية واضحًا جَليًا، لا خفاء فيه"، إِذًا الْإِحْكَامُ الخاص هُوَ أن يكون معنى الآية واضحًا لا خفاء ولا لبس فيه، ومثل الشَّيْخ بالآيات الَّتِي هِيَ قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣]، وَقَالَ: وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ [البقرة: ٢١]، إِلَىٰ آخر ما ذَكَرَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

قَالَ: "ومعنى هٰذَا التَّشَابُه أي التَّشَابُه الخاص: أن يكون معنى الآية مُشتبهًا خَفيًا بحَيْثُ يَتوهم منه الواهم ما لا يَلَيقُ بالله تَعَالَىٰ، أو كتابه أو رَسُوله، ويفهم منه العالمُ الراسخُ في الْعِلْم خِلاف ذَلِكَ".

إِذًا التَّشَابُه الخاص أَن يكون معنى الآية مُشتبهًا، وَهُنَا عَلَيْنَا أَن نفهم شَيْئًا يُريده الشَّيْخ فالشَّيْخ يُريد أَن التَّشَابُه الخاص نسبيٌ بدليل قوله: "**ويفهم منه العالمُ الراسخُ فِي الْعِلْم خِلاف ذَلِكَ**"، فالتَّشَابُه الخاص لم يَخفْ عَلَىٰ العالم الراسخ فِي الْعِلْم؛ وَإِنَّمَا خفي أمرهُ عَلَىٰ ذَلِكم الَّذِي تَوهم من هٰذِه الآية ما لا يليق بالله أو كِتَابه أو رَسُوله.

وَهٰذَا مُهم جِدًّا لنفهم التمثيل الَّذِي سيذكره الشَّيْخ، الآن قبل أَن نقرأ الأمثلة للّمُتشابه الَّتِي ذكرها الشَّيْخ الشَّيْخُ بين أَن الْقُرْآن الكريم باعتبار الإحكام وَالتَّشَابُه يتنوع إِلَىٰ ثلاثة أنواع:

النوع الأَوَّل: الإحكام العام فآياته كُلها بألفاظٍ مُحكمة دال عَلَىٰ معانٍ صَحِيْحة.

والنوع الثَّانِي: التَّشَابُه العام، وَهُوَ أَن الْقُرْآن يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا وَيُشبِه بَعْضُهُ بَعْضًا.

النوع الثَّالِث: التَّشَابُه الخاص والإحكام الخاص، الإحكام الخاص بينه الشَّيْخ بِأَنَّ آياته بينةُ الْمَعْنَى ومثل بأمثلة، التَّشَابُه الخاص آياتٌ فيها خفاء يشتبه الحُكم وَالْمَعْنَى فيها عَلَىٰ بعض الناس ويظهر الْمَعْنَى لأهل الْعِلْم، فليس هُوَ تشابهًا مُطلقًا وَإِنَّمَا هُوَ تشابهٌ نِسبي.

ثُمَّ مثل بأمثلة فَقَالَ: مِثَاله أي مِثَال الْمُتَشَابِه الخاص فيما يتعلق بالله تَعَالَىٰ: "**أن يتوهم واهم من قوله تَعَالَىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، أن لله يدين مُماثلتين لأيدي المخلوقين**".

هل يُريد الشَّيْخُ من هٰذَا أَن آيات الصِّفَات من الْمُتَشَابِه؟ آياتُ الصِّفَات لَيْسَت من الْمُتَشَابِه، وَإِنَّمَا يُريد أَن بعض آيات الصِّفَات آياتٌ رُبَمَا يقع فيها الاشتباه عند بعضهم فيكون اشتباهًا نسبيًا، فَإِن رجع إِلَىٰ أهل الْعِلْم بينوا له الحق فِي الْمَسْأَلَة، وسَيَأْتِي مزيد بسط لموضوع التَّشَابُه فِي آيات الصِّفَات.

ولكن قصدت تقديم الْكَلَام عَلَىٰ ذَلِكم لأمرٍ مُهم: وَهُوَ أَن الشَّيْخ بهذا التمثيل لا يُريد أَن هٰذِه الآية من باب الْمُتَشَابِه المُطلق بمعنى أنها مُشتبهة عند جميع الناس؛ وَإِنَّمَا يُريد أَن هٰذِه الآية قَدْ يقع فيها الاشتباه عند بعضهم.

فالشَّيْخ لا يري أَن آيات الْأَسْمَاء وَالصِّفَات من الْمُتَشَابه, وَسَيَأْتِي مزيد بسط لهذا وأن آيات الْأَسْمَاء وَالصِّفَات مُتشابهة باعتبارِ الكيفية غَير مُتشابهة باعتبار دلالتها عَلَىٰ معانٍ لائقةٍ بالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

قَالَ: "ومِثَاله فيما يتعلق بكتاب الله تَعَالَىٰ: أن يَتوهم واهمٌ تناقض الْقُرْآن وتكذيب بعضه بعضًا"، حين يَقُول: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، ويَقُول في موضعٍ آخر: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨].

هٰذَا أَيْضًا لَيْسَ مُتشابهًا عند الجميع؛ وَإِنَّمَا قَدْ يقع فيه التَّشَابُه عند بعضهم، وإذا عُرِض عَلَىٰ أهل الْعِلْم بينوه وسيُبين الشَّيْخ أَن هٰذَا لا تَشَابُه فيه ببيانٍ واضح، وهكذا الْمِثَال الَّذِي بعده سيشرحه الشَّيْخ ويُبين أَنَّهُ لا تشابه فيه.

إِذًا هٰذَا الْقَدْر من كلامه تعرض فيه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- لبيان أنواع الْقُرْآن الكريم باعتبار الإحكام وَالتَّشَابُه، وَقَدْ علقنا عَلَيْهِ تعليقًا مُوجزًا، نُكمِل قراءة كلام الشَّيْخ وقبل الإكمال بَيَّنْتُ لكم العلاقة بين التَّشَابُه العام والإحكام العام، فما العلاقة بين التَّشَابُه الخاص والإحكام الخاص؟

قَالَ شَيْخ الإِسْلَام: "بِخِلَافِ الْإِحْكَامِ الْخَاصِّ فَإِنَّهُ ضِدُّ التَّشَابُهِ الْخَاصِّ؛ فَالتَّشَابُهُ الْخَاصُّ هُوَ مُشَابَهَةُ الشَّيْءِ لِغَيْرِهِ مِنْ وَجْهٍ مَعَ مُخَالَفَتِهِ لَهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، بِحَيْثُ يَشْتَبِهُ عَلَىٰ بَعْضِ النَّاسِ أَنَّهُ هُوَ أَوْ هُوَ مِثْلُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَالْإِحْكَامُ هُوَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِحَيْثُ لَا يَشْتَبِهُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ".

إِذًا العلاقةُ بين الْإِحْكَامِ العام وَالتَّشَابُه العام بَيَّنَّاها وأنه لا تعارض ولا تنافي بين الْإِحْكَامِ العام وَالتَّشَابُه العام؛ وَأَمَّا الْإِحْكَام الخاص وَالتَّشَابُه الخاص فعَلَىٰ خِلاف ذَلِك، كما بين شَيْخ الإِسْلَام في كلامه الَّذِي قرأته لكم.

قَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "موقف الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ والزائغين من الْمُتَشَابِهِ: إن موقف الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ من الْمُتَشَابِهِ وموقف الزائغين منه بَيَّنَهُ اللهُ تَعَالَىٰ"، فَقَالَ في الزائغين: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧].

وَقَالَ في الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

فالزائغون يتخذون من هٰذِه الآيات الْمُشتبهات وسيلةً لِلّطعن في كِتَاب الله، وفِتْنَةِ الناس عنه، وتأويله لغير ما أراد الله تَعَالَىٰ بِهِ، فيَضِلُّون، ويُضِلُّون.

وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ فَيُؤمنون بأن ما جاء في كِتَاب الله تَعَالَىٰ فهو حق؛ وليس فيه اختلاف ولا تناقض لأنه من عند الله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢]، وما جاء مُشتبهًا ردوه إِلَىٰ الْمُحكم ليكون الجميع مُحكمًا.

قبل هٰذَا أُبين لكم شَيْئًا: وَهُوَ أن أهل الْعِلْم قَدْ اختلفوا في الوقفِ في قوله تَعَالَىٰ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، فوقف جمهور السَّلَف عَلَىٰ لفظ الجلالة الله، ووقف غيرهم من السَّلَف عَلَىٰ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧].

وَالْمَعْنَى يختلف عند النظرِ في الوقف، فمن وقف عَلَىٰ إِلَّا الله أراد بالتأويل معرفة الكُنْه معرفة كُنْه الْأَشْيَاء وحقائقها، ومن وقف عَلَىٰ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، أراد بالتأويل التَّفْسِير.

وَحِينَئِذٍ نعرفُ حال الرَّاسِخينَ فِي الْعِلْم، فَإِذا كان الْمُراد بالتأويل معرفة الكُنْه فَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ لا يعرفون حقائق صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ وحقائق ما أخبر اللهُ عنه في اليوم الآخِر.

وإن كان الوقفُ عَلَىٰ الرَّاسِخينَ فِي الْعِلْم فالمُرادُ التَّفْسِير: فَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْم يعرفون التَّفْسِير، فمعرفةُ الوقف في هٰذِه الآية وَالْمَعْنَى المُرتب عَلَىٰ الوقف في هٰذِه الآية يُفيدك معرفة حال الرَّاسِخينَ فِي الْعِلْم مع المُتشابه.

فالشَّيْخ هُنَا بين موقف الزائغين، وأن الزائغين يتبعون المُتشابه ويُرجعِون المُحكم إِلَىٰ المُتشابه ليفتنوا الناس، وليُؤولوه عَلَىٰ خِلاف تأويله، فيتركون الآيات المُحكمات البينات ويذهبون إِلَىٰ الآيات المُشتبه ليُروجوا باطلهم، وَهٰذَا له أمثلةٌ كثيرة.

وَأَمَّا أهل الْعِلْم فَإِنَّهم يُرجعِون المُتشابه إِلَىٰ المُحكم، وما يعلمونه قَالُوه وما لم يجعل الله عَزَّوَجَلَّ لهم وسيلةً إِلَىٰ الْعِلْم بِهِ أرجعوا عِلْمه إِلَىٰ الله عَزَّوَجَلَّ.

ومن هنا لما سُئِل الإِمَام مالك عَنْ الاستواء قَالَ: **"الاستواء معلوم والكيف مجهول، والسؤُال عنه بِدَعة"**، هٰذِه طريقة الرَّاسِخينَ فِي الْعِلْم.

الآن الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بعد أن بين منهج الرَّاسِخينَ فِي الْعِلْم والزائغين سيُجيب عَنْ الآيات الَّتِي مثل بها للّمُتشابه الخاص:

الآيةُ الأُوْلَى: ماذا قَالَ فِي الإجابة عنها؟ قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ فَيُؤمنون بأن ما جاء في كِتَاب الله تَعَالَىٰ فهو حَق؛ وَلَيْسَ فيه اختلاف ولا تناقض لأنه من عند الله"**، إِلَىٰ أَن قَالَ: **"ويَقُولون في المِثَال الْأَوَّل: إن لله تَعَالَىٰ يدين حقيقيتين عَلَىٰ ما يليق بجلاله وعظمته، لا تُماثلان أيدي المخلوقين، كما أن له ذاتًا لا تُماثل ذوات المخلوقين، لأن الله تَعَالَىٰ يَقُول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١]"**.

إِذًا ذلكم الَّذِي اشتبه عَلَيْهِ الأمر وظن أن قوله تَعَالَىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، يُفيد أن لله عَزَّوَجَلَّ يدين مُماثلتين لأيدي المخلوقين، نَقُول له: الله عَزَّوَجَلَّ له يدان ويداه مُضافتان إليه والصِّفَةُ بحسب الموصوف، فاليدان أضيفتا إِلَىٰ الله فهما يدان كريمتان لائقتان بمن أُضيفتا إليه.

ونفهمها بقوله تَعَالَىٰ:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، فَنُثبت اليدين وننفي مُشابهة يدي الله عَزَّوَجَلَّ لأيدي المخلوقين، واليدان لم تُذكرا بدون تقييد قُيدتا بالله وَالصِّفَةُ بحسب الموصوف، وَهٰذَا موضوع بسطه يطول، ومن أنفع الْكُتُب في بيان القاعدة الَّتِي تندرج تَحْتَهَا هٰذِه الآية وغيرها من آيات الصِّفَات كِتَاب شَيْخ الإِسْلَام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ العظيم (التدمرية).

هٰذَا جواب الشَّيْخ عَنْ الآية الأُوْلَىٰ.

قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ويَقُولون في الْمِثَال الثَّانِي: إن الحسنة والسيئة كِلْتاهما بتقدير الله عَزَّوَجَلَّ، لكن الحسنة سببها التفضل من الله تَعَالَىٰ عَلَىٰ عِباده، أَمَّا السَّيِّئَةُ فسببها فِعْلُ الْعَبْدِ، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى: ٣٠]، فإضافة السَّيِّئَة إِلَىٰ الْعَبْد من إضافة الشيء إِلَىٰ سَببه، لا من إضافته إِلَىٰ مُقدِّرِه، أَمَّا إضافة الحسنةِ وَالسَّيِّئَةِ إِلَىٰ الله تَعَالَىٰ فمن باب إضافة الشيء إِلَىٰ مُقدِّرِه، وبهذا يزول ما يُوهِم الاختلاف بين الآيتين لانفكاك الجِهَة".

هٰذَا جواب الشَّيْخ عَنْ الآية الثَّانِيَة: قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، فَهُنَا أضاف السَّيِّئَة لِلّعَبْد.

وَقَالَ: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، وَهُنَا بين أَن الحسنات والسَّيِّئَات من عند الله.

فكان الإشكال كيف يُضيف السَّيِّئَة في الآية الأُوْلَىٰ لِلّعَبْد ويُبين أَن السَّيِّئَات والحسنات في الآية الثَّانِيَة منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟ فبين الشَّيْخ أَن إضافتها لِلّعَبْد باعتبار كونه السَّبَب، وإضافتها لله باعتبار كونه الخالق.

وَهُنَا قاعدة نافعة سأذكرها لكم في فهم طريقة الْقُرْآن في إسناد المُسببات، والقاعدة بفضل الله قَدْ ذكرتها في كِتَاب (القواعد الزوائد)، وَهِيَ من القواعد المُستخلصة من كلام السِعدي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره، قَالَ السِعدي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"يُضيف الْأَشْيَاء إِلَىٰ نفسه باعتبار أنه الخالق المُدبر، ويُضيفها إِلَىٰ أسبابها باعتبار أن من سُّنَّتِه تَعَالَىٰ وحِكمته أن جعل لِكُل أمرٍ من الأمور سببًا".**

وَهٰذِه طريقة الْقُرْآن في آياتٍ من كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ، فيُسند الله عَزَّوَجَلَّ المُسبب المُعين لنفسه ويُسنده لغيره، فيُسنده لنفسه باعتباره الخالق، ويُسنده لغيره باعتباره السَّبَب، قَالَ السِعدي-رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"يُضيف الْأَشْيَاء إِلَىٰ نفسه باعتبار أنه الخالق المُدبر، ويُضيفها إِلَىٰ أسبابها باعتبار أن من سُّنَّتِه تَعَالَىٰ وحِكمته أن جعل لِكُل أمرٍ من الأمور سببًا".**

ونذكر مِثَالًا غير المِْثَال الَّذِي ذكره الشَّيْخ لتستقر القاعدة عندكم بمِثَالين، فالمِْثَال اَلْأَوَّل الَّذِي ذكره الشَّيْخ، المِْثَال الثَّانِي: قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [الزمر: ٤٢].

وَقَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١].

وَقَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١].

فأضاف سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ التوفي لنفسه وللّمَلَائِكَة؛ فأضافه لنفسه باعتباره الخالق، وللّمَلَائِكَة باعتبارهم الأسباب في قبض الروح ونزعها.

إِذًا قررنا القاعدة بمثالين وَبَيَّنَّا أن هٰذَا المِْثَال الَّذِي ذكره الشَّيْخ يندرج تَحْت قاعدة مُهمة في فهم آيات الْقُرْآن.

قَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: "ويقُولون في المِثَال الثَّالِث: إِن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يقع منه شَكٌّ فِيمَا أُنزِل إليه، بل هُوَ أعلم الناس به وأقواهم يقينًا، كما قَالَ الله تَعَالَىٰ في نفس السورة: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٠٤]، المَعْنَى إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْه فأنا عَلَىٰ يقينٍ مِنه، ولهذا لا أعبد الَّذِينَ تعبدون من دون الله، بل أكفر بهم وأعبد الله".

ولا يلزم من قوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٩٤]، أن يكون الشَّكُّ جائزًا عَلَىٰ الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو واقعًا منه، ألا ترى قوله تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ۝٨١﴾ [الزخرف: ٨١]، هل يلزم منه أن يكون الولد جائزًا عَلَىٰ الله تَعَالَىٰ أو حاصلًا؟ كلا، فهَذَا لم يكن حاصلًا، ولا جائزا عَلَىٰ الله تَعَالَىٰ، قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ۝٩٢ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ۝٩٣﴾ [مريم: ٩٢، ٩٣].

ولا يلزم من قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ۝١٤٧﴾ [البقرة: ١٤٧]، أن يكون الامتراء واقعًا من الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأن النَّهي عن الشيء قَدْ يُوجه إِلَىٰ من لم يقع منه، ألا ترى قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ إِلَيْكَ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۝٨٧﴾ [القصص: ٨٧]؟

"ومن المعلوم أنهم لم يُصدوا النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ آيات الله، وأن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يقع منه شِرْك، والغرض من توجيه النَّهْيُ إِلَىٰ من لا يقع مِنه التَنديدُ بمن وقع منهم والتحذير من منهاجهم، وبهذا يزول الاشتباه وظَنُّ ما لا يليق بالرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

إِذًا الآيةُ الثَّالِثة الَّتِي ذكرها الشَّيْخُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ مِثَالًا للتَّشَابُه الخاص قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٩٤]، ووجه التَّشَابُه فيها أن الآية يُفهم منها أَن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَكَّ، ويُفهم منها أَيْضًا ما لا يليق بالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ۝١٤٧﴾ [البقرة: ١٤٧].

فبين الشَّيْخ أن هٰذَا الأسلوب لا يُفيد وقوع النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الشَّكّ، ولا يُفيد أَنَّهُ كان مِنَ الْمُمْتَرِين، وبين الشَّيْخ وجه هٰذَا حَيْثُ قَالَ: "ولا يلزم من قوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٩٤]، أن يكون الشَّكُّ جائزًا عَلَىٰ الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو واقعًا منه، ألا ترى قوله تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ۝٨١﴾ [الزخرف: ٨١]؟".

فمثل هٰذَا الأسلوب ما يُفيد أَن للهِ عَزَّ وَجَلَّ ولد، ما يُفيد أَن ذَلِكَ جائزٌ عَلَىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ أو واقعٌ؟ فهكذا قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٩٤]، ما يُفيد أَن النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقع منه الشَّكّ أو أَنَّهُ جائزٌ عَلَيْهِ الشَّكّ.

وَأَمَّا قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ۝١٤٧﴾ [البقرة: ١٤٧]، فبين أَن النَّهْي عَنْ الشيء لا يلزم كون المَنهي واقعًا فيه، وَهٰذَا الجواب من الشَّيْخ هُوَ جواب ابْن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ.

وابن القيم قَدْ بسط القول في هٰذِه الآية في كِتَاب (أحكام أهل الذِّمَّة)، وكلامه مُهم وجميل ولكنه طويل، وخُلاصته هٰذا الذي ذكره الشَّيْخ إِلَّا أَن فيه مزيد فائدة، فأنا أنصح بالرجوع إِلَىٰ كلام ابْن القيم في (أحكام أهل الذِّمَّة).

قَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ اللَّهُ: "أنواع التَّشَابُه في الْقُرْآن: التَّشَابُه الواقع في الْقُرْآن نوعان":

أَحَدُهُمَا: "حقيقي وَهُوَ ما لا يُمكِن أن يعلمه البشر كحقائق صِفَات الله عَزَّ وَجَلَّ، فإننا وإن كُنا نعلم معاني هٰذِه الصِّفَات لكننا لا نُدرك حقائقها وكيفيتها".

لقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ۝١١٠﴾ [طه: ١١٠].

وَقوله تَعَالَىٰ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ۝١٠٣﴾ [الأنعام: ١٠٣].

ولهذا لما سُئِل الإِمَامُ مالك -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ عَنْ قوله تَعَالَىٰ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، كيف اسْتَوَى؟ قَالَ: "الاستواء غَير مجهول، والكيف غَير معقول،

والْإِيمَان به واجب، والسؤال عنه بِدَعة، وَهٰذَا النوع لا يُسْأل عن استكشافه لتعذر الوصول إليه".

النوع الثَّانِي: "نِسبي وَهُوَ ما يكون مُشتبهًا عَلَىٰ بعض الناس دون بعض، فيكون مَعلومًا لِلرَّاسِخينَ فِي الْعِلْمِ دون غيرهم، وَهٰذَا النوع يُسأل عن استكشافه وبيانه لإمكان الوصول إليه، إذ لا يوجد في الْقُرْآن شيءٌ لا يتبين مَعْنَاهُ لأحدٍ من الناس".

قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ ۝١٣٨﴾ [آل عمران: ١٣٨].

وَقَالَ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

وَقَالَ: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۝١٨﴾ [القيامة: ١٨].

وَقَالَ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ۝١٩﴾ [القيامة: ١٩].

وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ۝١٧٤﴾ [النساء: ١٧٤].

"وأمثلة هذا النوع كثيرة منها قوله تَعَالَىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، حَيْثُ اشتبه عَلَىٰ أهل التعطيل ففهموا منه انتفاء الصِّفَات عن الله تَعَالَىٰ، وادعوا أن ثبوتها يستلزم المُماثلة، وأعرضوا عن الآيات الكثيرة الدَّالَّة عَلَىٰ ثبوت الصِّفَات له، وأن إثبات أصل الْمَعْنَى لا يستلزم المُماثلة".

ومنها قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ۝٩٣﴾ [النساء: ٩٣]، "حَيْثُ اشتبه عَلَىٰ الوعيدية ففهموا منه أن قاتل الْمُؤْمِنِ عمدًا مُخلَّدٌ في النَّار، وطردوا ذَلِكَ في جميع أصحاب الْكَبَائِر، وأعرضوا عن الآيات الدالة عَلَىٰ أن كُل ذنبٍ دون الشِّرْك فهو تحت مشيئة الله تَعَالَىٰ".

ومنها قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ۝٧٠﴾ [الحج: ٧٠]، "حَيْثُ اشتبه عَلَىٰ الجبرية ففهموا منه أن الْعَبْد مَجبورٌ عَلَىٰ عَمله، وادعوا أَنَّهُ لَيْسَ له إرادة ولا قدرة عليه، وأعرضوا عن الآيات الدالة عَلَىٰ أن لِلْعَبْد إرادةً وقُدرة، وأن فِعْل الْعَبْد نوعان: اختياري، وغير اختياري".

"وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ أصحاب العقول يعرفون كيف يُخرِجون هٰذِه الآيات المُتشابهة إِلَىٰ معنًى يتلاءم مع الآيات الأخرى، فيبقى الْقُرْآن كُله مُحكمًا لا اشتباه فيه".

"الْحِكْمَة في تنوع الْقُرْآن إِلَىٰ مُحكم ومُتشابه: لو كان الْقُرْآن كُله مُحكمًا لفاتت الْحِكْمَةُ من الاختبار به تصديقًا وعملًا لظهور مَعْنَاهُ، وعدم المجال لتحريفه وَالتَّمَسُّك بالمُتشابه ابتغاء الْفِتْنة وابتغاء تأويله، ولو كان كُله مُتشابهًا لفات كونه بيانًا وهُدًى للناس، ولما أمكن العمل به، وبناء العقيدة السليمة عَلَيْهِ، ولكن الله تَعَالَىٰ بحِكمته جعل منه آياتٍ مُحكمات، يُرْجَع إليهن عند التَّشَابُه، وأُخْر مُتشابهات امتحانًا للّعِبَاد، ليتبين صادقُ الْإِيمَان ممن في قلبه زيغ، فَإِن صادق الْإِيمَان يعلم أن الْقُرْآن كُله من عند الله تَعَالَىٰ، وما كان من عند الله فهو حق، ولا يُمكن أن يكون فيه باطل أو تناقض".

لقوله تَعَالَىٰ: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: ٤٢].

وقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢].

هٰذَا الْكَلَام اشتمل عَلَىٰ مُهمات: فاشتمل عَلَىٰ بيان كون التَّشَابُه الواقع في الْقُرْآن عَلَىٰ نوعين:

الْأَوَّل: التَّشَابُه الحقيقي، والتَّشَابُه الحقيقي كما بين الشَّيْخُ لا يُمكن أن يعلمه البشر كحقائق صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ، وهكذا حقائق ما أخبر الله عَزَّوَجَلَ عنه في اليوم الْآَخِر مِمَّا يكون في الجَنَّة وَمِمَّا يكون في النَّار.

فَهٰذَا من الْمُتشابه الَّذِي لا يعلمه إِلَّا الله، وعندما يدخل أهل الجَنَّة الجَنَّة يُدركون حقائق ما أخبر الله عَزَّوَجَلَّ عنه من نعيم الجَنَّة، وهكذا حقائق ما أخبر اللهُ عَزَّوَجَلَّ عنه من عذاب النَّار يدرك في الْآخِرَة.

وَأَمَّا حقائق صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ فإنها مِمَّا لا يُعْلَم، وَأَمَّا في الجَنَّة فقد اختلف أهل الْعِلْم في مَسْأَلَة وَهِيَ هل الْمُؤْمِنونَ عندما يرون الله عَزَّوَجَلَّ يُدركون من كُنْه صِفَاته بحسب ما يرون أم لا؟

فبين ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ وجود الخِلاف في هٰذِه الْمَسْأَلَة، ففي الدُّنْيَا نحن لا نعلم كيفيات صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ، وفي الْآخِرَة لا نُحيط بالله عَزَّوَجَلَّ عِلْمًا فبالْآخِرَة أَيْضًا أهل الجَنَّة لا يُدركون كُنْه جميع صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ؛ ولكن الْمَسْأَلَة هِيَ هل إذا رأى أهل الجَنَّةِ الله عَزَّوَجَلَّ يُدركون من كيفية صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ بحسب ما يرون أم لا؟ مَسْأَلَة بين ابْن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ وجود الخِلاف فيها.

يَقُول ابْن تَيْمِيَّة: **"الَّذِينَ اتفقوا من أهل السُّنَّة وغيرهم عَلَىٰ أَن الْعِبَاد لم يعرفوا كُنْهَهُ فِي الدُّنْيَا، تنازعوا فِي إمكان ذَلِكَ وفِي حصول ذَلِكَ عند رؤيته فِي الْآخِرَة"**، الَّذِينَ اتفقوا من أهل السُّنَّة وغيرهم عَلَىٰ أَن الْعِبَاد لم يعرفوا كُنْهَهُ فِي الدُّنْيَا، إِذًا ثَمَّ اتفاق من أهل السُّنَّة وغيرهم عَلَىٰ أَن كُنْه صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ أمرٌ لا يُدرك فِي الدُّنْيَا، هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اتفقوا من أهل السُّنَّة ومن غيرهم اختلفوا فِي إمكان ذَلِكَ وحصول ذَلِكَ عند رؤيته فِي الْآخِرَة.

فكيفية صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ وكيفية ما أخبر الله بِهِ من نعيم الجَنَّة وما أخبر بِهِ من عذاب النَّار أمرٌ لا يُمكن أَن نعرفه؛ وفِي الْآخِرَة حقائق الجَنَّة تُعرف وحقائق النَّار تعرُف، واختلف أَهْل السُّنَّةِ وَالجَمَاعَة فِي من يرى الله عَزَّوَجَلَّ هل يُدرك من كيفية صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ بحسب ما يرى أم لا؟

الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ يُبين أَن كُنْه صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ من المُتشابه الَّذِي لا يُمكن لأحدٍ أَن يعرفه، فَقَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: أَحَدُهُمَا: **"حقيقي وَهُوَ ما لا يُمكِن أن يعلمه البشر كحقائق صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ، وإن كُنا نعلم معاني هَٰذِهِ الصِّفَات"**، فأهل السُّنَّة يعلمون المعاني ولكن يُفوضون الْعِلْم بالكيفية، فصِفَات الله لها كيفية نُفوض الْعِلْم بها.

ثُمَّ استدل بِقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه: ١١٠].

وَقوله تَعَالَىٰ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام: ١٠٣].

وهاتان الآيتان تدلان عَلَىٰ أننا لا يُمكن لنا أَن نُحيط بالله عِلْمًا، وَهَٰذَا يُفيد أننا لا نستطيع الإحاطة بكيفية صِفَات الله كُلها، فَهَٰذَا لا يُنافي أَن الْعِبَاد قَدْ يُدركون من كيفية صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ بحسب ما يرونه فِي الْآخِرَة.

قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَلهذا لما سُئِل الإِمَامُ مالك -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ عَنْ قوله تَعَالَىٰ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]، كيف اسْتَوَىٰ؟ قَالَ: **"الاستواء غَير مجهول، والكيف غَير معقول، والْإِيمَان به واجب، والسؤال عنه بِدَعة، وَهَٰذَا النوع لا يُسْأل عن استكشافه لتعذر الوصول إليه"**.

فالإِمَام مالك بين أَن المْعْنَى معلوم الاستواء له معنًى معلوم، وبين أَن الكيف غَير معقول لم يقل: لا كيف لاستواء الله، بل نفى عقل الكيف لم ينفِ وجود الكيف؛ إِذًا صِفَات الله لا كيفية ولكن لا نعرفها، هٰذَا هُوَ المُتشابه الحقيقي.

وَقَدْ ذكرت لكم أن السَّلَف اختلفوا في الوقف في قوله: ﴿هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وقف هُنَا بعض السَّلَف؛ ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، وقف هُنَا بعضُ السَّلَف.

فوقفان منقولان عَنْ السَّلَف، والمُتشابه الحقيقي الَّذِي لا يعلمه إِلَّا الله يُفهم من الوقف عَلَىٰ لفظ الجلالة: ﴿هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

إذا وقفنا عَلَىٰ لفظ الجلالة فَإِن المُتشابه هُوَ إدراك كيفيات صِفَات الله وما أخبر الله عَزَّوَجَلَّ بِهِ من نعيم الجَنَّة، وما أخبر الله عَزَّوَجَلَّ بِهِ من عذاب النَّار، هٰذَا واضح وَقَدْ بَيَّنْتُه قبل، وَقَدْ بَيَّنْتُ المْعْنَى عَلَىٰ الوقف الْثَّانِي.

قَالَ الشَّيْخُ: النوع الْثَّانِي: **"نِسبي وَهُوَ ما يكون مُشتبهًا عَلَىٰ بعض الناس دون بعض"**، إِذًا المُتشابه الحقيقي هُوَ الَّذِي خفي مَعْنَاهُ عَلَىٰ كُل الناس، وبهذا الاعتبار تكون آيات الصِّفَات من المُتشابه.

<u>النوع الْثَّانِي</u>: **"نِسبي وَهُوَ ما يكون مُشتبهًا عَلَىٰ بعض الناس دون بعض"**، هٰذَا باعتبار الوقف عَلَىٰ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، فَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْم يعلمون هٰذَا المُتشابه يعرفون هٰذَا المُتشابه بإرجاعه إِلَىٰ المُحكم.

قَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: **"فيكون مَعلومًا لِلرَّاسِخينَ فِي العِلْم دون غيرهم، وَهٰذَا النَوع يُسأل عن استكشافه وبيانه لإمكان الوصول إليه"**، إِذًا النوع اَلْأَوَّل لا يُسأل عَنْ

استكشافه لعدم إمكان الوصول إليه، أَمَّا هٰذَا المُتشابه يُسأل عَنْ استكشافه لإمكان الوصول إليه لأنه لا يُوجد في الْقُرْآن آية يخفى معناها عَنْ الْمُسْلِمِين كلهم، لَا بُدَّ أَن يُوجد في الْمُسْلِمِين من يعرف معناها، إذ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنزل هٰذَا الْقُرْآن هِداية للّخلق، وجهل بعض معاني الْقُرْآن يُنافي كونه هِدايةً للّخلق.

قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"إذ لا يوجد في الْقُرْآن شيءٌ لا يتبين مَعْنَاهُ لأحدٍ من الناس"**، ثُمَّ ذَكَرَ مجموعةً من الآيات تدل عَلَىٰ أَن الْقُرْآن هُدًى وَمَوْعِظَةً وَتِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْء، فَهٰذِه الأوصاف تدل عَلَىٰ تعذر عدم وجود عِلْم آيات الله عَزَّوَجَلَّ عند الْمُسْلِمِين عمومًا، لَا بُدَّ أَن يعلم من الْمُسْلِمِين ما استُشكِل من المُتشابه.

الآن الشَّيْخ بعد هٰذَا أخذ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ يُمثل للّمُتشابه النِسبي، والمُتشابه النِسبي قَدْ يكون في آيات الصِّفَات وَقَدْ يكون في غيره، فعندما يَقُول أهل الْعِلْم: آيات الصِّفَات لَيْسَت من المُتشابه يُريدون أَن آيات الصِّفَات لَيْسَت مِمَّا يُجهل مَعْنَاه، فآياتُ الصِّفَات معانيها بينة معلومة، وَهٰذَا لا يُنافي كون بعض الناس يخفى عَلَيْهِ الْمَعْنَى، الْمَعْنَى من حَيْثُ هُوَ معلوم ويُدركه أهل الْعِلْم وإن جهله من جهله.

قَالَ: **"وأمثلة هذا النوع كثيرة منها قوله تَعَالَىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]، حَيْثُ اشتبه عَلَىٰ أهل التعطيل ففهموا منه انتفاء الصِّفَات عن الله تَعَالَىٰ، وادعوا أن ثبوتها يستلزم المُماثلة، وأعرضوا عن الآيات الكثيرة الدَّالَّة عَلَىٰ ثبوت الصِّفَات له، وأن إثبات أصل الْمَعْنَى لا يستلزم المُماثلة".**

فَهِم أهل التعطيل أَن إثبات صِفَةٍ لله وإثبات الصِّفَة نفسها للّمخلوق يُفيد المُماثلة، ورأوا أَن هٰذِه الآية تُفيد أَن الله لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْء فنفوا الصِّفَات عَنْ الله عَزَّوَجَلَّ، وَهٰذَا فهمٌ غير صَحِيْح لهذِه الآية، إذ الله عَزَّوَجَلَّ الَّذِي نفى المُماثلة أثبت لنفسه صفاتٍ وأثبتها نفسها للّمخلوق.

فَهٰذَا يُفيد أَن إثبات الصِّفَات لله وإثبات نفس الصِّفَات للّمخلوق لا يَعْنِي مُماثلة صِفَة المخلوق للّخالق، إذ صِفَة الخالق مُضافةٌ إليه لائقةٌ بِهِ، وَصِفَة المخلوق مُضافةٌ إليه لائقةٌ بِهِ؛

بل إن إضافة الَصِّفَة المُعينة لمخلوقٍ مُعين وإضافة الَصِّفَة نفسها لمخلوقٍ غيره ما يُفيد مُشابهة المخلوق للّمخلوق.

فَإِذا تُصورِ أَن تُضاف صِفَةٌ لمخلوق وتُضاف الَصِّفَةُ نفسها لمخلوقٍ آخر ولا تحدث المُشابهة بينهما، فتصور ذَلِكَ في حق الله من باب أَوْلَى، وَهٰذَا معروف وأمثلته كثيرة فَيُقَال: للّبعير يدان وللّإِنْسَان يدان، ما يلزم من هٰذَا أَن تُماثل يدا البعير يدي الْإِنْسَان.

فالَصِّفَةُ الواحدة أُضيفت لمخلوق وأُضيفت لمخلوقٍ آخر ولم تتحقق المُماثلة؛ فَحِيْنَئِذٍ إذا أضفنا لله عَزَّوَجَلَّ صِفَةً مُعينة وأضفنا للّمخلوق صِفَةً مُعينة فَإِن هٰذِه الإضافة لا تقتضي المُماثلة من باب أولى.

قَالَ: ومنها قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ۝٩٣﴾ [النساء: ٩٣]، **"حَيْثُ اشبته عَلَىٰ الوعيدية ففهموا منه أن قاتل المُؤْمِنِ عمدًا مُخلَدٌ في النَّار، وطردوا ذَلِكَ في جميع أصحاب الْكَبَائِر، وأعرضوا عن الآيات الدالة عَلَىٰ أن كُل ذنبٍ دون الشِّرْك فهو تحت مشيئة الله تَعَالَىٰ".**

هٰذِه الآية اتخذها الوعيدية دليلًا يُقيمون عَلَيْهِ باطلهم في أَن صاحب الكبيرة مُخلدٌ في النَّار، وعندما نَقُول: الوعيدية فَإِن هٰذَا اللَّفْظ يشمل الْخَوَارِج والمُعْتَزِلَة، فالْخَوَارِج والمُعْتَزِلَةُ يحكمون عَلَىٰ صاحب الكبيرة بالخلودِ في النَّار.

وَمِمَّا يستدلون بِهِ هٰذِه الآية فيقولون: الله عَزَّوَجَلَّ حَكم عَلَىٰ القاتل بِالنَّارِ بل بالخلود في النَّار، وَهٰذَا شأن الْكُفَّار هم الَّذِينَ يخلدون في النَّار، وَهٰذِه أجاب عنها أهل الْعِلْم وَهُنَاكْ آية غيرها تُفيد نفس المَعْنَى.

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِى يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾﴾ [البقرة: ٢٧٥].

فتلك الآية تُفيد أَن القاتل المُتعمد خالدٌ في النَّار، وهذه الآية تُفيد أَن المُرابي خالدٌ في النَّار، فكيف فَهِم أهل السُّنَّة هٰذِه الآيات؟ أهل السُّنَّة يرون أَن المعاصي وإن ارتكبها الْعَبْدُ مُتعمدًا فَإِنَّهَا لا تستوجب التخليد في النَّار ما لم تبلغ الْكُفْر أو الشِّرْك لقوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، واللهُ عَزَّوَجَلَّ جعل عِقاب الْكَافِر الخلود في النَّار.

فكيف فَهِموا هٰذِه الآيات؟ فهم أهل السُّنَّة لهِذِه الآيات يُظهَر ويُبين ببيان أقوالهم، وأنا سأقتصر عَلَىٰ قولٍ واحد هُوَ واللهُ أَعْلَم أقواها وَهُوَ: أَن كُل وعيدٍ جاء في الْقُرْآن أو السُّنَّة فَإِنَّهُ لا يتحقق في المُعين إِلَّا بتوفر الشروط وانتفاء الموانع.

فاللهُ عَزَّوَجَلَّ ذَكَرَ هٰذَا الوعيد لمن يقتل مُتعمدًا فدل عَلَىٰ أن القتل مُتعمدًا يقتضي الخلود في النَّار؛ ولكن ثَمَّ مانع من موانع التخليد وُجدت في المُؤْمِن وَهُوَ التَّوْحِيد، فالتَّوْحِيد مانعٌ من موانع تحقق هٰذَا الوعيد في أعيان المُوحدين.

إِذًا نَقُول: هٰذَا وعيد وكُل وعيدٍ لا يتحقق في الأعيان إِلَّا بتوفر شروطه وانتفاء موانعه، والتَّوْحِيد مانعٌ من موانع تخليد المُوحدين في النَّار، هٰذَا الجواب ذكره جَمْعٌ من أهل الْعِلْم ومن المُفسرين المُعاصرين ذكره الشَّيْخ/ السِعدي ونصره، والشَّيْخ/ مُحَمَّد بْنَ صالح العُثيمين.

قَالَ الشَّيْخ: ومنها قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِى كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [الحج: ٧٠]، **"حَيْثُ اشتبه عَلَىٰ الجبرية ففهموا منه أن الْعَبْد مَجبورٌ عَلَىٰ عَمله، وادعوا أَنَّهُ لَيْسَ له إرادة ولا قُدرة عَلَيْهِ، وأعرضوا عن**

الآيات الدالة عَلَىٰ أن للّعَبْد إرادةً وقُدرة، وأن فِعْل الْعَبْد نوعان: اختياري، وغيرُ اختياري".

هٰذِه الآية تُفيد عِلْم الله عَزَّوَجَلَّ بكُل شيء وأن كُل ذَٰلِكم مكتوبٌ فِي اللوح المحفوظ، فالجبرية لم يفهموا التوفيق بين الْكِتَابة وبين كون الْعَبْد مُخيرًا غَير مجبور، فزعموا أَن عِلْم الله وكتابته تُنافيان كون الْعَبْد مُخيرًا فِيمَا يأتي ويترك.

وَهٰذَا تصورٌ ناقص، فَهٰذَا الْقُرْآن أُنزل عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين للّأُمة فِي أَحَادِيْث كثيرة مُفيدة أَن الْعَبْد له قُدرة وله اختيار، فكتاب الله عَزَّوَجَلَّ لا يُفيد أَن الْعَبْد لا قُدرة ولا اختيار له.

فاللّهُ عَزَّوَجَلَّ عَلِم كُل شيء وكتب ما هُوَ كائن إِلَىٰ يوم القيامة، وشاء كُل ما يقع سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وخلق الخلق وفق عِلْمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وحِكْمَته، فكُل ما يقع فِي الكون فاللّهُ عَزَّوَجَلَّ عالمٌ بِهِ والله عَزَّوَجَلَّ كاتبٌ له، والله عَزَّوَجَلَّ مُريدٌ له، والله عَزَّوَجَلَّ خالقٌ له.

وَهٰذَا كُله لا يَعْنِي أَن الْعَبْد لا مشيئة له ولا اختيار، إذ الله عَزَّوَجَلَّ ينسب للّعَبْد الأفعال يُضيفها إِلَىٰ الْعَبْد، فَهٰذَا يدل عَلَىٰ أَن الْعَبْد كاسب، والله عَزَّوَجَلَّ خلق فِي الْعَبْد قُدرةً تامة، وجعل له مشيئةً جازمة، فكُل إنسانٍ يفعل الْفِعْل يعلم أَنَّهُ فَعَل الْفِعْل بقُدرته ومشيئته.

فلا مُنافاة بين كون الله عَلِم وكتب وخلق وشاء، وبين كون للّعَبْد مشيئةً وقُدرةً يُوجد بهما الْفِعْل، والواحد مِنَّا يُفرق بين فِعْله الاختياري وفِعْله غَير الاختياري، فأفعالنا اختيارية بينما لو دفع الْإِنْسَان واحدًا مِنَّا فألقاه من جبلٍ أو غَير ذَٰلِكَ فَهٰذَا فُعِل بِهِ هٰذَا الْفِعْل ولا اختيار له.

فَفَرقٌ بين من يُسقط نفسه من جبل وبين من يدفعه الآَخَر فيسقط من الجبل، يعلم أَن هٰذَا فِعْلٌ فَعله بِقُدرته ومشيئته وَهٰذَا فِعْلٌ فُعِل بِهِ، وَهٰذَا أمر معروف مشهور وبحثه فِي كُتب المُعتقد، وَهٰذَا الإيجاز يُناسب بإذْن الله عَزَّوَجَلَّ مثل هٰذَا المتن، فَهٰذِه الآية آية غَير مُشكلِة لا تُعارض الآيات الَّتِي أثبت للّعَبْد مشيئةُ وقُدرة.

قَالَ: "وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ أصحاب العقول يعرفون كيف يُخرِجون هٰذِهِ الآيات المُتشابهة إِلَىٰ معنًى يتلاءم مع الآيات الأخرى، فيبقى الْقُرْآن كُله مُحكمًا لا اشتباه فيه"، إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

ثُمَّ بين الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- الحِكْمَة في تنوع الْقُرْآن إِلَىٰ مُحكم ومُتشابه، فَقَالَ: "لو كان الْقُرْآن كُله مُحكمًا لفاتت الْحِكْمَةُ من الاختبار به تَصديقًا وعملًا لظهور مَعْنَاهُ"، فلو كان الْقُرْآن كُله مُحكمًا لما ظهر اختبار الناس بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ، فجعل الله عَزَّوَجَلَّ من الْقُرْآن آياتٍ مُتشابهات ليظهر صِدق الصادقين وليظهر كذب الكاذبين، ليظهر المُؤْمِنون المُصدقون بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وليظهر من في قلبه مرض فيتبع المُتشابه ليُحرف آيات الله وليُحرف الْأَحْكَام الدَّالَّة عليها آياتُ الله عَزَّوَجَلَّ.

قَالَ: "ولو كان كُله مُتشابهًا لفات كونه بيانًا"، فجعله الله حِينَئِذٍ منه آياتٌ مُحكمات ومنه آياتٌ مُتشابهات.

"موهم التعارض في الْقُرْآن: التعارض في الْقُرْآن أن تتقابل آيتان، بحَيْثُ يمنع مدلول إحداهما مدلول الأُخرى، مثل أن تكون إحداهما مُثبته لشيء والأُخرى نافية فيه"، هٰذَا المبحث في تعارض الْقُرْآن ذكره الشَّيْخ بعد مبحث المُتشابه والمُحكم.

في الْقُرْآن آيات ظاهرها التعارض لا يُوجد في الْقُرْآن آيات يُعارض بعضها بعضًا حقيقةً؛ وَإِنَّمَا هٰذَا التعارض في الظاهر فِيمَا يظهر لبعض الناس، فيكون هٰذَا من المُتشابه النِسبي، وأهل الْعِلْم يعرفون كيف يُوفقون بين هٰذَا وَهٰذَا.

والشَّيْخ بين معنى التعارض حَيْثُ قَالَ: "بحَيْثُ يمنع مدلول إحداهما مدلول الأُخرى"، فَهٰذِهِ الآيَةُ تُفيد معنًى الآية الأُخرى تمنع مدلول هٰذِهِ الآية الأُوْلَىٰ، وسيُبين الشَّيْخ أمثلة، وسنوضحها.

قَالَ: "مثل أن تكون إحداهما مُثبته لشيء والأُخرى نافية فيه، ولا يُمكن أن يقع التعارض بين آيتين مدلولهما خبري، لأنه يلزم كون إحداهما كَذبًا، وَهُوَ مُستحيلٌ في أخبار الله تَعَالَىٰ"، وَهٰذَا قَدْ بَيَّنَّاه قبل وأن الْقُرْآن مُتشابهٌ يُصدِق بعضه بعضًا.

هٰذَا التَّشَابُه العام وَهُوَ أن الْقُرْآن يُصدق بعضه بعضًا، فيمتنع أَن يُوجد التعارض بين آيتين مدلولهما خبري، إذ هٰذَا يُفيد مُعارضة الآية الأُوْلَى للآية الأُخرى وتكذيب الآية للآية، والْقُرْآن بلغ في الصِدق الكمال.

قَالَ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾ [النساء: ٨٧]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء: ١٢٢].

"ولا يُمكن أن يقع التعارض بين آيتين مدلولهما حُكمي؛ لِأَنَّ الأخيرة منهما ناسخة للأُوْلَى"، إذا لم نستطع أَن نُوفق بين آيتين مدلولهما حُكمي فَحِيْنَئِذٍ نحكم بأن الآية المُتأخرة نسخت الآية المُتقدمة.

إِذًا لا يُمكن أَن يُوجد التعارض الَّذِي لا توفيق فيه بين آيتين مدلولهما خبري، والآيتان اللّتان مدلولهما حُكمي إن وُجد تعارضٌ لا نستطيع أَن نُوفق فيه فَحِيْنَئِذٍ نعلم أَن الآية المُتأخرة نَاسخةٌ للآية المُتقدمة.

قَالَ: **"وإذا رأيت ما يُوهِم التعارض من ذَلِكَ، فحاول الجمع بينهما"**، ومُحاولة الجمع تكون بالنظر في كلام أهل الْعِلْم، فأهل الْعِلْم تكلموا في هٰذَا الباب وأفردوه بالتصنيف، فَهٰذَا الباب تجده في كُتب التَّفْسِير يُنبهون أَن هٰذِه الآية رُبَمَا يُفهم أَن الآية الأخرى تُعارضها فَيُوفقون، وَأَيْضًا قَدْ أُفردت كُتبٌ في هٰذَا الموضوع.

وَأَيْضًا تجد هٰذَا في كُتب الْفُقَهَاء إذا الآياتُ الَّتِي تدل عَلَىٰ الْأَحْكَام يعتني الفُقَهَاء بإيرادها في كتب الْفِقْه، فيذكرون الحُكم المُفاد من الآية ثُمَّ يُبينون أن آيةً أخرى قَدْ نسختها، فَهٰذَا الباب بابٌ كتب فيه أهل الْعِلْم وخدموه، فَحِيْنَئِذٍ أنت تنظر فِيمَا قَالَ أهل وتصدر عَنْ أقوالهم.

قَالَ: **"فَإِن لم يتبين لك وجب عليك التوقف"**، إذا ما تبين لك بعد أَن اجتهدت في نظر أهل الْعِلْم فتوقف: **"وتَكِل الأمر إِلَىٰ عالمه، وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاء** رَحِمَهُمُ اللَّهُ **تَعَالَىٰ أمثلةً كثيرة لما يُوهم التعارض، بينوا الجمع في ذَلِكَ، ومن أجمع ما رأيت في هٰذَا الموضوع كِتَاب (دفع**

إيهام الاضطراب عن أيّ الْكِتَاب) للشَّيْخ/ مُحَمَّد الأمين الشنقيطي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ"، كِتَاب معروف.

(اَلمَتن)

قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: فمن أمثلة ذَلِكَ قوله تَعَالَىٰ فِي الْقُرْآن: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: ٢]، وقوله فيه: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِى أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فجعل هِداية الْقُرْآن فِي الآية الأُوْلَى خاصةً بالمُتقين، وفي الثَّانِيَة عامةً للناس، والجمع بينهما أن الهداية فِي الأُوْلَى هداية التوفيق والانتفاع، والهداية فِي الثَّانِيَة هِداية التبيان والإرشاد.

ونظير هاتين الآيتين قوله تَعَالَىٰ فِي الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِى مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وقوله فيه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝٥٢﴾ [الشورى: ٥٢]، فالأُوْلَى هِداية التوفيق وَالثَّانية هِداية التبيين.

(اَلشَرح)

إِذًا هٰذَا المِثَال اَلْأَوَّل وَهُوَ: أَن الله عَزَّوَجَلَّ ذَكَرَ أَن الْقُرْآن هُدًى لِلنَّاسِ، وَذَكَرَ فِي آيةٍ أخرى: ﴿الم ۝١ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: ١، ٢] فكيف نُوفق بين كونه هُدًى لِلنَّاسِ وبين كونه هُدًى لِلْمُتَّقِين؟

العُلَمَاء لهم كلامٌ فِي هٰذَا، افتح التفاسير الَّتِي بُسِط فيها القول تجد أنهم عند قوله تَعَالَىٰ: ﴿الم ۝١ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: ١، ٢] يذكرون هٰذَا الإشكال ويُوضحونه ويُبينونه.

قبل أَن أُبين كلام الشَّيْخ لَا بُدَّ أَن أُبين نوعي الهِداية ومعنى نَوعي الهِداية لنفهم كلام الشَّيْخ، الهِدايةُ نوعان:

الهداية الأُوْلَىٰ: هِداية الدلالة والإرشاد؛ وَهٰذِه ثابتةٌ لله عَزَّوَجَلَّ إذ الله عَزَّوَجَلَّ أنزل كِتَابه هُدًى وأرسل رُسُله ليهدوا الخلق، فدلنا الله عَزَّوَجَلَّ وأرشدنا إِلَىٰ الخير سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وثابتةٌ لكتاب الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، وثابتةٌ لِلّأَنْبياء ومنهم النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝٥٢﴾ [الشورى: ٥٢].

هٰذِه الهِداية بمعنى الإرشاد والدلالة، فَهٰذِه هِدايةٌ لا تستلزم الاهتداء، فالْأَنْبِيَاء يُرشدوننا إِلَىٰ الخيرات ورُبَمَا نفعل بعضها ونترك بعضها، إِذًا إرشادهم ما يستلزمُ اهتداء من أرشدوا، الْقُرْآن يهدي: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، فيقرأ الْإِنْسَان أوامر الْقُرْآن ثُمَّ لا يمتثلُها إِذًا هٰذِه هِدايةٌ لا تستلزم الاهتداء.

الهدايةُ الثَّانِيَة: هِداية التوفيق والإلهام؛ وَهِيَ بأن يجعل الله عَزَّوَجَلَّ الْعَبْد يفعل الأوامر يترك النواهي يخلق الله عَزَّوَجَلَّ الهِداية في قلبه، أنت تُرشد الْإِنْسَان لعملٍ صالح ثُمَّ تجده بعد أَن أرشدته لا يعمل لِأَنَّ الله لم يخلق الهِداية في قلبه، وتُرشد غيره فيعمل لِأَنَّ الله عَزَّوَجَلَّ خلق الهِداية في قلبه فجعله مُستجيبًا لدلالتك وإرشادك.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧]، هداهم الله هِداية تبيين لم يهدهم هِداية توفيق وإلهام، هل الْقُرْآن يخلق الهِداية في قلب المُهتدي؟ أبدًا، الْقُرْآن ما يخلق الهِداية في قلب المُهتدي.

إِذًا الشَّيْخ عندما وفق قَالَ: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، وهُدًى لِلّناس هٰذِه هِداية دلالة وإرشاد الهِداية العامة.

قَالَ: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: ٢]، الهِداية الخاصة هل يُريد الشَّيْخ أَنَّ الْقُرْآن نفسه يهدي الهِداية الخاصة؟ لا، يُريد أَنَّ الله يهدي الناس بالْقُرْآن، فَهٰذِه الآية كقوله تَعَالَىٰ: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦]، فَهُدًى لِلْمُتَّقِينَ أي يَهْدِي بِهِ اللَّهُ الْمُتَّقِينَ.

عَلَيْنَا أَن نفهم هٰذَا جيدًا لِأَنَّ الْقُرْآن لا يهدي الهِداية الخاصة، وَإِنَّمَا يهدي اللهُ بالْقُرْآن الهِداية الخاصة، كما قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦].

ومن العُلَمَاء الَّذِينَ نصوا عَلَىٰ أن الهِداية في قوله تعَالَىٰ: ﴿الم ۝١ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: ١، ٢] الهِداية الخاصة ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواضع، فبين أَن هٰذِه الهِداية الهِداية الخاصة.

حَيْثُ قَالَ: "وَحَيْثُ عُمِّمَ فَالْجَمِيعُ مُشْتَرِكُونَ فِي الْإِنْذَارِ الَّذِي قَامَتْ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَى الْخَلْقِ سَوَاءٌ قَبِلُوا أَوْ لَمْ يَقْبَلُوا، وَهَذَا هُوَ الْهُدَى الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧]، فَالْهُدَى هُنَا هُوَ الْبَيَانُ وَالدَّلَالَةُ وَالْإِرْشَادُ الْعَامُّ الْمُشْتَرَكُ؛ وَهُوَ كَالْإِنْذَارِ الْعَامِّ وَالتَّذْكِيرِ الْعَامِّ.

وَهُنَا قَدْ هَدَى الْمُتَّقِينَ وَغَيْرَهُمْ كَمَا قَالَ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ۝٧﴾ [الرعد: ٧]، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: ٦]، فَالْمَطْلُوبُ الْهُدَى الْخَاصُّ التَّامُّ الَّذِي يَحْصُلُ مَعَهُ الِاهْتِدَاءُ كَقَوْلِهِ: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: ٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦]، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ". إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

ثُمَّ بين الشَّيْخ مِثَالًا آخر يُشبه المِثَال الْأَوَّل: وَهُوَ أَن الله عَزَّوَجَلَّ قَدْ أثبت الهِداية للنَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ نفى الهِداية عَنْ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأثبت الهِداية في قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝٥٢﴾ [الشورى: ٥٢]،ونفى الهِداية في قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦].

فالهِدايةُ المُثبتة غير الهِداية المَنفية، الهِداية المُثبتة هِيَ هِداية الدلالة والإرشاد، والهِداية المَنفية هِيَ هِداية التوفيق والإلهام، وَهٰذَا نوعٌ من أنواع التعارض قَالَ الشَّيْخ: "مثل أن تكون إحداهما مُثبتة للشيء والأُخرى نافية له"، هٰذَا المِثَال الْأَوَّل.

<u>المِثَال الثَّاني</u> : قَالَ: ومن أمثلة ذَلِكَ قوله تعَالَىٰ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وقوله: ﴿فَلَا

تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الشعراء: ٢١٣]، وقوله: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ ۝١٠١﴾ [هود: ١٠١].

"ففي الآيتين اَلْأَوَّلين نفي الألوهية عما سِوى الله تَعَالَىٰ وفي الأُخريين إثبات الألوهية لغيره، والجمع بين ذَلِكَ أن الألوهية الخاصة بالله عَزَّوَجَلَّ هِيَ الألوهية الحق، وأن المُثبَتة لغيره هِيَ الألوهية الباطلة"؛ لقوله تعَالَىٰ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ۝٦٢﴾ [الحج: ٦٢]، إِذًا الله عَزَّوَجَلَّ نفى الألوهية وأثبتها نفى الألوهية عَنْ غيره وأثبتها، فَالنَفيُ نفي الألوهية الحق والإثباتُ إثباتٌ لأّلوهيةٍ باطلة.

قَالَ: ومن أمثلة ذَلِكَ قوله تعَالَىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]؛ وقوله: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ۝١٦﴾ [الإسراء: ١٦].

ففي الآية الأُولَى نفى أن يأمر الله تَعَالَىٰ بِالْفَحْشَاء، وظاهرُ الثَّانِيَة أن الله تَعَالَىٰ يأمر بما هو فِسق؛ والجَمع بينهما أن الأمر في الآية الأُولَى هُوَ الأمر الشَّرْعِيّ، والله تَعَالَىٰ لا يأمر شرعًا بِالْفَحْشَاء لقوله تعَالَىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: ٩٠].

والأمر في الآية الثَّانِيَة: هُوَ الأمر الكوني، واللهُ تعَالَىٰ يأمر كونًا بما شاء حسب ما تقتضيه حِكْمَته لقوله تعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ۝٨٢﴾ [يس: ٨٢]، ومن رام زيادة أمثلة فليرجع إِلَىٰ كِتَاب الشَّيْخ/ الشنقيطي المُشار إليه آنفًا.

لله عَزَّوَجَلَّ صِفَات تنقسم إِلَىٰ قسمين:

شرعي.

وكوني.

فإذن الله شرعي وكوني، وأمر الله عَزَّوَجَلَّ شرعي وكوني، وإرسال الله عَزَّوَجَلَّ شرعي وكوني، وكلام الله عَزَّوَجَلَّ شرعي وكوني، وضبط هٰذِه الصِّفَات الَّتِي يُقَال فيها: إنها تنقسم

إِلَىٰ شرعي وكوني مُهم جِدًّا، إذ بضبطها تُفهم الآيات والأَحَادِيْث وبعدم ضبطها يُوجد الإشكال والاضطراب، ولاحظتم هُنَا كيف أَن التفريق بين الأمر الشَّرْعِيّ والأمر الكَوني حل هٰذَا الإشكال.

الأمر الكوني؛ ما أمر الله عَزَّوَجَلَّ بِهِ كَونًا فَلَا بُدَّ أَن يقع، والله عَزَّوَجَلَّ لا يختص أمرهُ الكَوني بِمَا يُحب فيأمر الله عَزَّوَجَلَّ كونًا بما يحب وبما لا يحب.

وَأَمَّا الأمر الشَّرْعِي؛ فقد يقع وَقَدْ لا يقع فاللهُ أمر الناس كُلهم بالْعِبَادَة ولم يعبد الله عَزَّوَجَلَّ إِلَّا الناسُ كُلهم، والأمر الشَّرْعِي لا يكون إِلَّا بِمَا يُحب سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

فقوله: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، أي لا يأمر أمرًا شرعيًا بِالْفَحْشَاء، وَأَمَّا الأمر الكوني فقد يأمر الله عَزَّوَجَلَّ بِمَا لا يُحب، فَحِيْنَئِذٍ لا نستشكل قوله: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦]، أمرنا أي أمرناهم أمرًا كونيًا.

شَيْخ الإِسْلَام -رَحِمَهُٱللَّهُ- مِمن قسم هٰذَا التقسيم فَقَالَ في الأمر الكوني: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [النحل: ٤٠]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ ﴿٥٠﴾﴾ [القمر: ٥٠]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا﴾ [يونس: ٢٤].

وَأَمَّا الأمر الدِّيني فَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

قَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُٱللَّهُ: "القَسَم: القَسَمُ: بفتح القاف والسين اليمين، وَهُوَ: تأكيدُ الشيء بذكر مُعَظَّم بالواو، أو إحدى أخواتها"، بين الشَّيْخ في هٰذَا القَدْر من كلامه معنى القَسَم لُّغَةً واصطلاحًا.

فالقَسَم لُّغَةً: اليمين.

واصطلاحًا: هُوَ توكيد الشيء بِذِكر مُعظّم.

فمن أراد أَن يُوكِد شَيْئًا فَإِنَّهُ يُقسم بمُعظمٍ، فيقول مَثَلًا مُؤكدًا أَن عِلْم علوم الْقُرْآن نافعٌ، يَقُول: والله إن عِلْم علوم الْقُرْآن نافعٌ، فأكد ما أراد بذِكر مُعظّم حالفًا بِهِ بحرفٍ من حروف القَسَم وَهُوَ الواو.

وَقَدْ بَيَّنْتُ الشَّرِيعَةُ أَن المُقسم بِهِ لا يكون إِلَّا الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فَهٰذَا هُوَ القَسم المشروع وما سِواه قسمٌ ممنوع، فَالنَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ سَمِعَ عُمَر بْنَ الْخَطَّابِ -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في رَكبٍ يحلف بأبيه، فَقَالَ النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أَلا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت**»، يَقُول عُمَرُ بْنَ الْخَطَّابِ: "**فَلا والله مَا حَلَفْتُ بِهَا ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا** ".

أي لم يحلف عُمَر بْنَ الْخَطَّابِ بغير الله بعد أَن سَمِعَ هٰذَا من النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ ولم ينقل فِي كلامه عَنْ غيره بِأَنَّهُ قَدْ حلف بغير الله.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فقد أشرك**».

واتفق السَّلَف عَلَىٰ كراهية الحلف بغير الله، وَإِنَّمَا وُجِد الخِلاف فِي حُكم الحلف بغير الله أهو مكروهٌ أم مُحرم؟ والصَّحِيْح: أَنَّهُ مُحرم بل هُوَ شِرْكٌ أصغر، وَوُجِد خِلاف فِي القسم بالنَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فيرى الحنابلة أَن اليمين بالنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يمينٌ مُنعقدة، وناقش شَيْخ الإِسْلَام -رَحِمَهُٱللَّهُ ما ذهب إليه الحنابلة وبين ضَعْفه.

فالحلف لا يكون إِلَّا بالله والحلف بغير الله مُحرم، والحلف بغير الله شِرْكٌ أصغر، والسَّلَف اتفقوا عَلَىٰ كراهية الحلف وَإِنَّمَا اختلفوا فيه هل هُوَ مُحرم أم مكروه؟ وَوُجِد خِلاف فِي الحلف النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فذهب الحنابلة إِلَىٰ أَن اليمين بالنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مُنعقدة والصَّحِيْح أنها غير مُنعقدة وأنها شِرْك، إذ لا يُوجد دليلٌ يخص تجويز الحلف بالنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وأحب هُنَا أَن أنقل كلام شَيْخ الإِسْلَام قَالَ شَيْخ الإِسْلَام: "**أَمَّا الحلف بغير الله: فقد صَحّت عَنْ النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الأَحَادِيْثُ بِالنَّهْي عنه والتغليظ فيه**"، فروى ابن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أن النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ سَمِعَ عُمَر وَهُوَ يحلف بأبيه فَقَالَ: « **إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ**

تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فمن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت»، أخرجه البُخَارِيّ وَمُسْلِم في (الصَّحِيْحَيْنِ).

إِلَىٰ أَن قَالَ: وعن عُمَر -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لا وأبي؛ فَقَالَ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «مَه! فَإِنَّهُ من حَلّف بشيءٍ دون الله فقد أشرك»، رواه الإِمَام أحمد في مُسنده.

قَالَ -رَحِمَهُٱللَّهُ: "وَقَدْ اتفق العُلَمَاء -فيما نعلم- من الصَّحَابَة والتابعين والأئمة عَلَىٰ كراهة الحَلِف بغير الله، وَالنَّهْي عنه، وأن اليمين لا تنعقد، ولا يجب فيه كفارة إذا حَنّث، إِلَّا أنهم اختلفوا فِيمَا إذا حلف برسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ خاصة".

"ثُمَّ من أصحاب الأئمة من قَالَ: يُكره الحَلِف بغير الله تنزيهًا ولا يُحَرُم، وقطع الباقون بأنه حرام، وَهٰذَا هو الصواب؛ لِأَنَّ النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أخبر أن الله ينهانا عنه، وما نهانا الله عنه فهو حرام، إِلَّا أن يقوم دليلٌ عَلَىٰ أنه تَنزيه، وأخبر أن هذا شِرْكٌ وكُفر، وكُل ما سُمِي كُفرًا وشِرْكًا فأقل درجاته أن يكون حرامًا".

"وإنما سماه شِرْكًا؛ لِأَنَّ الحلف بغير الله إنما يكون بالمعبود، فمن حلف بغير الله فقد جعل لله نِدًّا، فَإِن فَعل هٰذَا مُعتقدًا لعبادته فهو كافر، وإن لم يكن مُعتقدًا فهو مُشرِكٌ في القول دون الشِّرْك الأكبر الَّذِي ينقل عَنْ الْمِلَّة، كما قَالُوا: شِرْكٌ دون شِرْك".

فالشَّيْخ -رَحِمَهُٱللَّهُ بين الْأَدِلَّة عَلَىٰ النَّهْي عَنْ الحلف بغير الله، وبين اتفاق السَّلَف عَلَىٰ كراهية الحلف واختلافهم أهُوَ حرامٌ أم مكروه، ورجح أَنَّهُ مُحرم وأَنَّهُ شِرْكٌ وبين كونه شِرْكًا أصغر لا شِرْكًا أكبر، إِلَّا أَن يعتقد الحالفُ تجويز عِبَادَة المحلوف بِهِ فَحِيْنَئِذٍ يكون شِرْكًا أكبر.

وجَمعٌ من أهل الْعِلْم بينوا أَيْضًا أَنَّهُ يكون شِرْكًا أكبر إذا اعتقد أَن المحلوف بِهِ مُساوٍ لله عَزَّوَجَلَّ في الْقَدْر والعظمة.

بعد أَن بين معنى القَسَم لُغَةً واصطلاحًا، بين حروف القَسَم، وبين أحكامًا تتعلق بالقَسَم بالواو وأحكامًا تتعلق بالقَسَم بأخواتها، مع بيان الأمثلة فنقرأ كلامه.

قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: "وأدواته ثلاث: الواو - مِثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣]، ويُحذَف معها العامل وجوبًا، ولا يليها إِلَّا اسمٌ ظاهر".

"والباء - مثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ۝١﴾ [القيامة: ١]، وَيَجُوز معها ذِكر العامل كما في هذا المِثَال، ويجوز حذفه كقوله تَعَالَىٰ عن إبليس: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨٢﴾ [ص: ٨٢]، وَيَجُوز أن يليها اسمٌ ظاهر كما مَثلنا، وأن يليها ضمير كما في قولك: الله ربي وبه أحلف لينصرن المُؤمِنِيْنَ".

"والتاء - مثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ ۝٥٦﴾ [النحل: ٥٦]، ويُحذَف معها العامل وجوبًا، ولا يليها إِلَّا اسمُ الله، أو رَبِّ مثل: تَرب الكعبة لأحجن إِنْ شَاءَ اللهُ".

هٰذَا الْكَلَام كلامٌ مُهم، وأحب أَن أُنبه لشيء وَهُوَ أَن الْأَحْكَام الَّتِي سيذكرها الشَّيْخُ في هٰذَا الموضوع لَيْسَت هٰذِه الْأَحْكَام كُلها وردت لها أمثلة في الْقُرْآن، فليس كُل ما يذكر من أحكام القَسم تجد له مِثَالًا في كِتَاب الله.

فالشَّيْخُ توسع في بيان أحكام القَسم ليفهم الطالبُ ما جاء في كِتَاب الله وما لم يأتِ منه في كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ.

الأداةُ الأُوْلَىٰ: مثل الشَّيْخُ للقَسم بالواو بقوله تَعَالَىٰ: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣]، فالواو واو القَسم وَرَبِّ المُقسم بِهِ وجواب القَسم إِنَّهُ لَحَق.

وَذَكَرَ الشَّيْخ حُكمين يتعلقان بالقَسم بالواو:

الحُكم الْأَوَّل: في قوله: "ويُحذَف معها العامل وجوبًا"، أي يجبُ حذفُ فِعل القَسَم إن كان حرفُ القَسَم الواو، فلا يَجُوز لُغَةً أَن تَقُول: أقسم والله لأذهبن إِلَىٰ المسجد، فلا يَجُوز ذِكرُ فِعْل القَسَم ولكن تَقُول: والله لأذهبن إِلَىٰ المسجد.

الحُكم الثَّانِي قَالَ: "ولا يليها إِلَّا اسمٌ ظاهر"، هٰذَا الحُكم الثَّانِي من الْأَحْكَام المُتعلقة بالقَسم بالواو، فالواو لا يليها إِلَّا اسمٌ ظاهر فلا يليها ضمير، فتقول: والله، والرحمنِ،

وَرَبِّ الْبيت، والْقُرْآن، ولا يلي الواو إِلَّا الاسم الظاهر بِخلاف الباء اللهُ أُقْسِمُ بِهِ الباء يليها الضمير؛ أَمَّا الواو فلا يليها إِلَّا اسمٌ ظاهر.

إِذًا الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بين أن الواو حرفُ قَسمٍ وضرب مِثالًا وَذَكَرَ حُكمين يتعلقان بالحَلِف بالواو، ثُمَّ تكَلَّمَ عَنْ أخواتها فابتدأ بالباء فذكر مِثالًا للّباء فَقَالَ: "**والباء – مثل قوله تَعَالَىٰ**: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ۝١﴾ [القيامة: ١]"، أُقْسِمُ فِعْل القَسم وهو العامل، بِيَوْم الباء حرف القَسم، يَوْمِ المُقسم بِهِ، جواب القَسَم محذوف وَسَيَأْتِي الْكَلَام عَنْ حذف جواب القَسَم بشيءٍ من التفصيل.

قَالَ مُبينًا أحكامًا تتعلق بالقَسم بالباء: "**وَيَجُوز معها ذِكر العامل كما في هذا المِثَال**"، هٰذَا الحُكم اَلْأَوَّل: وَهُوَ أن الباء بخِلاف الواو، الواو لا يَجُوز معها ذِكرُ فِعْلِ القَسَم الَّذِي هُوَ العامل؛ أَمَّا الباء فيَجُوز معها ذَكَرَ العامل كما في قوله تَعَالَىٰ: ﴿أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ۝١﴾ [القيامة: ١].

<u>وبين الحُكم الثَّانِي من الْأَحْكَام المُتعلقة بالقَسَم بالباء بقوله</u>: "**ويَجُوز حذفه**"، أي العامل كقوله تَعَالَىٰ عن إبليس: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨٢﴾ [ص: ٨٢]، لم يقل: أحلفُ بِعِزَّتِكَ، لم يقل: أُقْسِمُ بِعِزَّتِكَ فحذف العامل، فالباءُ يَجُوز معها ذِكر العامل ويَجُوز حذفه؛ أَمَّا الواوُ فلا يَجُوز معها ذِكر العامل.

<u>ثُمَّ ذَكَرَ الحُكم الثَّالِث من الْأَحْكَام المُتعلقةِ بالقَسَم بالباء فَقَالَ</u>: "**وَيَجُوز أن يليها اسمٌ ظاهر كما مَثلنا، وأن يليها ضميرٌ كما في قولك: الله ربي وبه أحلف لينصرن المُؤْمِنِيْنَ**"، هٰذَا حُكمٌ آخر تُخالف فيه الباء الواو، فالواو لا يليها اسمٌ مُضمر وَإِنَّمَا يليها اسمٌ ظاهر، وَأَمَّا الباء فيليها اسمٌ مُضمر واسمٌ ظاهر.

<u>ثُمَّ انتقل للّكَلَام عَنْ التاء فَقَالَ</u>: **والتاء – مثل قوله تَعَالَىٰ**: ﴿تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ۝٥٦﴾ [النحل: ٥٦]، فالتاءُ حرف القَسم والله المُقسم بِهِ ولَتُسْأَلُنَّ جواب القَسم.

<u>ثُمَّ ذَكَرَ حُكمًا يتعلق بالقَسم بالتاء فَقَالَ</u>: "**ويُحذَف معها العامل وجوبًا**"، فالتاءُ كالواو لا يُذكر معها العامل.

ثُمَّ ذَكَرَ حُكمًا آخر فَقَالَ: **"ولا يليها إِلَّا اسمُ الله، أو رَبِّ مَثلُ: تَرب الكعبة لأحجن إِنْ شَاءَ اللهُ"**، فالتاء لا يليها إِلَّا اسمُ الله أو رَبّ حال كونه مُضافًا، بذا قيدها أهل الْعِلْم والشَّيْخُ أطلق لكنه ذَكَرَ الْمِثَال حال كون رَبّ مُضافًا.

فيُستفاد التقييد من مِثَاله وَهٰذَا صنيعُ عددٍ من أهل الْعِلْم يُطلقون في التقعيد ويقيدون في التمثيل، فيُؤخذ التقييد من التمثيل، فالتاء يليها لفظ الجلالة الله ويليها رَبّ بشرط كونه مُضافًا كما مثل الشَّيْخ.

إِذًا التاءُ لا يُذكر معها فِعْل القَسم الَّذِي هُوَ العامل، والتاءُ لا يليها إِلَّا اسمان اثنان والموضوع فيه مزيد بسط وتفصيل في كُل ما قِيلَ، ولكن هٰذَا الْقَدْر هُوَ الَّذِي ذكره الشَّيْخ وَهٰذَا الْقَدْر هُوَ الَّذِي نذكره إذ الْكِتَابُ مُختصر.

يَقُول ابْن مالك: **"والتاءُ للهِ وَرَبّ"**، أي يلي التاء اسم الله ورَبّ، وبين شُراح **(الألفية)** أَن رَبّ يكون مُضافًا.

ثُمَّ انتقل الشَّيْخ للّحَدِيْث حول ذِكر المُقسم بِهِ وحذفه، فَقَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- تَعَالَىٰ: **"والأصلُ ذِكر المُقْسَم به، وَهُوَ كثير كما في المُثُل السابقة، وَقَدْ يُحذف وَحْدَهُ مِثل قولك: أحلف عليك لتجتهدن، وقد يُحذف مع العامل وَهُوَ كثير مِثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ۝٨﴾ [التكاثر: ٨]"**.

في هٰذَا الْقَدْر من كلام الشَّيْخ بين أَن الأصل ذِكر المُقْسَم بِهِ، فأسلوب القَسم فيه فِعْل القَسم وحرف القَسم والمُقْسَم بِهِ وجواب القَسم، الْكَلَامُ الآن حول المُقْسَم بِهِ، بين الشَّيْخ أَن المُقْسَم بِهِ الأصل ذِكره كما في المُثُل السابقة.

قَالَ: **"وَقَدْ يُحذف وَحْدَهُ"**، أي دون فِعْل القَسم ففِعْل القَسم يُذكر والمُقْسَم بِهِ يُحذف، مثل قولك: **"أحلف عليك لتجتهدن"**، فَهُنَا ذُكِر فِعْل القَسم وَهُوَ أحلف وذُكِر جواب القَسم وَهُوَ لتجتهدن ولم يُذكر المُقْسَم بِهِ ولم يُذكر حرف القَسم.

قَالَ: "وَقَدْ يُحذف مع العامل"، فيُحذف فِعْل لقَسم وحرف القَسم والمُقْسَم بِهِ ويُذكر جواب القَسم، مِثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ۝٨﴾ [التكاثر: ٨]، لَتُسْأَلُنَّ جواب القَسم والقَسمُ وفِعْل القَسم محذوفان.

قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والأصل ذِكْر المُقْسَم عَلَيْهِ، وَهُوَ كثير مثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، وَقَدْ يُحذف جوازًا مِثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ۝١﴾ [ق: ١]، وتقديره لَيَهلِكُن.

قَالَ: "وَقَدْ يُحذف وجوبًا إذا تقدمه، أو اكتنفه ما يُغني عنه، قَالَه ابن هشام في (المُغْني) ومثل له بنحو: زيدٌ قائمٌ والله، وزيدٌ والله قائم".

هٰذَا الْقَدْر من كلام الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بين فيه أحوال المُقْسَم عَلَيْهِ من حَيْثُ الذِّكْر وعدم الذِّكْر، فبين أن الأصل ذِكر المُقْسَم عَلَيْهِ، قَالَ: وَهُوَ كثير مثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، الواو حرف القَسم رَبِّي المُقْسَم بِهِ لَتُبْعَثُنَّ المُقْسَم عَلَيْهِ، والواو لا يُذكر معها العامل الَّذِي هُوَ فِعْل القَسم.

قَالَ: "وَقَدْ يُحذف جوازًا"، أي أن المُقْسَم عَلَيْهِ يُحذف جوازًا، مِثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ۝١﴾ [ق: ١]، وتقديره لَيَهلِكُن.

فَهُنَا: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ۝١﴾ [ق: ١]، الواوُ حرف القَسم وَالْقُرْآنِ المُقْسَم بِهِ وجواب القَسم محذوف، وَهٰذَا الحذف حذفٌ جائز لَيْسَ حذفًا واجبًا.

وانتبهوا لشيء في عددٍ من الآيات في كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ يُحذف جواب القَسم، ويجتهد العُلَمَاء في تحديد جواب القَسم، وَهُنَا يرد الخِلاف بين أهل الْعِلْم في تحديد الجواب وَهُوَ خِلافٌ راجعٌ إِلَىٰ فهم المَعْنَى.

وَهُنَا قاعدة نافعة ذكرها ابْن القيم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (التبيان في أقسام الْقُرْآن)، قَالَ ابْن القيم: "وتارةً يُحذف الجواب وَهُوَ مُراد أي جواب القسم، إمَّا لكونه قَدْ ظَهر وعُرِف إمَّا بدلاله الحال كمن قِيلَ له: كُلْ فقَالَ: لا والله الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ؛ أو بدلالة السِّيَاق وأكثر ما يكون هٰذَا إذا كان في نفس المُقْسَم بِهِ ما يدل عَلَىٰ المُقْسَم عَلَيْهِ، وَهِيَ طريقة الْقُرْآن".

ابْن القيم يُبين طريقة الْقُرْآن في حذف جواب القَسَم فيقول: إن كان في نفس المُقْسَم بِهِ ما يدل عَلَىٰ المُقْسَم عَلَيْهِ فَإِن طريقة الْقُرْآن حذف المُقْسَم عَلَيْهِ.

يَقُول -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: "وأكثر ما يكون هٰذَا إذا كان في نفس المُقْسَم بِهِ ما يدل عَلَىٰ المُقْسَم عَلَيْهِ، وَهِيَ طريقة الْقُرْآن فَإِن الْمَقْصُود يحصل بِذِكر المُقْسَم بِهِ فيكون حذف المُقْسَم عَلَيْهِ أبلغ وأوجز، كمن أراد أن يُقْسِم عَلَىٰ أن الرسول حقٌ فقَالَ: وَالَّذِي أرسل مُحَمَّدًا بالهُدْى ودِيّن الحق وأيده بالآيات البينات وأظهر دعوته وأعلى كلمته ونحو ذَٰلِكَ، فلا يحتاج إِلَىٰ ذِكْر الجواب استغناءً عنه بما في القَسَم من الدلالة عَلَيْهِ".

يَقُول: رجل يُريد أَن يُقسِم عَلَىٰ أَن مُحَمَّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولٌ حق، فيذكر في القسم ما يُفيد هٰذَا الْمَعْنَى فيستغني بِمَا ذَكَرَ في القَسَم عَنْ ذِكر جواب القَسم.

يَقُول: "كمن أراد أن يُقْسِم عَلَىٰ أن الرسول حقٌ فقَالَ: وَالَّذِي أرسل مُحَمَّدًا بالهُدْى ودِيّن الحق وأيده بالآيات البينات وأظهر دعوته"، فقسمه هٰذَا يدل عَلَىٰ جواب القَسم فَحِيْنَئِذٍ يحسن حذف الجواب.

ثُمَّ مثل بِمِثَالٍ آخر فَقَالَ: "كمن أراد أن يُقْسِم عَلَىٰ التَّوْحِيد وصِفَات الرَّبّ ونعوت جلاله، فَقَالَ والله الذي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم اَلْأَوَّل الآَخَرُ الظاهرُ الباطن"، فقسمه يُغني عَنْ ذِكر جواب القَسم.

قَالَ: "وكمن أراد أن يُقْسِم عَلَىٰ علوه فوق عرشه فَقَالَ: وَالَّذِي استوى عَلَىٰ عرشه فوق سماواته يصعد إليه الْكَلِمُ الطيب وتُرفع إليه الأيدي وتعرج الملائكة والروح إليه ونحو ذَٰلِكَ، وكذلك من حلف لشخصٍ أنه يُحبه ويُعظمه فَقَالَ: وَالَّذِي ملأ قلبي من محبتك وإجلالك ومهابتك ونظائر ذَٰلِكَ لم يحتج إِلَىٰ جواب القَسَم، وكان في المُقْسَم بِهِ ما يدل عَلَىٰ المُقْسَم عَلَيْهِ".

"ثُمَّ مثل بآية من الْقُرْآن فَقَالَ: فمن هٰذَا قوله تَعَالَىٰ: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِى الذِّكْرِ ۝١﴾ [ص: ١]، فَإِن في المُقْسَم بِهِ من تعظيم الْقُرْآن ووصفه بأنه ذي الذِّكْر المُتضمن لتذكير الْعِبَاد

ما يحتاجون إليه ولِلّشرف والقَدْر ما يدل عَلَىٰ المُقْسَم عَلَيْهِ، وكونه حقًا من عند الله غَير مُفترى كما يَقُوله الْكَافِرون".

"وَهٰذَا معنى قول كثيرٍ من المُفسرين مُتقدميهم ومُتأخريهم: إن الجواب محذوف تقديره إن الْقُرْآن لحق وَهٰذَا مُطرِد في كُل ما شأنه ذَلِكَ"، هٰذِه قاعدة نفسية تُفهمِك حذف جواب القَسم في آياتٍ من كِتَاب الله.

وَهٰذَا المَعْنَى الجميل فِهمه السِعدي وصاغه في قاعدة في تفسيره، وبفضل الله عَزَّوَجَلَّ أن هٰذِه القاعدة من القواعد الَّتِي استخلصتها من تفسيره ووضعتها في (القواعد الزوائد)، قَالَ السِعدي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "إن كان المُقْسَم بِهِ والمُقْسَم عَلَيْهِ شَيْئًا واحد فلا حاجة لِذِكْر المُقْسَم عَلَيْهِ"، ثُمَّ مثل بـ: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ۝١﴾ [ص: ١]، وَهٰذِه القاعدة ذَكَرها السِعدي في مواضع من كِتَابه.

الخُلاصة: "إن كان المُقْسَم عَلَيْهِ هُوَ نفس المُقْسَم بِهِ فَحِيْنَئِذٍ ذِكر المُقْسَم بِهِ يُغني عَنْ ذِكر المُقْسَم عَلَيْهِ".

هٰذَا كُله في حذف جواب القَسم الجائز، الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بين أن جواب القَسم الأصل أَنَّهُ يُذكر، قَالَ: "وَقَدْ يُحذف وَحْدَهُ مِثل قولك: أحلف عليك لتجتهدن"، قَالَ: "وَقَدْ يُحذف مع العامل وَهُوَ كثير".

ثُمَّ قَالَ: "وَقَدْ يُحذف وجوبًا إذا تقدمه، أو اكتنفه ما يُغني عنه، قَالَه ابن هشام في (المُغْني) ومثل له بنحو: زيدٌ قائمٌ والله، وزيدٌ والله قائم".

الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ هُنَا لم يُمثل بالْقُرْآن، وَقَدْ ذكرت لكم أن هٰذِه المباحث لَيْسَت تُوجد في الْقُرْآن كُلها، فَهُنَا يَقُولون: يجب حذف جواب القسم إذا تقدمه أو اكتنفه ما يُغني عنه: زيدٌ قائمٌ والله، هُنَا تقدم القَسَم ما يدل عَلَيْهِ، فالمُراد الإقسام عَلَىٰ أن زيدًا قائم، وَهٰذَا يُفيده الجُملة الاسمية الَّتِي تقدمت القَسم: زيدٌ قائمٌ والله، فلا حاجة إِلَىٰ أن تذكر المُقْسَم عَلَيْهِ.

وهكذا إذا اكتنفه ما يُغني عنه معنى هٰذَا: هُوَ أن يكون القَسم بين أجزاء الجُملة، فَزيدٌ والله قائم زيد مُبتدأ وقائم خبر وجاء القَسمُ بين المُبتدأ والخبر، فَحِيْنَئِذٍ لا حاجة إِلَىٰ ذِكر

المُقْسَم عَلَيْهِ لِأَنَّ الأمر فيه تِكرار وَقَدْ أغنى عَنْ ذِكر المُقْسَم عَلَيْهِ مدلولُ الجُملة، فَهذَان حالان يجب فيهما حذف جواب القَسَم.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وللّقَسَم فائدتان:

إحداهما: "بيان عظمة المُقْسَم بِهِ".

وَالثَّانِيَةُ: "بيان أهمية المُقْسَم عَلَيْهِ، وإرادة توكيده، ولذا لا يحسن القَسَم إِلَّا في الأحوال التالية":

الأُولَى: "أن يكون المُقْسَم عَلَيْهِ ذا أهمية".

الثَّانِيَة: "أن يكون المُخَاطب مُترددًا في شأنه".

الثَّالِثة: "أن يكون المُخَاطب مُنكِرًا له".

هُنَا هٰذَا الْقَدْر من كلام الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بين فيه فائدة القَسَم، فَقَالَ في بيان الفائدة الأُولَى: "بيان عظمة المُقْسَم بِهِ"، هٰذَا يُؤخذ من التَّعْرِيْف الاصطلاحي: "توكيد الْكَلَام بِذِكر مُعَظَّم"، فمن أقسم بشيءٍ فَإِنَّمَا أقسم بِهِ لكونه مُعظَّمًا له.

الفائدة الثَّانِيَة: "بيان أهمية المُقْسَم عَلَيْهِ"، فالمُقْسَم عَلَيْهِ أمرٌ مُهمٌ ذو شأن لذلك أردت أَن تُقسِم عَلَيْهِ وأن تُوكده، قَالَ: "وإرادة توكيده، ولذا لا يحسن القَسَم إِلَّا في الأحوال التالية".

لما كان المُقْسَم عَلَيْهِ أمرًا ذا أهمية لم يحسن القَسم إِلَّا في أحوال:

الأُولَى: "أن يكون المُقْسَم عَلَيْهِ ذا أهمية"، فَإِن كان المُقْسَم عَلَيْهِ لَيْسَ ذا أهمية فليس من الفصاحة أَن تُقسِم.

الثَّانِيَة: "أن يكون المُخَاطب مُترددًا في شأنه"، فَإِذا تردد المُخاطب في هٰذَا الأمر الَّذِي أخبرت بِهِ، فَحِيْنَئِذٍ يحسن منك القسم ليزول هٰذَا التَّرَدُّد الَّذِي عِند المُخاطب.

الثَّالِثة: "أن يكون المُخَاطب مُنكِرًا له"، هُنَا يتأكد القَسم فالإنكار أشدُ من التَّرَدُّد.

قَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "الْقَصَص: الْقَصَصُ والقَصُ لُغَةً: تتبع الأثر".

"وفي الاصطلاح: الإخبار عن قضيةٍ ذات مراحل، يتبع بعضها بعضًا".

هٰذَا الْقَدَر من كلام الشَّيْخ اشتمل عَلَىٰ بيان معنى الْقَصَص لُغَةً واصطلاحًا، والشيخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ يُريد الْقَصَص بالفتح فبين أَن الْقَصَص والْقَص لُغَةً تتبع الأثر والْقَصَص مصدر هٰذَا مَعْنَاه.

وبين أَن الْقَصَص في الاصطلاح: "**الإخبار عن قضيةٍ ذات مراحل، يتبع بعضها بعضًا**"، فمن أخبر عَنْ أمر لَيْسَ عَلَىٰ مراحل لا يُعد إخباره قِصَّة، فعندما أقول لك: وُلِد لزيدٍ فهل هٰذَا يُعد قِصَّة؟ لا يُعد قِصَّة، وعندما أقول لك: وُلِد لزيد فاعتنى زيدٌ بولده وعلمه الْقُرْآن، وأصبح الولدُ من طُلاب الْعِلْم المُجتهدين، ثُمَّ آخذ أذكر الأحداث مُتتالية فَهُنَا هٰذَا الإخبارُ يُعد قِصَّة.

والفَرق بين الْقَصَص والْقِصَص أن الْقَصَص مصدر، وَأَمَّا الْقِصَص فجمعُ قِصَّة، هٰذَا هُوَ الفَرق بين الْقِصَص والْقَصَص.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وقَصص الْقُرْآن أصدق الْقَصَص؛ لقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾ [النساء: ٨٧]، وَذَلِكَ لتمام مُطابقتها للّواقع وأحسن الْقَصَص لقوله تَعَالَىٰ: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ [يوسف: ٣]، وَذَلِكَ لاشتمالها عَلَىٰ أعلى درجات الكمال في البلاغة وجلال الْمَعْنَى**".

"**وأنفع الْقَصَص، لقوله تَعَالَىٰ: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١]، وَذَلِكَ لقوة تأثيرها في إصلاح القلوب والأعمال والأخلاق**".

هٰذَا الْقَدْر من كلام الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بين فيه أَن قَصص الْقُرْآن أصدقُ الْقَصَص، وَذَلِكم لأنها واردةٌ في كلام الله وكلام الله أصدق الْكَلَام: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء: ١٢٢]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾ [النساء: ٨٧].

فَهِيَ مُطابِقةٌ للّواقع وبين أَن قَصص الْقُرْآن أحسنُ الْقَصَص ذَلِكَ لقوله تَعَالَىٰ: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]، فَهُنَا لَيْسَ المُراد قِصَّة يوسف عَلَىٰ وجه التخصيص، وإن كانت هٰذِه الآية في سورة يوسف وَإِنَّمَا المُراد قَصَصُ الْقُرْآن كما يُفيده استدلال الشَّيْخ وَهُوَ الحق بِلَا شَكَّ.

لِمَاذَا كانت قَصَص الْقُرْآن أَحْسَنَ الْقَصَص؟ قَالَ الشَّيْخ: "**وَذَلِكَ لاشتمالها عَلَىٰ أعلى درجات الكمال في البلاغة وجلال الْمَعْنَى**"، فالشَّيْخ يُبين أنها أَحْسَنُ الْقَصَص لوجهين:

الوجه الأَوَّل: أنها قُصت بأبلغ الألفاظ إذ المُتكلم بها هُوَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وكلامه أبلغ كلام.

والوجه الثَّانِي: لأنها مُشتملة عَلَىٰ أنفع المعاني.

وبين الشَّيْخ أنها أنفع الْقَصَص وَذَلِكَ لقوله تَعَالَىٰ: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١]، قَالَ: "**وَذَلِكَ لقوة تأثيرها في إصلاح القلوب والأعمال والأخلاق**".

فاللهُ عَزَّوَجَلَّ يذكر الْقَصَص لحِكم وَسَيَأْتِي الشَّيْخ عَلَىٰ فوائد ذِكر الْقَصَص، ومنها ما فيها من عِبرة وما فيها من انتفاع فينتفع الْمُؤْمِن من هٰذِه الْقَصَص بإصلاح قلبه وعمله وخُلقه.

وهُنا بعض الفوائد المستفادة من كلام شيخ الإسلام:

الفائدةُ الأُوْلَىٰ: كُل ما قصه الله في كِتَابه فهو أحسن مِمَّا لم يقصه، فاللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لم يذكر كُل الْأَنْبِيَاء وَالرُّسُل في كِتَابه، فلم يذكر ما حدث مع الْأَنْبِيَاء وَالرُّسُل الَّذِينَ لم يذكرهم في كِتَابه، فمن قص قِصَّته فَإِن قِصَّته أحسن مِمَّن لم يقص قِصَّته.

قَالَ شَيْخ الإِسْلَام ابْن تَيْمِيَّة: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]، "**يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَا قَصَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ أَحْسَنُ مِمَّا لَمْ يَقُصُّهُ، لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ قِصَّةَ يُوسُفَ أَحْسَنُ مَا قُصَّ فِي الْقُرْآنِ**"، هٰذِه الفائدة الأُولَى من الفوائد المُستفادة من كلام شَيْخ الإِسْلَام ابْن تَيْمِيَّة.

الفائدةُ الثَّانِيَة: أعظم قِصَّة في الْقُرْآن قِصَّةُ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولذا يُكررها الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ كثيرًا، حَتَّى قَالَ بعض أهل العِلْم: "**كاد الْقُرْآنُ أن يكون في موسى**".

الفائدةُ الثَّالِثَة: القِصَّة الَّتِي تُكرر في الْقُرْآن أعظم من القِصَّة الَّتِي لم تُكرر، فالتكرارُ دليلُ العِناية والاهتمام، ومن هُنَا بين شَيْخ الإِسْلَام أَن قِصَّة موسى أحسن من قِصَّة يوسف؛ بل بين أَن قِصَّة صالح وَهُود ولوط خيرٌ وأحسن من قِصَّة يوسف وأنقل كلامه هُنَا.

قَالَ: "وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ قِصَّةَ مُوسَى وَمَا جَرَى لَهُ مَعَ فِرْعَوْنَ وَغَيْرِهِ أَعْظَمُ وَأَشْرَفُ مِنْ قِصَّةِ يُوسُفَ بِكَثِيرِ؛ وَلِهَذَا هِيَ أَعْظَمُ قَصَصِ الْأَنْبِيَاءِ الَّتِي تُذْكَرُ فِي الْقُرْآنِ ثَنَّاهَا اللَّهُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهَا وَبَسَطَهَا وَطَوَّلَهَا أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهَا؛ بَلْ قَصَصُ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ - كَنُوحِ وَهُودٍ وَصَالِحٍ وَشُعَيْبٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ الْمُرْسَلِينَ - أَعْظَمُ مِنْ قِصَّةِ يُوسُفَ، وَلِهَذَا ثَنَّى اللَّهُ تِلْكَ الْقِصَصَ فِي الْقُرْآنِ وَلَمْ يُثَنِّ قِصَّةَ يُوسُفَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الَّذِينَ عَادُوا يُوسُفَ لَمْ يُعَادُوهُ عَلَى الدِّينِ بَلْ عَادَوْهُ عَدَاوَةً دُنْيَوِيَّةً، وَحَسَدُوهُ عَلَى مَحَبَّةِ أَبِيهِ لَهُ وَظَلَمُوهُ فَصَبَرَ وَاتَّقَى اللَّهَ وَابْتُلِيَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ بِمَنْ ظَلَمَهُ وَبِمَنْ دَعَاهُ إلَى الْفَاحِشَةِ، فَصَبَرَ وَاتَّقَى اللَّهَ فِي هَذَا وَفِي هَذَا، وَابْتُلِيَ أَيْضًا بِالْمُلْكِ فَابْتُلِيَ بِالسَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ فَصَبَرَ وَاتَّقَى اللَّهَ فِي هَذَا وَهَذَا، فَكَانَتْ قِصَّتُهُ مِنْ أَحْسَنِ الْقِصَصِ وَهِيَ أَحْسَنُ مِنْ الْقِصَصِ الَّتِي لَمْ تُقَصَّ فِي الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ يَظْلِمُونَ وَيَحْسُدُونَ وَيَدْعُونَ إلَى الْفَاحِشَةِ وَيُبْتَلَوْنَ بِالْمُلْكِ؛ لَكِنْ لَيْسَ مَنْ لَمْ يُذْكَرْ فِي الْقُرْآنِ مِمَّنْ اتَّقَى اللَّهَ وَصَبَرَ مِثْلَ يُوسُفَ وَلَا فِيهِمْ مَنْ كَانَتْ عَاقِبَتُهُ أَحْسَنَ الْعَوَاقِبِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مِثْلَ يُوسُفَ".

إلَىٰ آخر ما قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- مِمَّا يُفيد أن القِصَّة الَّتِي تُذكر وتُثنى في الْقُرْآن خيرٌ من القِصَّة الَّتِي لم تُثَنَّ في الْقُرْآن، هٰذه بعض الفوائد مُنتقاة من كلام شَيْخ الإِسْلَام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- تعَالَىٰ.

ثُمَّ قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَهِيَ ثلاثة أقسام"، أي الْقَصَص ثلاثةُ أقسام:

*- "قِسمٌ عَنْ الْأَنْبِيَاء وَالرُّسُل، وما جرى لهم مع الْمُؤْمِنِيْنَ بهم وَالْكَافِرين".

*- "وَقِسمٌ عَنْ أفراد وطوائف، جَرى لهم ما فيه عِبْرَة، فنقلة الله تَعَالَىٰ عنهم، كقِصَّة مريم، ولُقمان، والَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا، وذي القرنين، وقارون، وأصحاب الكهف، وأصحاب الفِيل، وأصحاب الأخدود وغير ذَلِكَ".

*- "وَقِسمٌ عَنْ حوادث وأقوام في عهد النَّبِيّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كقِصَّة غزوة بدر، وأحد، والأحزاب، وبني قُريظة، وبني النضير، وزيد بن حارثة، وأبي لهب، وغير ذَلِكَ".

هٰذَا الْقَدْر من كلام الشَّيْخ بين فيه أَن الْقَصَص في الْقُرْآن عَلَىٰ ثلاثةُ أقسام:

القسم الْأَوَّل: "قِسمٌ عَنْ الْأَنْبِيَاء وَالرُّسُل، وما جرى لهم مع الْمُؤْمِنِيْنَ بهم وَالْكَافِرين"، مثلُ قِصَّة نوح وإِبْرَاهِيم وغير ذَلِكَ من القِصَص.

القسم الثَّانِي: "وَقِسمٌ عَنْ أفراد وطوائف، جَرى لهم ما فيه عِبْرَة"، فالتقسيم يُفيد أَن القسم الْأَوَّل: الْأَنْبِيَاء وَالرُّسُل وما جرى مع قومهم، فالقسمُ الثَّانِي أفراد لَيْسَوا من الْأَنْبِيَاء ولا من الرُّسُل وما جرى لهم فيه من عِبْرَة.

قَالَ الشَّيْخ: "كقِصَّة مريم، ولُقمان، والَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا، وذي القرنين، وقارون، وأصحاب الكهف، وأصحاب الفِيل، وأصحاب الأخدود وغير ذَلِكَ".

هٰذَا يُفيد أَن الشَّيْخ لا يرى مريم نبيةً، ولا يرى لُقمان نبيًا، ولا يرى الَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا نبيًا، ولا يرى ذا القرنين نبيًا، ولا يرى أصحاب الكهف أَنْبِيَاء.

وَهُنَا سأتكلم عَنْ نبوة هَؤُلَاءِ لوجود هٰذِه المُناسبة:

أَوَّلًا: ما يتعلق بمريم، مريم نُقِل الإجماع عَلَىٰ أنها لَيْسَت نبية، قَالَ شَيْخ الإِسْلَام: "وَقَدْ حَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَىٰ عَدَمِ نُبُوَّةِ أَحَدٍ مِنْ النِّسَاءِ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ ابْنُ الطَّيِّبِ وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَالْأُسْتَاذُ أَبُو الْمَعَالِي الْجُوَيْنِي وَغَيْرُهُمْ"، انْتَهَى كلام شَيْخ الإِسْلَام.

إذ النُّبوَّة مُختصة بالرِّجال قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِم مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [يوسف: ١٠٩] ، وبذا نعلم خطأ ابْن حزم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعَالَىٰ إذ زَعم أَن مريم نبية.

قَالَ ابْن كثير قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥]، "أَيْ مُؤْمِنَة بِهِ مُصَدِّقَة لَهُ وَهَذَا أَعْلَى مَقَامَاتهَا"، أُمه أي أُم عِيسَى.

يَقُول ابْن كثير: وقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥]، "أَيْ مُؤْمِنَة بِهِ مُصَدِّقَة لَهُ وَهَذَا أَعْلَى مَقَامَاتهَا، فَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِنَبِيَّةٍ كَمَا زَعَمَهُ ابْن حَزْم وَغَيْره مِمَّنْ ذَهَبَ إِلَىٰ نُبُوَّة سَارَّة أُمّ إِسْحَاق، وَنُبُوَّة أُمّ مُوسَى، وَنُبُوَّة أُمّ عِيسَى، اِسْتِدْلَالًا مِنْهُمْ بِخِطَابِ الْمَلَائِكَة لِسَارَّة وَمَرْيَم، وَبِقَوْلِهِ: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧]، وَهَذَا مَعْنَى النُّبُوَّة وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُور أَنَّ اللهَ لَمْ يَبْعَث نَبِيًّا إِلَّا مِنْ الرِّجَال قَالَ اللَّه تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ [يوسف: ١٠٩]، وَقَدْ حَكَى الشَّيْخ أَبُو الْحَسَن الْأَشْعَرِيّ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ اللَّه الْإِجْمَاع عَلَىٰ ذَلِكَ".

إِذًا الَّذِينَ حكوا الْإِجْمَاع: "الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الطَّيِّبِ وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَالْأُسْتَاذُ أَبُو الْمَعَالِي الْجُوَيْنِي وَأبو الحسن الأشعري"، فالشيخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ أصاب في عدم نبوة مريم.

قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ولُقمان فنتكلم عَنْ نبوة لُقمان، ولُقمان اختلف أهل الْعِلْم في نبوته قَالَ اللهُ تعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴿١٢﴾﴾ [لقمان: ١٢].

وَالَّذِي يظهر أَنَّهُ لَيْسَ بنبي لكون عبدًا قَدْ مَسهُ الرِّق والْأَنْبِيَاء لا يمسهم الرِّق، قَالَ ابْن كثير بعد أَن ذَكَرَ آثارًا فِي شأن لُقمان: "فَهَذِهِ الْآثَارُ مِنْهَا مَا هُوَ مُصرَّح فِيهِ بِنَفْيِ كَوْنِهِ نَبِيًّا، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُشْعِرٌ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ عَبْدًا قَدْ مَسَّه الرِّقُّ يُنَافِي كَوْنَهُ نَبِيًّا؛ لِأَنَّ الرُّسُلَ كَانَتْ تُبْعَثُ فِي أَحْسَابِ قَوْمِهَا؛ وَلِهَذَا كَانَ جُمْهُورُ السَّلَفِ عَلَىٰ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا، وَإِنَّمَا يُنْقَلُ كَوْنُهُ نَبِيًّا عَنْ عِكْرِمَةَ -إِنْ صَحَّ السَّنَدُ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ حَدِيثِ وَكِيع عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ فَقَالَ: كَانَ لُقْمَانُ نَبِيًّا، وَجَابِرٌ هَذَا هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

وَقَالَ ابْن كثير فِي (البِداية والنِهاية): "وَالْمَشْهُورُ عَنِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ كَانَ حَكِيمًا وَلِيًّا، وَلَمْ يَكُنْ نَبِيًّا"، فَالَّذِي يظهر من هٰذَا أَن لُقمان لَيْسَ نبيًا وأن الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أصاب فِي عدم عَده من الْأَنْبِيَاء.

قَالَ الشَّيْخ: "والَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا"، لِمَاذَا لم يُصرِح الشَّيْخ باسم الَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا؟ لِأَنَّ الشَّيْخ يُرجح أَن ما أبهمه الْقُرْآنُ من البُلدان والأشخاص فإننا نتوقف ولا نأخذ بالبحث عنه.

فَقَالَ فِي تفسيره -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وَقَدْ اختلف الْمُفسرون فِي تعيين القرية والَّذِي مَرَّ بها، وَهُوَ اختلافٌ لا طائل تَحْتَ إذ لم يثبت فيه شيءٌ عَنْ معصوم وَالْمَقْصُودُ العِبْرَةُ بِهَا فِي هٰذِه القِصَّة لا تعيين الرَّجُل ولا القرية، ومثل هٰذَا الَّذِي يأتي مُبهمًا ولم يُعين عَنْ معصوم طريقتنا فيه أَن نُبهمه كما أبهمه الله عَزَّوَجَلَّ".

والعُلَمَاء قَدْ بحثوا فِي تحديد هٰذَا الرَّجُل فبين ابْن كثير أَن الجمهور عَلَىٰ أَن عُزير، وأن من أهل الْعِلْم من قَالَ: هُوَ الخضر، ومنهم من قَالَ: رجل بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَقِيلَ غير ذَلِكَ.

فباعتبار قول الجمهور وأنه عُزير فهل عُزير نبي؟ ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، اختلف فيه أهل الْعِلْم فالمشهور كما بين ابْن كثير فِي (البِداية والنهاية): أَنَّهُ نبيٌ من أنبياء بَنِي إِسْرَائِيلَ، وأنه كان فِيمَا بين داود وسُليمان وبين زكريا ويحيى.

ومن أهل الْعِلْم من قَالَ بعدم نبوته، وَقَدْ عَزى ابْن كثير هٰذَا القول لعطاء بْنَ أبي رباح والحسن واللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَم بنبوته.

وَقَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وذي القرنين"، فهل ذو القرنين نبي؟ اختلف في هٰذَا أَيْضًا أهل الْعِلْم وَالَّذِي رجحه ابْن كثير -رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقبله شَيْخه شَيْخ الإِسْلَام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: أَن ذا القرنين لَيْسَ بنبي.

ومن أهل الْعِلْم من ذهب إِلَىٰ كونه نبيًا، وَهُوَ مروي عَنْ ابْنَ عمرو، وبه قَالَ الشَّيْخُ/ ابْن باز -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ من المُعاصرين واللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَم، والشَّيْخ/ ابْن عُثيمين يظهر من كلامه أَنَّهُ لا يراه نبيًا.

هٰذَا شيء يسير فِيمَا ذَكَرَ الشَّيْخ بخصوص نبوة هَؤُلَاءِ؛ أَمَّا أصحاب الكهف فظاهر الْقُرْآن يُفيد عدم نبوتهم، وابن الجوزي عَزى هٰذَا القول في (زاد المسير) لجمهور أهل الْعِلْم وَهُوَ أنهم ليسوا بأنبياء؛ هٰذَا القسم الثَّانِي من أقسام قَصَص الْقُرْآن.

القسم الثَّالِث: "عَنْ حوادث وأقوام في عهد النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، كقِصَّة غزوة بدر، وأُحد، والأحزاب، وبني قُريظة، وبني النضير، وزيد بن حارثة، وأبي لهب، وغير ذَلِكَ"، وَهٰذَا أمر معلوم مبثوث في كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ كُلنا يعرفه.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "وللقَصَص في الْقُرْآن حِكَمٌ كثيرةٌ عظيمةٌ مِنها"، يذكر الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هٰذَا الْقَدْر الحِكَمَ من إيراد القِصَص في الْقُرْآن.

فَقَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "١- بيان حِكْمَة الله تَعَالَىٰ فِيمَا تضمنته هٰذِه الْقَصَص"؛ لقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ﴿٤﴾ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ ﴿٥﴾﴾ [القمر: ٤، ٥].

"٢- بيان عدله تَعَالَىٰ بعقوبة المُكَذِّبين؛ لقوله تَعَالَىٰ عن المُكَذِّبين": ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود: ١٠١].

"٣- بيان فضله تَعَالَىٰ بمثوبة الْمُؤْمِنِيْنَ"؛ لقوله تَعَالَىٰ: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ ﴿٣٤﴾ نِّعْمَةً مِّنْ عِندِنَا كَذَٰلِكَ نَجْزِي مَن شَكَرَ ﴿٣٥﴾﴾ [القمر: ٣٤، ٣٥].

"٤- تسلية النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عما أصابه من الْمُكَذِّبين له"؛ لقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿٢٦﴾﴾ [فاطر: ٢٥، ٢٦].

"٥- ترغيب الْمُؤْمِنِيْنَ في الْإِيمَان بالثبات عَلَيْهِ والازدياد منه، إذ عَلِموا نجاة الْمُؤْمِنِيْنَ السابقين، وانتصار من أمروا بالجهاد"، لقوله تَعَالَىٰ: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾ [الأنبياء: ٨٨]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَانتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الروم: ٤٧].

"٦- تحذير الْكَافِرين من الاستمرار في كُفْرِهم"، لقوله تَعَالَىٰ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا ﴿١٠﴾﴾ [محمد: ١٠].

"٧- إثبات رسالة النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِن أخبار الْأُمَم السابقة لا يعلمها إِلَّا الله عَزَّ وَجَلَّ"، لقوله تَعَالَىٰ: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٤٩﴾﴾ [هود: ٤٩].

وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ٩].

إِذًا في هٰذَا الْقَدْر من كلام الشَّيْخ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ بين بعض الْحِكَم العظيمة من قَص الله عَزَّ وَجَلَّ لِلْقَصص، وكلامه واضح -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ وبيّن فلن أُعلق عَلَيْهِ.

قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "تِكرار الْقَصَص: مِن الْقَصَص الْقُرْآنية ما لا يأتي إِلَّا مرة واحدة، مِثل قِصَّة لُقمان، وأصحاب الكهف، ومنها ما يأتي مُتكرِرًا حسب ما تدعو إليه الحاجة، وتقتضيه المصلحة، ولا يكون هٰذَا المُتكرِر عَلَىٰ وجهٍ واحد، بل يختلف في الطول والقِصَر واللّين والشدة وذِكر بعض جوانب القِصَّة في موضع دون آخر".

ومن الحكمة في هذا التكرار:

"١- بيان أهمية تِلْكَ القِصَّة لِأَنَّ تكرارها يدل عَلَىٰ العِناية بها".

"٢- توكيد تِلْكَ القِصَّة لتثبت في قلوب الناس".

"٣- مُراعاة الزمن وحال المُخاطبين بها، ولهذا تجد الإيجاز والشدة غالبًا فِيمَا أتى من الْقَصَص في السُّوَر المكية والعكس فيما أتى في السُّوَر المدنية".

"٤- بيانُ بلاغة الْقُرْآن في ظهور هذه الْقَصَص عَلَىٰ هذا الوجه وذاك الوجه عَلَىٰ ما تقضيه الحال".

"٥- ظهور صِدق الْقُرْآن وأنه من عند الله تَعَالَىٰ، حَيْثُ تأتي هٰذِه الْقَصَص متنوعة بدو تناقص".

الشَّيْخ في هٰذَا الْقَدَر بين الحِكَم من تكرار الْقَصَص، وفيما يبدو من كلام شَيْخ الإِسْلَام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أن التِكرار غير موجودٍ في الْقُرْآن، ويعني بهذا شَيْخ الإِسْلَام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَن القِصَّة لا تُكرر عَلَىٰ نفس ما ذُكْرت بِهِ قبلُ؛ وَإِنَّمَا تُذكر بلفظٍ آخر مُفيد لمعانٍ جديدة ورُبَمَا تُزاد بعض الأحداث في مواضع لم تُذكر في مواضع أخرى.

من هُنَا قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ تَكْرَارٌ أصلًا"، وبين أَن القِصَّة إن ذُكْرت في موضع فإنها تُذكر في موضعٍ آخر بلفظٍ آخر مُفيدٌ لمعانٍ أخرى فَهِيَ تُثنى ولا تُكرر، هٰذَا ما يُفيده كلام شَيْخ الإِسْلَام وكلامه يحتاج لمزيد تأمل ونظر.

وَهٰذِه الفوائد الَّتِي ذكرها الشَّيْخ -رَحِمَهُ اللَّهُ- تُبين لنا أن من قَالَ: بأن التكرار إِنَّمَا الْحِكْمَة منه ليسمع كُل وفدٍ من الوفود هٰذِه الْقَصَص الموجودة في الْقُرْآن، إذ لو جُمعت في سورةٍ واحدة وما ذُكْرت في غيرها رُبَمَا جاء الوفد ولم يسمع بهذه السورة فلم يسمع بِمَا ذُكر فيها من الْقَصَص.

يُبين لنا أن هٰذَا القول في بيان الْحِكْمَة من تثنية الْقَصَص في الْقُرْآن لَيْسَ صَحِيْحًا، وَقَدْ نقده شَيْخ الإِسْلَام فَقَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: "وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ تَكْرَارٌ أَصْلًا؛ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ أَنَّهُ كَرَّرَ الْقَصَصَ مَعَ إمْكَانِ الِاكْتِفَاءِ بِالْوَاحِدَةِ، وَكَانَ الْحِكْمَةُ فِيهِ: أَنَّ وُفُودَ الْعَرَبِ كَانَتْ تَرِدُ عَلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُقْرِئُهُمْ الْمُسْلِمُونَ شَيْئًا مِنْ الْقُرْآنِ فَيَكُونُ ذَلِكَ كَافِيًا، وَكَانَ يَبْعَثُ إلَىٰ الْقَبَائِلِ الْمُتَفَرِّقَةِ بِالسُّوَرِ الْمُخْتَلِفَةِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْآيَاتُ وَالْقِصَصُ مُثَنَّاةٌ مُتَكَرِّرَةٌ لَوَقَعَتْ قِصَّةُ مُوسَى إلَىٰ قَوْمٍ وَقِصَّةُ عِيسَى إلَىٰ قَوْمٍ وَقِصَّةُ نُوحٍ إلَىٰ قَوْمٍ، فَأَرَادَ اللَّهُ أَنَّ يُشْهِرَ هَذِهِ الْقِصَصَ فِي أَطْرَافِ الْأَرْضِ وَأَنْ يُلْقِيَهَا إلَىٰ كُلِّ سَمْعٍ، فَهَذَا كَلَامُ مَنْ لَمْ يُقَدِّرْ الْقُرْآنَ قَدْرَهُ"، إذ الْحِكْم كثيرة كما ذَكَرَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ اللَّهُ- تَعَالَىٰ وليست هِيَ هٰذِه الْحِكْمَة من تكرار الْقَصَص.

هُنَا شيء سأختم بِهِ بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ هٰذَا الدَّرْس والشيخ لم يذكره، والْمُتَكَلِّمون في علوم الْقُرْآن حسب اطلاعي لم يذكروه، ويذكره بعض الْمُتَكَلِّمِين في التَّفْسِير، ويذكره بعض أهل الْعِلْم في غير ما كُتِب في التَّفْسِير.

وَهٰذَا الأمر الَّذِي أختم بِهِ: هُوَ الْحِكْمَة من قرن بعض الْقِصَص، فتجد في الْقُرْآن قِصصًا يقرن الله عَزَّوَجَلَّ بينها فما الْحِكْمَةُ وراء هٰذَا الْقَرْن؟ وسأذكر مِثَالين اثنين:

<u>الْمِثَال الْأَوَّل</u>: الْقَرْنُ بين قِصَّة زكريا وقِصَّة مريم، فقرن الله عَزَّوَجَلَّ بين الْقِصَّتين في آل عِمران وفي مريم، فما الْحِكْمَةُ من الْقَرْن؟ الْحِكْمَةُ أشار إِلَيْهَا ابْن كثير وَهِيَ: أَن في الْقِصَّتين يهبُ الله عَزَّوَجَلَّ ولدًا عَلَىٰ خِلاف العادة.

فزكريا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قَدْ بلغ من الكِبْر عِتيًا، ومن بلغ هٰذَا المبلغ جرت العادة بِأَنَّهُ لا يُولد له فَولِد له، فيذكر اللهُ عَزَّوَجَلَّ قِصَّته ويقرنها بقِصَّة مريم لهذا إذ قِصَّة مريم فيها ما لم تجرِ بِهِ العادة بصورة أوضح وأشد وَهُوَ أَن يُولد ولدٌ من أُم بلا أب.

قَالَ ابْن كثير -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "لَمَّا ذَكَرَ تَعَالَى قِصَّةَ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ،وَأَنَّهُ أَوْجَدَ مِنْهُ فِي حَالِ كِبَرِهِ وَعُقْمِ زَوْجَتِهِ، وَلَدًا زَكِيًّا طَاهِرًا مُبَارَكًا -عَطَفَ بِذِكْرِ قِصَّةِ مَرْيَمَ فِي إِيجَادِهِ وَلَدَهَا عِيسَى عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ أَبٍ، فَإِنَّ بَيْنَ الْقِصَّتَيْنِ مُنَاسَبَةً وَمُشَابَهَةً؛ وَلِهَذَا ذَكَرَهُمَا فِي آلِ عِمْرَانَ وَهَاهُنَا".

الْمِثَال الثَّانِي: الله عَزَّوَجَلَّ يقرن بين قِصَّة نوح وَهُود وصالح وشُعيب، ولا يذكر معهم قِصَّة إِبْرَاهِيم، فلِمَاذَا إذ ذَكَرَ الله عَزَّوَجَلَّ قِصَص هَؤُلَاءِ يذكرها مُجتمعة، ولِمَاذَا لا يذكر معهم إِبْرَاهِيم؟ وإذا ذَكَرَ فِي سورةٍ فضل الْأَنْبِيَاء يذكر معهم إِبْرَاهِيم؟

بين هٰذَا شَيْخ الإِسْلَام ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وأن الله عَزَّوَجَلَّ يقرن بين هَؤُلَاءِ لأنهم يشتركون فِي كون أُممهم قَدْ أُخذوا بالعذاب، بينما إِبْرَاهِيم لم يرد فِي الْقُرْآن أَن الله عَزَّوَجَلَّ أخذ الأُمَّة الَّتِي كان يدعوها بالعذاب كسائر الْأُمَم.

وأذكر كلام شَيْخ الإِسْلَام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، قَالَ شَيْخ الإِسْلَام: "ومِن آياته نَصر الرُّسُل عَلَىٰ قومهم، وَهٰذَا عَلَىٰ وجهين: الوجه الْأَوَّل: تارةً يكون بإهلاك الْأُمَم وإنجاء الرُّسُل وأتباعهم، كقوم نوح وهُود وصالح وشُعيب وَلُوط ومُوسى؛ ولهذا يَقْرن الله بين هٰذِه الْقِصَص فِي سور الأعراف وهُود والشُّعرَاء ولا يذكر معها قِصَّة إِبْرَاهِيم، وَإِنَّمَا ذَكَرَ قِصَّة إِبْرَاهِيم فِي سورة الْأَنْبِيَاء ومريم والعنكبوت والصافات، فَإِن هٰذِه السور لم يُقتصر فيها عَلَىٰ ذِكْر من أهلك من الْأُمَم؛ بل فِي سورة الْأَنْبِيَاء كان الْمَقْصُود ذِكْر الْأَنْبِيَاء ولهذا سميت سورة الْأَنْبِيَاء".

إِذًا يُبين هُنَا شَيْخ الإِسْلَام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ وجه الجمع بين قِصَص هَؤُلَاءِ، ولِمَاذَا لم يذكر الله عَزَّوَجَلَّ إِبْرَاهِيم معهم؟

قَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: "الإِسْرَائِيلَيات: الإِسْرَائِيلَيَاتُ: الأخبار المنقولة عن بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن اليهود وَهُوَ الأكثر، أو من النصارى، وتنقسم هٰذِه الأخبار إِلَىٰ ثلاثة أنواع":

اَلْأَوَّل: "ما أقره الْإِسْلَام، وشهد بصدقه فهو حق، مِثَالُهُ: ما رواه البُخَارِيّ وغيره عن ابن مسعود -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: جاء حَبرٌ من الأحبار إِلَىٰ رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يا مُحَمَّد، إنا نجد أن الله يجعل السَّمَاوَات عَلَىٰ إصبع، والماء والثرى عَلَىٰ إصبع، وسائر الخلائق عَلَىٰ إصبع، فَيَقُول: أنا الملك، فضحك النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّىٰ بدت نواجذه تصديقًا لقول الحبر"، ثُمَّ قرأ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر: ٦٧].

الثَّانِي: "ما أنكره الْإِسْلَام وشهد بكذبه فهو باطل، مِثَاله ما رواه البُخَارِيُّ عَنْ جابرٍ -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: كانت اليهود تَقُول إذا جامعها من ورائها: جاء الولد أحول"؛ فنزلت: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

الثَّالِث: "ما لم يُقره الْإِسْلَام، ولم يُنكره، فيجب التوقف فيه"، لما رواه البُخَارِيّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: كان أهل الْكِتَاب يقرؤون التَّوْرَاة بالعِبرانية، ويُفسرونها بالْعَرَبِيَّة لأهل الْإِسْلَام، فقال رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تصدقوا أهل الْكِتَاب ولا تكذبوهم»، ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦] الآية.

"ولكن التَحدث بهذا النوع جائز، إذا لم يُخش محذور؛ لقول النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بَلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بَنِي إِسْرَائِيلَ ولا حرج، ومن كذب عَلَيَّ مُتعمدًا فليتبوأ مَقعده من النَّار"، رواه البُخَارِيّ.

"وغالب ما يروى عنهم من ذَلِكَ لَيْسَ بذي فائدةٍ فِي الدِّين، كتعيين لون كلب أصحاب الكهف ونحوه".

هٰذَا الموضوع موضوعٌ مُهم جِدًّا وَهُوَ يتعلق بالأخبار المروية عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنْ اليهود وعن النصارى، إذ جاءت عنهم أخبارٌ كثيرةٌ منقولةٌ فِي كُتب التَّفْسِير، فيَنْبَغِي أَنْ

يعرف طالبُ الْعِلْمِ المباحث المُهمة المُتعلقة بالإِسْرَائِيلِيات وَمَتَىٰ يصحُ ذِكرها في تفسير كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ؟

وَهٰذَا الْقَدْر من كلام الشَّيْخ بين فيه أمورًا، فبين أَن الإِسْرَائِيلَيات الأخبارُ المنقولة عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ من اليهود وَهُوَ الأكثر أو من النصارى، إِذًا الأخبار الإِسْرَائِيلَية يُراد بها ما نُقِل عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وما نُقل عَنْ النصارى، وبين الشَّيْخ أَن المنقول عَنْ بَنِي إِسْرَائِيل أكثر من المنقول عَنْ النصارى.

ثُمَّ بين الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَن الإِسْرَائِيلَيات تنقسم إِلَىٰ ثلاثة أنواع:

فالأَوَّل: "**ما أقره الإِسْلَام، وشهد بصدقه فهو حق**"، وقبل أَن أتكلم عَنْ هٰذِه الأنواع أُبين أمرًا مُهمًا وَهُوَ: أَن هٰذِه الأقسام في الإِسْرَائِيلَيات الَّتِي لم تُنقل عَنْ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّا ما نُقِل عَنْ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أخبار بَنِي إِسْرَائِيل وصح سنده إليه فَإِنَّهُ مقبول يجب قبوله وتصديقه.

ومن ذَلِكم ما ثبت عَنْ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في شأن موسى والخضر، فَهٰذَا مِمَّا جاء عَنْ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يحكي فيه ما كان في بَنِي إِسْرَائِيلَ فيجب قبوله، إِذًا هٰذِه الأقسام في غير ما يُروى عَنْ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذا جاء الخبر عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ من غير طريق النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فما القول فيه؟ فيه هٰذِه الأحوال الَّتِي سنقرأها ونُعلق عليها.

قَالَ الشَّيْخ: "**وتنقسم هٰذِه الأخبار إِلَىٰ ثلاثة أنواع: الْأَوَّل: ما أقره الإِسْلَام، وشهد بصدقه فهو حق**"، إِذًا إذا جاء الخَبرُ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فوجدنا أَنَّهُ مُصدقٌ لما في كِتَاب الله أو لما في سُنَّة النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحِينَئِذٍ يُقبل.

ومثّل الشَّيْخ لهذا النوع بِمَا رواه البُخَارِيّ وغيره عن ابن مسعود -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وساق الحَدِيْث الَّذِي فيه: أَن حبرًا قَالَ للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هٰذَا الْكَلَام فضحك النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تصديقًا لقول الحَبْر.

الشاهدُ منه: أَن النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبِل قول هٰذَا الحبر لأنه مُصدِقٌ للّشرع الَّذِي جاء بِهِ، فَحِيْنَئِذٍ ما جاء عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ووجدناه مُصدقًا للّشرع فَإِنَّهُ مقبول.

الثَّانِي : "ما أنكره الْإِسْلَام وشهد بكذبه فهو باطل"، وَذَكَرَ الشَّيْخُ فيه هٰذَا الَّذِي جاء في (صَحِيْح البُخَارِيّ) عَنْ جابرٍ -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: «كانت اليهود تَقُول إذا جامعها من ورائها: جاء الولد أحول».

المُراد أَنَّهُ جامعها في القُبُل ولكن أتاها من ورائها، فَإِن الولد يجيءُ أحول، فنزلت: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، فَهٰذَا حُكمٌ يُخبر بِهِ بَنو إِسْرَائِيلَ فبينت الشَّرِيعَة أن هٰذَا الحُكم غير صَحِيْح، فَحِيْنَئِذٍ هٰذَا الخبر الَّذِي جاء عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُشتملًا عَلَىٰ حُكم يُرَدُّ لِأَنَّ الشَّرِيعَة بَيَّنَت كذبه وبُطلانه.

القسم الثَّالِث: "ما لم يُقره الْإِسْلَام، ولم يُنكره، فيجب التوقف فيه"، وَذَكَرَ الشَّيْخ الدليل عَلَىٰ هٰذَا وَهُوَ قول النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «لا تُصدقوا أهل الْكِتَاب ولا تُكذبوهم»، إذن إذا جاءك الخبر عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ولم تدل الشَّرِيعَة عَلَىٰ كذبه ولم تدل عَلَىٰ صِدقه فَحِيْنَئِذٍ تتوقف فيه، إذ يُخشى أَن تُكذبه فيكون حقًا أو تُصدقه فيكون كذبًا، إذن تتوقف فيه هٰذَا من حَيْثُ التصديق والتكذيب، من حَيْثُ الرواية لك أَن ترويه.

قَالَ الشَّيْخ: "ولكن التحدث بهذا النوع جائز، إذا لم يُخش محذور؛ لقول النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: بَلغوا عني ولو آية، وحدثوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ولا حرج، ومن كَذب عَلَيَّ مُتعمدًا فليتبوأ مَقعده من النَّار"، رواه البُخَارِيّ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخ: "وغالب ما يروى عنهم من ذَلِكَ لَيْسَ بذي فائدةٍ في الدِّين، كتعيين لون كلب أصحاب الكهف ونحوه".

فَهٰذَا الَّذِي لم يدل شرعنا عَلَىٰ كذبه ولم يدل عَلَىٰ صدقه لك أَن تُحدث بِهِ ما لم تُخشْ مفسدة كما بين الشَّيْخ، والغالب في مثل هٰذَا أَنَّهُ لا فائدة فيه في الدِّين، ثُمَّ مثل الشَّيْخ باختلافهم في لون كلب أصحاب الكهف.

وَهٰذَا التقسيم مأخوذٌ من شَيْخ الإِسْلَام -رَحِمَهُٱللَّهُ في (مُقدمة التَّفْسِير)، والشَّيْخ -رَحِمَهُٱللَّهُ قَدْ بين أَنَّهُ انتفع كَثِيْرًا من (مُقدمة التَّفْسِير)، وكلامه في الإِسْرَائِيلَيات يُظهر انتفاعه الكبير من (أصول التفسير).

وأنا سأقرأ لكم كلام شَيْخ الإِسْلَام في القسم الأخير، وَهُوَ القسم الَّذِي يُتوقف فيه فلا يُكذَب ولا يُصدَق ولا بأس من التحدث بِهِ، لتُلاحظوا الشبه الكبير بين كلام الشَّيْخ وكلام ابْن تَيْمِيَّة، فكلام الشَّيْخ مُختصر من كلام شَيْخ الإِسْلَام.

قَالَ شَيْخ الإِسْلَام: "وَالثَّالِثُ : مَا هُوَ مَسْكُوتٌ عَنْهُ لَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ وَلَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ"، أي لم يرد تكذيبه في شرعنا ولم يرد تصديقه: "فَلَا نُؤْمِنُ بِهِ وَلَا نُكَذِّبُهُ وَتَجُوزُ حِكَايَتُهُ لِمَا تَقَدَّمَ، وَغَالِبُ ذَلِكَ مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِيهِ تَعُودُ إلَى أَمْرٍ دِينِيٍّ، وَلِهَذَا يَخْتَلِفُ عُلَمَاءُ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي مِثْلِ هَذَا كَثِيرًا وَيَأْتِي عَنْ الْمُفَسِّرِينَ خِلَافٌ بِسَبَبِ ذَلِكَ: كَمَا يَذْكُرُونَ فِي مِثْلِ هَذَا أَسْمَاءَ أَصْحَابِ الْكَهْفِ وَلَوْنَ كَلْبِهِمْ وَعِدَّتَهُمْ وَعَصَا مُوسَى مِنْ أَيِّ الشَّجَرِ كَانَتْ ؟ وَأَسْمَاءَ الطُّيُورِ الَّتِي أَحْيَاهَا اللَّهُ لِإِبْرَاهِيمَ وَتَعْيِينَ الْبَعْضِ الَّذِي ضُرِبَ بِهِ الْقَتِيلُ مِنْ الْبَقَرَةِ وَنَوْعَ الشَّجَرَةِ الَّتِي كَلَّمَ اللَّهُ مِنْهَا مُوسَى إلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَبْهَمَهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِي تَعْيِينِهِ تَعُودُ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ فِي دُنْيَاهُمْ وَلَا دِينِهِمْ".

فَهٰذَا الْكَلَام يُفيد انتفاع الشَّيْخ -رَحِمَهُ اللَّهُ من كلام ابْن تَيْمِيَّة في (مُقدمة التفسير)، وَهٰذَا المِثَال الَّذِي ذكره نفسه ذكره الشَّيْخ شَيْخ الإِسْلَام ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ اللَّهُ، وبين أَن الْمُفَسِّرِينَ يختلفون فيه لاختلاف بَنِي إِسْرَائِيلَ أنفسهم فيه، وَفِعْلًا لون الكلب اختلف فيه الْمُفَسِّرون ويبدوا أَن هٰذَا الخِلاف راجعٌ لِخلاف بَنِي إِسْرَائِيلَ.

قَالَ البغوي: وَقَالَ مُقاتل: كان أصفر أي الكلب كلب أصحاب الكهف كان أصفر.

وَقَالَ القُرظي: كانت شدة صُفرته تضرب إِلَىٰ الحُمرة.

وَقَالَ الكَلبي: وَقِيلَ: لون الحجر، إِلَىٰ آخر ما قَالَ.

قَالَ ابْن كثير: "**واختلفوا فِي لونه عَلَىٰ أقوال لا حاصل لها ولا طائل تحتها ولا دليل عليها ولا حاجة إِلَيْهَا؛ بل هِيَ مِمَّا يُنهى عنه فَإِن مُستندها رَجْمٌ بالغيب**".

إِذًا هٰذَا النوع الْثَّالِث من أقسام أخبار بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَقَدْ شرحت كلام الشَّيْخ وَبَيَّنْتُ مشابهته لكلام شَيْخ الإِسْلَام ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وأختم فِي التعليق عَلَىٰ هٰذَا الْقَدْر من كلام الشَّيْخ بأمرٍ مُهم وَهُوَ: أَن النظر فِي كون الخبر مُوافقًا أو مُخالفًا لِلّشَّرِيعَة يختلف فيه أهل الْعِلْم.

فمنهم من يرى أَن هٰذَا الخبر الإِسْرَائِيلَي مُوافق، ومنهم من يراه مُخالفًا، ومنهم من لا يراه مُوافقًا ولا مُخالفًا فيتوقف فيه، وحِيْنَئِذٍ فلا يُكتفى بأن يَقُول عالمٌ من العُلَمَاء هٰذَا مُخالف أو مُوافق أو لا مُخالف ولا مُوافق بل لَا بُدَّ من النظر فِي دليله الَّذِي يذكره.

وَقَدْ تنازع العُلَمَاء فِي أخبار لبَنِي إِسْرَائِيلَ فيرى بعضهم أنها لا تُخالف الشَّرِيعَة ولا تُوافقها، فلا تُخالفها ولا فِي الشَّرِيعَة ما يُبين صِحتها فيذكرها عَلَىٰ أنها من القسم الْثَّالِث، وغيره يُنكر عَلَيْهِ أَنَّهُ ذكرها ويرى أنها مِمَّا يُخالف الشَّرِيعَة وجاءت الشَّرِيعَة ببيان كذبها، وحِيْنَئِذٍ عَلَيْنَا أَن نتأمل فِي كُل خبر إِسْرَائِيلَي وننظر الْأَدِلَّة الدَّالَّة عَلَىٰ صِدقه أو عَلَىٰ كذبه، أو الْأَدِلَّة الَّتِي تُبين أَن الشَّرِيعَة لم تأتِ بِمَا يُصدقه ولا بِمَا يُكذبه.

بعد هٰذَا قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "**وَأَمَّا سؤال أهل الْكِتَاب عَنْ شيءٍ من أمور الدِّين فَإِنَّهُ حرام**"، لما رواه الْإِمَام أحمد عن جابر بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَهْدُوكُمْ وَقَدْ ضَلُّوا، فَإِنَّكُمْ إِمَّا أَنْ تُصَدِّقُوا بِبَاطِلٍ أَوْ تُكَذِّبُوا بِحَقٍّ، وَإِنَّهُ وَاللَّهِ لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ لَمَا حَلَّ لَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي**».

قَالَ: "وروى البُخَارِيّ عن عبد الله بن عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قَالَ: يَا مَعْشَر المُسْلِمِين كيف تسألون أهل الْكِتَاب عن شيء وكتابكم الَّذِي أَنزلهُ الله عَلَىٰ نبيكم صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أحدث الأخبار بالله مَحضًا، لم يُشَبْ"، قَالَ ابْن حجر: قوله: "لم يُشَبْ بضم أَوَّله وفتح المُعجمة بعدها مُوحدة أي لم يُخلط".

قَالَ: "وَقَدْ حدثكم أن أهل الْكِتَاب قَدْ بدلوا من كِتَاب الله، وغيروا، فكتبوا بأيدهم، قَالُوا: هُوَ من عند الله؛ ليشتروا بذلك ثمنًا قليلًا أو لا ينهاكم ما جاءكم من الْعِلْم عن مَسألتهم؟ فلا والله ما رأينا رَجُلًا منهم يسألكم عن الَّذِي أُنزل إليكم".

قول الشَّيْخ: "وَأَمَّا سؤال أهل الْكِتَاب عَنْ شيءٍ من أمور الدِّين فَإِنَّهُ حرام"، يشمل أمور الدِّين كُلها فقوله هٰذَا يشمل سؤالهم عَنْ تفسير بعض ما أنزل عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ واستدل الشَّيْخُ بالحديث المرفوع وبما جاء عَنْ ابْن عَبَّاس.

وَهُنَا إشكال: وَهُوَ أَن ابْن عَبَّاس ثبت عنه سؤال أهل الْكِتَاب عَنْ آياتٍ من كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ، فاختلف أهل الْعِلْم في فهم كلام ابْن عَبَّاسٍ -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ هٰذَا، كيف نهى عَنْ سؤالهم وَقَدْ وقع منه السؤال؟ وسؤاله لأهل الْكِتَاب كثير وأنا سأذكر أثرًا واحدًا.

أخرج الطبري بسنده قَالَ: حدثنا أبو أحمد الزُبيري، قَالَ: حدثنا بشر بْنَ إسماعيل عَنْ أبي كثير، قَالَ: "كُنت عند أبي الجلد إذ جاءه رَسُول ابْن عَبَّاس بكتابٍ إليه فكتب إليه: كتبت تسألني عَنْ الرعد فالرعدُ الريح"، فَهٰذَا سؤالٌ من ابْن عَبَّاس إِلَىٰ رجلٍ من أهل الْكِتَاب.

فاختلف أهل الْعِلْم في فهم قول ابْن عَبَّاس هٰذَا، قَالَ صاحب المُقدمات الأساسية في علوم الْقُرْآن ما مَعْنَاه: أَن ابْن عَبَّاس ينهى عَنْ سؤال من لم يُؤمن من أهل الْكِتَاب، وَأَمَّا من آمن منهم فهو الَّذِي سأله ابْن عَبَّاس وثبتت الروايات عَنْ ابْن عَبَّاس بسؤاله، فَهٰذَا قول قِيلَ في فهم موقف ابْن عَبَّاس من سؤال أهل الْكِتَاب، وَالْمَسْأَلَة عندي تحتاج إِلَىٰ مزيد بحث وتأمل في فهم موقف ابْن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

ثُمَّ قَالَ المُؤَلِّف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: **"موقف الْعُلَمَاء من الإِسْرَائِيلَيات"**، الَّذِي يُريده الشَّيْخ في هٰذَا بيان طريقة أهل التَّفْسِير في التعامل مع الأخبار الإِسْرَائِيلَية، قَالَ: **"اختلفت مَواقف الْعُلَمَاء، ولا سيما المُفْسِرون من هٰذِه الإِسْرَائِيلَيات عَلَىٰ ثلاثة أنحاء"**.

الشَّيْخُ قَالَ: عَلَىٰ ثلاثة أنحاء وسيذكر أربعة أنحاء، وفي شرحه أَيْضًا بين أَن العُلَمَاء عَلَىٰ أربعة أنحاء شرحه يُفيد هٰذَا، وَهٰذَا غريب أَن الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- لم يُنبه عَلَىٰ هٰذَا في شرحه ولم يستدركه، فَقَالَ: عَلَىٰ ثلاثة أنحاء ثُمَّ ذَكَرَ أربعة أنحاء فَقَالَ: أ، ب، ج، د.

قَالَ: **"أ- فمنهم من أكثر منها مقرونةً بأسانيدها، ورأى أَنَّهُ بِذِكر أسانيدها خرج من عُهدِتها، مثل ابن جرير الطبري"**، وابن أبي حاتم أَيْضًا وغيرهما.

فابن جرير الطبري وابن أبي حاتم وغيرهما يذكرون الإِسْرَائِيلَيات بأسانيدها، ويرون أَن ذِكر الخبر بإسناده وإن لم يُنبه عَلَىٰ ضعفه لا يَعْنِي أَنَّهُ يُقره، وَإِنَّمَا يذكره وحِيْنَئِذٍ قَدْ خرج من عُهدتها بنقلها بأسانيدها.

<u>النوع الثَّانِي</u>: **"ب- ومنهم من أكثر منها، وجردها من الأسانيد غالبًا، فكان حاطبُ ليل مثل البغوي الَّذِي قَالَ شَيْخ الإِسْلَام ابن تَيْمِيَّة عن تفسيره: إِنَّه مُختصرٌ من الثَعلبي، لكنه صانه عن الْأَحَادِيث الموضوعية والآراء المُبتدعة، وَقَالَ عَنْ الثَعلبي: إنه حاطبُ ليل ينقل ما وُجِد في كُتُب التَّفْسِير من صَحِيْح وضعيف وموضوع"**، وَهٰذَا مُلاحظ في تفسير البغوي فالبغوي يذكر الكثير من الإِسْرَائِيلَيات، ويذكر إِسْرَائِيلَيات انتقادها ظاهر ومُخالفتها للشَّرِيعَة واضحة.

قَالَ: **"ج- ومنهم من ذكر كثيرا منها، وتعقب البعض مِمَّا ذكره بالتضعيف أو الإنكار مثل ابن كثير"**، وَهٰذَا ظاهر في تفسير ابْن كثير فابن كثير يذكر الإِسْرَائِيلَيات ويتعقبها كَثِيْرًا.

قَالَ: **"د- ومنهم من بالغ في ردها ولم يذكر منها شَيْئًا يجعله تفسيرًا لِلْقُرْآن كَمُحَمَّد رشيد رضا"**.

ومثله أَيْضًا السِعدي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعَالَىٰ، فَمُحَمَّد رشيد رضا لا يذكر الإِسْرَائِيلَيات في التَّفْسِير، والمُراد الإِسْرَائِيلَيات الَّتِي تبين بُطلانها والإِسْرَائِيلَيات الَّتِي لم يدل الشرع عَلَىٰ صِدقها ولا عَلَىٰ كذبها الَّذِينَ بين الشَّيْخُ جواز التحديث بها.

ومنهج مُحَمَّد رشيد رضا هٰذَا هُوَ نفسه والله أَعْلَمُ منهج الشَّيْخ/ ابْن سعدي، والشَّيْخ/ ابْن عُثيمين -رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعرف هٰذَا من شيخه ولكنه لم يذكره في المتن، وأشار إليه في شرحه دون أَن يُسميه.

فَقَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"والظاهر أَن غيره من المُعاصرين مثله لا يعتبر إطلاقًا بالإِسْرَائِيلَيات، ويقول: لا يَجُوز أَن نُفسر بها كلام الله** عَزَّوَجَلَّ **ويُعرض عنها إعراضًا كاملًا"**، الشَّيْخ هُنَا لم يُسم شيخه وَهُوَ يُريده.

فقد ذكرت بفضل الله في **(القواعد الزوائد)** قاعدة السِعدي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعَالَىٰ في التعامل مع أخبار بَنِي إِسْرَائِيلَ، ذكرتها وإن كُنت لا أوافق السِعدي عَلَىٰ هٰذَا المنهج ولكني بَيَّنْتُ في **(القواعد الزوائد)** أَن المُراد جمع القواعد من كلامه بقطع النظر عَنْ شرحها ومُناقشتها.

وَقَدْ علقت بفضل الله عَلَىٰ جُزء كبير من **(القواعد الزوائد)**، وَبَيَّنْت أَن هٰذَا المنهج الَّذِي سلكه السِعدي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعَالَىٰ لَيْسَ هُوَ المنهج الَّذِي يَنْبَغِي أَن يُسلَك مع الإِسْرَائِيلَيات، فالمنهج الَّذِي يَنْبَغِي أَن يُسلَك المنهج الَّذِي سَلكه الصَّحَابَة وَالَّذِي بينه النَّبِيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«حَدثوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ولا حَرج»**.

فَحِيْنَئِذٍ نُحدِث عنهم وما دل شرعنا عَلَىٰ أَنَّهُ صِدق فهو صِدق، وما لم يدل شرعنا عَلَىٰ تصديقه ولا عَلَىٰ تكذيبه فإننا نذكره غَير مُعتقدين ثبوته.

وَهُنَا أذكر كلام السِعدي ليظهر منهجه قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"الإِسْرَائِيلَيَاتُ إن لم تصح عَنْ رَسُول الله** صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **لا يَجُوز تفسير كِتَاب الله بها، ويجوز نقلها عَلَىٰ وجهٍ تكون فيه مُفردة غَير مقرونة بكتاب الله"**.

إِذًا الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ ذَكَرَ موقف العُلَمَاء من الإِسْرَائِيلَيات، وَبَيَّنَّا مُراده -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، بعد هٰذَا ننتقل إِلَىٰ مبحث مُهم وَهُوَ من أنفع المباحث الَّتِي ذكرها الشَّيْخ، ومبحث يحتاج إِلَىٰ تركيز وتأمل.

والمبحث يتعلق بالضمير الضمير ورد في كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ في آياتٍ كثيرة، وحِينَئِذٍ لَا بُدَّ أن يفهم طالب الْعِلْم القواعد المُتعلقة بالضمير ليفهم كلام الله عَزَّوَجَلَّ.

قَالَ الشَّيْخ: "الضمير لُّغَةً: من الضمور وَهُوَ الهُزال لِقِلة حروفه، أو من الإضمار وَهُوَ الإخفاء لكثرة استتاره؛ وفي الاصطلاح: ما كُنِّي به عن الظاهر اختصارًا وَقِيلَ: ما دل عَلَىٰ حضور، أو غيبةً لا من مادتها".

فالدال عَلَىٰ الحضور نوعان:

أَحَدُهُمَا: "ما وُضِع للمُتكَلِّم"، مثلُ: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾ [غافر: ٤٤].

الثَّانِي: "ما وُضِع للمُخاطَب"، مثلُ: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

"وهذان لا يحتاجان إِلَىٰ مَرجعٍ اكتفاءً بدلالة الحضور عنه، والدالُ عَلَىٰ الغائب ما وُضِع للغائب وَلَا بُدَّ له من مَرجعٍ يعود عَلَيْهِ".

هٰذَا الْقَدْر من كلام الشَّيْخ بَيَّن فيه أمورًا، فَبَيَّن معنى الضمير لُّغَةً وأنه من الضمور وَهُوَ الهُزال لِقِلة حروفه، وَهٰذَا بين فالضمير حروفه قليلة فتَقُول: الرَّجُل رأيته، الهاء ضمير عائدة عَلَىٰ الرَّجُل من حرفٍ واحد فالضمير حروفه قليلة.

قَالَ الشَّيْخ: "أو من الإضمار وَهُوَ الإخفاء لكثرة استتاره"؛ وَهٰذَا أَيْضًا معروف وَهُوَ أن الضمير نوعان:

ظاهر.

ومُستَتِر.

فتَقُول: الرَّجُلُ جاء، جاء فِعْلٌ والفاعل ضمير مُستتر جوازًا تقديره هُوَ عائدٌ عَلَىٰ الرَّجُل.

فالضميرُ يأتي ظاهرًا ويأتي مُستترًا واستتاره نوعان:

استترٌ واجب.

واستترٌ جائز.

فالاستتارُ الجائز كما في المِثَال السابق.

والاستتار الواجب في نحو قولك: أكتبُ أي أكتبُ أنا، فالضمير مُستترٌ وجوبًا تقديره أنا.

إذًا الضمير لُغَةً إمَّا أن يكون من الهُزال، أو من الإضمار، أو منهما إذ الْمَعْنَيان صَحِيْحان ولا تعارض بينهما، فيكون الضمير مأخوذًا من هٰذَا ومن هٰذَا، وَقَدْ بين الشَّيْخ هٰذَا في شرحه فبين إمكان كون الضمير مأخوذًا من الْمَعْنَيين.

قَالَ: "وفي الاصطلاح: ما كُنِّي به عن الظاهر اختصارًا"، وَهٰذَا أَيْضًا واضح وَهُوَ أَن الضمير يُكنى بِهِ عَنْ الظاهر، فتقول: النحو تعلمته الهاء كَنيت بها عَنْ النحو فَكَنيت بها عَنْ الظاهِر طلبًا للّاختصار.

قَالَ: "وَقِيلَ: ما دل عَلَىٰ حضور، أو غيبةً لا من مادتها"، وَهٰذَا أَيْضًا ظاهر فالضمير يدل عَلَىٰ حضور ويدل عَلَىٰ غيبة وليس من مادة الحضور والغيبة، فحضر لَيْسَ ضميرًا لأنه يدل عَلَىٰ الحضور من مادته، وغاب لَيْسَ ضميرًا لأنه يدل عَلَىٰ الغيبة من مادتها، وَأَمَّا الضمير فيدل عَلَىٰ الحضور والغيبة من غَير مادتها.

قَالَ: فالدال عَلَىٰ الحضور نوعان:

أَحَدُهُمَا: "ما وُضِع للّمُتكَلِّم"، مِثلُ: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِى إِلَى اللَّهِ﴾ [غافر: ٤٤]، فالضمير هُنَا دالٌ عَلَىٰ الحضور وَهُوَ ضميرٌ مُستترٌ وجوبًا تقديرها أنا وَأُفَوِّضُ أي أنا أَمْرِي إِلَىٰ اللَّهِ، فَهٰذَا ضمير الْمُتَكَلِّم يدل عَلَىٰ الحضور.

قَالَ الشَّيْخ: الثَّانِي: "ما وُضِع للّمُخاطَب"، مِثلُ: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، فالتاء في أَنْعَمْتَ ضميرٌ للّمُخاطب.

فالضميرُ الدال عَلَىٰ الحضور نوعان:

ضَـميرِ المُتَكَلِّم

وَضَـميرِ المُخاطب.

وأنا لَنْ أفصل في هٰذَا التفصيل الَّذِي يُذكر في النحو، وَهٰذَا بِإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لمن تعلم النحو فهمه ميسور.

قَالَ الشَّيْخ: "وهذان لا يحتاجان إِلَىٰ مَرجعٍ اكتفاءً بدلالة الحضور عنه"، فدلالة الحضور تُغني عَنْ بيان مرجع الضمير بخِلاف ضمير الغائب فَإِنَّهُ لَا بُدَّ حِيْنَئِذٍ من مرجعٍ يرجع إليه.

قَالَ الشَّيْخ: "والدالُ عَلَىٰ الغائب ما وُضِع للغائب وَلَا بُدَّ له من مَرجعٍ يعود عَلَيْهِ"، الرَّجُلُ جاء، جاء فاعله ضميرٌ مُستترٌ جوازًا تقديره هُوَ، وَهُوَ دالٌ عَلَىٰ الغائب فَحِيْنَئِذٍ لَا بُدَّ له من مرجع، والمرجع هُوَ الرَّجُل.

الآن الشَّيْخ بعد أن بين أن ضمير الغائب لَا بُدَّ له من مرجع يرجع إليه سُيبين التفصيل النافع في مرجع الضمير، وَهٰذَا الموضوع وَهُوَ مرجع الضمير والمباحث المُتعلقة بِهِ موضوعٌ في غاية الأهمية ونافعٌ جِدًّا في تفسير كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ.

ومن التفاسير الَّتِي اعتنت في بيان مرجع الضمير في كثيرٍ من الآيات (زادُ المَسير) لابن الجوزي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، فَهٰذَا الْكِتَاب كِتَابٌ نافع معروف ومن المباحث الَّتِي اعتنى بها هٰذَا المبحث، ففي آياتٍ كثيرة يُفصِل في موضوع مرجع الضمير، وبيان معنى الآية بحسب فهم مرجع الضمير، فهو من المصادر الَّتِي تنفعك إن وجدت إشكالًا في مرجع الضمير في آيةٍ من الآيات، فَإِن ابْن الجَوزي في (زاد المَسير) اعتنى بهذا المبحث.

الآن الشَّيْخ كما قُلْت لكم: بعد أن بين أَن ضمير الغائبِ لَا بُدَّ له من مرجع يعود إليه، أخذ يُفصِل في قواعد نافعة في بيان مرجع الضمير، وَهٰذَا الْكَلَام يحتاج إِلَىٰ تركيز وَإِلَىٰ بسط ولكني لَنْ أبسط القول فيه، إذ بسطُ القول فيه سيُؤدي إِلَىٰ التطويل.

قَالَ الشَّيْخُ: "والأصلُ في المَرجع أن يكون سابقًا عَلَىٰ الضمير لفظًا ورتبة، مَطابقًا له لفظًا ومعنى"، مِثلُ: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾ [هود: ٤٥].

قبل شرح هٰذَا أبين لكم شَيْئًا وَهُوَ: الجُملة الْفِعْلية مُكونة من فِعْل وفاعل ومفعول، والأصلُ أن الفاعل يتقدم عَلَىٰ المفعول لفظًا، وَقَدْ يتقدم المفعولُ عَلَىٰ الفاعل لفظًا والفاعلُ مُقدمٌ عَلَىٰ المفعول رُتبةً.

إِذًا الجُملة الفِعْلية تتكون من فِعْلٍ وفاعلٍ ومفعول، والأصلُ تقدم الفاعل عَلَىٰ المفعول لفظًا وَقَدْ يتقدم المفعولُ عَلَىٰ الفاعل لفظًا، والفاعل مُقدمٌ عَلَىٰ المفعول رُتبةً، والمفعول مُتأخرٌ عَنْ الفاعل رُتبةً.

قَالَ الشَّيْخُ: "والأصلُ في المَرجع أن يكون سابقًا عَلَىٰ الضمير لفظًا ورتبة، مَطابقًا له لفظًا ومعنًى"، مِثلُ: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾ [هود: ٤٥]، وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ الهاء في رَبَّهُ ضميرٌ للّغائب فَلَا بُدَّ له من مرجع، أين مرجع الضمير في رَبَّهُ؟ نُوحٌ.

نُوحٌ فاعلٌ فهو مُقدمٌ رُتبةً، وَقَدْ سبق المفعول فهو مُقدمٌ لفظًا، والضمير للّمُفرد المُذكر وَنُوحٌ مُفرد مُذكر فوافق الضميرُ المَرجع لفظًا ومعنى، فلفظه لِمُفرد وَمَعْنَاهُ لِمُذكر وَقَدْ عاد عَلَىٰ مُفردٍ مُذكر.

هٰذَا المِثَال اَلْأَوَّل وَهٰذِه القاعدة الأُوْلَىٰ: الأصلُ أَن يعود الضمير عَلَىٰ مُتقدمٍ لفظًا ورُتبةً، وأن يكون مُطابقًا له لفظًا ومعنًى.

قَالَ الشَّيْخُ: "وَقَدْ يكون مفهومًا من مادة الْفِعْل السابق"، مِثلُ: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، أي قَدْ لا يُذكر المرجع ولكنه يكون مفهومًا من مادة الْفِعْل السابقِ، اعْدِلُوا أي العدل فمرجع الضمير العدل والضمير هُوَ: هُوَ اعْدِلُوا هُوَ أي العدلُ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى، ومرجع الضمير فهمناه من الفعل اعْدِلُوا.

يَقُول الشَّيْخ: **"وَقَدْ يكون مفهومًا من مادة الْفِعْل السابق"**، فالضمير هُوَ والْفِعْلُ السابق اعْدِلُوا ومرجع الضمير العدل مفهومٌ من مادة الْفِعْل السابق، هٰذِه القاعدةُ الثَّانِيَة: "وَقَدْ يكون مفهومًا من مادة الْفِعْل السابق".

قَالَ الشَّيْخ: "وَقَدْ يسبق لفظًا لا رُتبةً"، وَقَدْ يسبق أي قَدْ يسبقُ المرجعُ الضميرَ لفظًا لا رُتبةً، مِثلُ: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤]، رَبُّهُ الضميرُ الهاء عائد عَلَىٰ إِبْرَاهِيم وإِبْرَاهِيم مفعولٌ بِهِ مُقدم، إِذًا هُوَ مُتأخرٌ رُتبةً مُتقدمٌ لفظًا، فعاد الضمير في رَبُّهُ عَلَىٰ مُتقدمٍ لفظًا لا رُتبةً.

قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: "وَقَدْ يسبق رُتبةً لا لفظًا مِثل: حَمل كتابه الطالبُ"، أي قَدْ يسبق المرجعُ رُتبةً لا لفظًا مثلُ حمل كِتَابه الطالبُ، الآن الضمير هُوَ الهاء في كِتَابه هٰذَا الضمير عائدٌ عَلَىٰ الطالب والطالب مُتأخرٌ لفظًا مُتقدمٌ رُتبةً، فعاد الضميرُ عَلَىٰ مُتأخرٍ لفظًا مُتقدمٍ رُتبةً، قَالَ الشَّيْخ: "وَقَدْ يسبق رُتبةً"، فالطالبُ هُوَ المرجع وَقَدْ سبق رُتبةً وإن كان مُتأخرًا لفظًا.

قَالَ: "وقد يكون مفهومًا من السِّيَاق"، أي لا يُذكر ولا يُفهم من مادة الْفِعْل الَّذِي تقدم الضمير وَإِنَّمَا يُفهم من السِّيَاق؛ مِثلُ: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١]، وَلِأَبَوَيْهِ الضمير عَائد عَلَىٰ الميت ولم يُذكر.

قَالَ: فالضمير يعود عَلَىٰ الميت المفهوم من قوله: ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]، فالسِّيَاق دل عَلَىٰ أن الحَدِيْث يتعلقُ بالميت، وَهٰذَا كثير في الْقُرْآن وَالسُّنَّة: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴿٢﴾ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾﴾ [القدر: ١ - ٣]، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ الهاء ضميرٌ عائدٌ عَلَىٰ أي شيء؟ عَلَىٰ الْقُرْآن ولم يُذكر وَإِنَّمَا فُهِم من السِّيَاق، وَهٰذَا كثير والأمثلة كثيرة ولكن أنا لَنْ أُمثل حَتَّىٰ لا يطول الْكَلَام.

قَالَ الشَّيْخ: "وَقَدْ لا يُطابق الضمير مَعنًى"، أي المَرجع قَدْ لا يُطابق الضمير من حَيْثُ الْمَعْنَى، وإن كان يُطابقه من حَيْثُ اللَّفْظ، وَهٰذَا في الْقُرْآن معروفٌ مشهور وله أمثلة ولكن سأكتفي بِمثَال الشَّيْخ.

قَالَ: مِثلُ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [المؤمنون: ١٢]، من المُراد بالْإِنْسَان هُنَا؟ آدم، آدم هُوَ الَّذِي خُلِق من طين أَمَّا بنوه فقد خُلقوا من ماءٍ مَهين فالمُراد آدم.

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً﴾ [المؤمنون: ١٢، ١٣] الضمير في جَعَلْنَاهُ عائدٌ عَلَىٰ مَنْ؟ قَالَ: "**فالضمير يعود عَلَىٰ الْإِنْسَان باعتبار اللَّفْظ**"، هل عاد عَلَىٰ الْإِنْسَان باعتبار اللَّفْظ وَالْمَعْنَى أم باعتبار اللَّفظ؟ باعتبار اللَّفظ، قَالَ الشَّيْخُ: "**باعتبار اللَّفْظِ لِأَنَّ المَجعول نُطْفَةً لَيْسَ الْإِنْسَان اَلْأَوَّل**".

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: "**وإذا كان المرجع صالحًا للّمُفرد والجمع جاز عَود الضمير عَلَيْهِ بِأحدهما**"، مِثل: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴿١١﴾﴾ [الطلاق: ١١]، مَرجعُ الضمير مَنْ وَمَنْ اسمُ شرط يصلح للّمُفرد والجمع، فَحِينَئِذٍ يصح عَود ضمير الجمع عَلَيْهِ وعَود ضمير المُفرد عَلَيْهِ.

يَقُول الشَّيْخ: "**وإذا كان المرجع صالحًا للّمُفرد والجمع جاز عَود الضمير عَلَيْهِ بِأحدهما**"، فَقَالَ: وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ﴾ [الطلاق: ١١]، الهاء للّغائب المُفرد عاد عَلَىٰ مَنْ لِأَنَّ مَنْ يصلح للّجمع والمُفرد.

﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الطلاق: ١١]، جَمعُ الضمير عاد عَلَىٰ مَنْ باعتبار الجَمع، ففي آيةٍ واحدة يعود الضمير عَلَىٰ لفظ تارة باعتبار الإفراد وتارة باعتبار الجَمع، لِأَنَّ هٰذَا اللَّفْظ صالحٌ للإفرادِ والجَمع، من لم يفهم مثل هٰذِه القواعد يستشكل مثل هٰذِه الآيات.

قَالَ: "**والأصلُ اتحاد مَرجع الضمائر إذا تعددت**"، الأصل عند ورود آية فيها العديد من الضمائر أن ترجع الضمائر إِلَىٰ مرجعٍ واحد، هٰذَا الَّذِي يُوافق الْبَلَاغَة وَإِلَّا لصار في التركيب ما يُستشكل.

مِثلُ قوله تَعَالَىٰ: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴿٧﴾ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴿٩﴾ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴿١٠﴾﴾ [النجم: ٥ - ١٠]، "**فضمائر الرفع في هذه الآيات تعود إِلَىٰ شَدِيدُ الْقُوَى وَهُوَ جبريل**".

هٰذِه الآيات اشتملت عَلَىٰ ضمائر رفع، ضمائر الرفع كُلها مرجعها واحد، ومَن أهل الْعِلْم مَن قَالَ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ⑧﴾ [النجم: ٨]، أي الْرَّبُّ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فَحِيْنَئِذٍ لم يجعل ضمائر الرفع راجعةً لمرجعٍ واحد.

والأصلُ وَهُوَ الصواب: أَن مرجع الضمير واحد والضمائر كُلها عائدة إِلَىٰ جبريل عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، وَهٰذِه القاعدة قاعدة نافعة وَمُعينة فِي الترجيح بين الأقوال، وَهُنَا الشَّيْخ استعملها فِي الترجيح، فبين أنها كُلها عائدة لجبريل، وَهٰذَا قولٌ من الأقوال المَقولة فِي التَّفْسِير.

قَالَ: **"والأصلُ عَود الضمير عَلَىٰ أقرب مَذكورٍ إِلَّا فِي المُتضايفين فيعود عَلَىٰ المُضاف؛ لأنه المُتحدث عنه"**، مِثَال اَلْأَوَّل: ﴿وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الإسراء: ٢].

﴿وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ﴾ [الإسراء: ٢]، الهاء فِي جَعَلْنَاهُ هل هِيَ عائدة عَلَىٰ موسى فجعله الله هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيل؟ أم هِيَ عائدة عَلَىٰ الْكِتَاب فجعل الْكِتَابَ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيل؟

القاعدة تدل عَلَىٰ أَن الضمير عائدٌ إِلَىٰ أقرب مذكور، فالمُراد أَن الْكِتَاب جَعله اللهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيل؛ وإن كان الْمَعْنَى الثَّانِي صَحِيْحًا أَيْضًا وَهُوَ: أَن مُوسَى جَعله اللهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيل.

فالقاعدة: أَن الضمائر تعود إِلَىٰ أقرب مذكور، يَقُول الشَّيْخ: **"إِلَّا فِي المُتضايفين"**، أي فِي المُضاف والمُضاف إليه إذا جاء الضمير بعد المُضاف والمُضاف إليه فَإِنَّهُ يرجع إِلَىٰ المُضاف لِأَنَّ الحَدِيْث عنه، وَهٰذَا كُله باعتبار الأصل وَإِلَّا فِي بعض الأحوال يرجع إِلَىٰ المُضاف إليه.

قَالَ: وَمِثَال الثَّانِي: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، لَا تُحْصُوهَا الهاء ضمير جاء بعد مُضاف ومُضاف إليه نِعْمَتَ اللَّهِ، وَهُوَ عائدٌ عَلَىٰ المُضاف بدليل كونه ضمير تأنيث، فَلَا تُحْصُوهَا أي لَا تُحْصُوا نِعمة الله.

قَالَ: "وَقَدْ يأتي عَلَىٰ خِلاف الأصل فِيمَا سبق بدليلٍ يدل عَلَيْهِ"، فلا يرجع الضمير إِلَىٰ أقرب مذكور، ومن أمثلة ذَلِكم هٰذَا المِثَال، قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [سبأ: ٢٢].

الْكَلَامُ مع المُشْرِكين الله عَزَّوَجَلَّ يَقُول: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [سبأ: ٢٢]، الْكَلَامُ مع المُشْرِكين: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣]، عَنْ قلوب مَنْ؟

القاعدة تقتضي أن الضمير يعود إِلَىٰ أقرب مذكور، فيكون الضمير في قلوبهم عائدًا عَلَىٰ المُشْرِكِين؛ ولكن الضمير هُنَا لَيْسَ عائدًا عَلَىٰ المُشْرِكِين، فجاء الضميرُ عَلَىٰ خِلاف الأصل لدليل، والدليلُ تفسير النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إذ جاء الحَدِيْثُ مُبينًا أَن المُراد في قوله: ﴿حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣]، هم المَلَائِكَة.

قَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُٱللَّهُ: "الإظهارُ في موقع الإضمار، الأصل أن يُؤتى في مكان الضمير بالضمير لأنه أبين لِلْمَعْنَى وأخصر لِلَّفْظِ، ولهذا ناب الضمير في قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾ [الأحزاب: ٣٥]، عَنْ عشرين كَلِمَة المذكورة قبله، وَرُبَمَا يُؤتى مكان الضمير بالاسم الظاهر وَهُوَ ما يُسمى: الإظهار في موضع الإضمار"، وله فوائد كثيرة، تظهر بحسب السِّيَاق مِنها:

"١- الحُكْم عَلَىٰ مرجعه بما يقتضيه الاسم الظاهر".

"٢- بيان عِلَّة الحُكْم".

"٣- عموم الحُكْم لكُل مُتصفٍ بما يقتضيه الاسم الظاهر".

مِثَال ذَلِك قوله تَعَالَىٰ: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [البقرة: ٩٨]، ولم يقل: فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ له، فأفاد هٰذَا الإظهار:

"١- الحُكْم بِالْكُفْر عَلَىٰ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ".

"٢- إن الله عدو لهم بِكُفْرِهِم".

"٣- أن كُل كافرٍ فاللهُ عدوٌ له".

مِثَالٌ آخر: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴿١٧٠﴾﴾ [الأعراف: ١٧٠]، ولم يقل: إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَهُم، فأفاد ثلاثة أمور:

"١- الحكم بالإصلاح للذين يُمَسِّكُونَ الْكِتَابِ ويُقيمون الصَّلَاة".

"٢- أن الله آجرهم لإصلاحهم".

"٣- أن كل مُصلحٍ فله أجرٌ غيرُ مُضاع عند الله تَعَالَىٰ".

قَالَ: "وَقَدْ يتعين الإظهار، كما لو تقدم الضمير مَرجعان، يصلح عَودُه إِلَىٰ كُلٍ مِنهما والمُرَاد أَحَدُهُمَا: مثل: اللَّهُمَّ أصلح للّمُسْلِمِين ولاة أمورهم، وبطانة ولاة أمورهم، إذ لو قِيلَ: وبطانتهم، لأوهم أن يكون المُرَاد بطانة الْمُسْلِمِين".

هٰذَا المبحث مبحث مُهم ورد في الْقُرْآن كَثِيرًا، ففهمه مُعِينٌ عَلَىٰ فهم كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ وَهُوَ الإظهار موضع الإضمار، فالشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بين في قوله: "الأصل أن يُؤتى في مكان الضمير بالضمير لأنه أبين للّمَعْنَى وأخصر لِلَّفْظِ، ولهذا ناب الضمير في قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾ [الأحزاب: ٣٥]، عَنْ عشرين كَلِمَة المذكورة قبله".

بين في هٰذَا أَن الأصل أن يُؤتى في مكان الضمير بالضمير، فالموضع المُناسب للّضمير الأصل أَن يكون الضميرُ مذكورًا فيه هٰذَا من حَيْثُ الأصل، وبين وجه ذَلِك فَقَالَ: "لأنه أبين للّمَعْنَى وأخصر لِلَّفْظِ"، فالإتيانُ بالضمير في موضع الضمير أبينُ للّمَعْنَى، لِمَاذَا؟ لأنك لو جئت في موضع الضمير بالاسم الظاهر لأوهم ذَلِكم أن الْكَلَام غيرُ عائدٍ عَلَىٰ ما سبق.

قَالَ: "وأخصر لِلَّفْظِ"، هٰذَا واضح إذ الضمير ما كُنِي بِهِ عَنْ الظاهر اختصارًا.

ثُمَّ بين ذَلِك بالمِثَال فَقَالَ: "ولهذا ناب الضمير في قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾ [الأحزاب: ٣٥]، عَنْ عشرين كَلِمَة المذكورة قبله"، الله عَزَّوَجَلَّ قَالَ: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ

وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فَهَذَا الضمير أغنى عَنْ كُل ما سبق، فالضميرُ في ذِكره اختصار إذ يُغني عَنْ الظاهر ولو كَثُر.

إِذًا الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بين أَن الأصل أَن يُؤتى بالضميرِ في موضع الضمير، وأن ذَلِكَ أبين للّمَعْنَى وأخصر لِلَّفْظِ ثُمَّ مثل بمِثَال، ثُمَّ بين الشَّيْخ أَنَّهُ قَدْ يأتي الأمر عَلَىٰ خِلاف الأصل، فيُجاء بالاسم الظاهر في موضع الضمير، وَهٰذَا ما يُسمى بالإظهار موضع الإضمار.

ثُمَّ بين -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فوائد الإظهار موضع الإضمار، إِذًا ما يُؤتى بالاسم الظاهر في الموضع الَّذِي فيه أن يُؤتى بالضمير إِلَّا بفائدة، فَحِينَئِذٍ عليك أَن تبحث عَنْ الْحِكْمَة من الإظهار في موضع الإضمار.

الشَّيْخُ سيذكر بعض الْحِكْم وليست كُل الحِكْم، وأن سأزيدُ شَيْئًا عَلَىٰ ما قَالَ الشَّيْخ،

قَالَ الشَّيْخُ: وله فوائد كثيرة، تظهر بحسب السِّيَاق مِنها:

"١- الحُكْم عَلَىٰ مرجعه بما يقتضيه الاسم الظاهر".

"٢- بيان عِلَّة الحُكْم".

"٣- عموم الحُكْم لكُل مُتصفٍ بما يقتضيه الاسم الظاهر".

إِذًا هٰذِه ثلاثُ فوائد من الإظهار موضع الإضمار، والآن هٰذِه الفوائد ستظهر لكم في الْمِثَالين اللذين ذكرهما الشَّيْخ:

الْمِثَال الأَوَّل: قَالَ الشَّيْخُ: مِثَال ذَلِكَ قوله تعَالَىٰ: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [البقرة: ٩٨]، قَالَ الشَّيْخ: "**ولم يقل: فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ له**"، هُنَا أظهر في موضع الإضمار فالْمَوضع يُمكن أَن يُؤتى فيه بضمير، إِلَّا أَن الله لم يذكر ضميرًا وَإِنَّمَا ذَكَرَ اسمًا ظاهرًا.

فَقَالَ: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [البقرة: ٩٨]، ولم يقل: فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ له فأظهر في موضع الإضمار لِمَاذَا أظهر؟ لاحظوا الْحِكْمَة من الإظهار في موضع الإضمار؟

قَالَ الشَّيْخ: **فأفادهٰذ ا الإظهار:**

"١- الحُكْم بِالْكُفْر عَلَىٰ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ"، لو أَن الله قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ له لما عرفنا الحُكْم من هٰذِه الآية، فلما أظهر في موضع الإضمار وَقَالَ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [البقرة: ٩٨]، عرفنا أن مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ فَإِنَّهُ كافر.

قَالَ الشَّيْخ: "٢- إن الله عدو لهم بِكُفْرِهم"، فبين عِلَّة الحُكْم فالله عَزَّوَجَلَّ لو أَنَّهُ قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ له لم تظهر العِلَّة بينةً للّحُكْم كما في تعبيره بالاسم الظاهر، فلما قَالَ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [البقرة: ٩٨]، عَلِمنا أَن العداوة بسبب الْكُفْر.

"٣- أن كُل كافرٍ فاللهُ عدوٌ له"، إذًا فهمنا من ذِكر الاسم الظاهر عموم الحُكْم لكُل مُتصفٍ بما يقتضيه الاسم الظاهر: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [البقرة: ٩٨]، فنأخذ من هٰذَا أَن كُل كافرٍ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ له، فَهٰذِه فوائد ثلاث ذكرها الشَّيْخ لو لم يُذكر الاسم الظاهر لما عُرِفت من هٰذِه الآية.

مِثَالٌ آخر: قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴿١٧٠﴾﴾ [الأعراف: ١٧٠]، ولم يقل: إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَهُم، **فأفادنا ثلاثة أمور:**

"١- الحُكْم بالإصلاح للَّذِينَ يُمَسِّكُونَ الْكِتَابِ ويُقيمون الصَّلَاة"، فبين الحُكم بذِكر الاسم الظاهر.

"٢- أن الله آجرهم لإصلاحهم"، فبين عِلَّة الحُكْم فلو أن الله عَزَّوَجَلَّ قَالَ: "وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَهُم"، لما تبينت عِلَّة الحُكْم.

"٣- أن كل مُصلحٍ فله أجرٌ غَيرُ مُضاع عند الله تَعَالَىٰ"، فاستفدنا من ذِكر الاسم الظاهر عموم الحُكْم لكُل مُتصفٍ بما يقتضيه الاسم الظاهر، فكُل مُصلحٍ فَإِن الله لا يُضيع أجره.

إذًا الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بين ثلاث فوائد للإظهار، نزيدُ فائدة ذكرها ابْن الجوزي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في (زاد المسير): قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ

مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾﴾ [البقرة: ٢١٠]، لم يقل اللهُ عَزَّوَجَلَّ: وإليه تُرْجَعُ الْأُمُورُ فأظهر في موضع الإضمار، لِمَاذَا أظهر؟

قَالَ ابْن الجوزي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "فَإِنْ قِيلَ: قَدْ جرى ذِكْرُ اسمه تَعَالَىٰ في قوله: ﴿أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، فما الْحِكْمَة في أَنَّهُ لم يقل: وإليه تُرْجَعُ الْأُمُورُ؟ فالجواب: أن إعادة اسمه أفخمُ وأعظم، وَالْعَرَبُ إذا جرى ذِكْر شيءٍ يُفخم أعادوا لفظه، وأنشدوا".

لا أرى المَوْتَ يسبق المَوْت شيءٌ
نَغْص المَوْتُ ذا الغِنى والفقيرَا

"فأعادوا ذكر الموت لفخامته في صدورهم، ذَكَرَه الزجّاج".

فأظهر صاحب هٰذَا البيت في موضع يُمكنه فيه الإضمار، ولكنه أظهر الْمَوْت فَقَالَ: "نَغْص الْمَوْتُ ذا الغِنَى والفقيرا"، قَالَ ابْن الجوزي: "فأعادوا ذكر الموت لفخامته في صدورهم"، إِذًا هٰذَا معنًى آخر يُظهر بسببه في موضع الإضمار.

ثُمَّ بين الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أَنَّهُ قَدْ يتعين الإظهار حَيْثُ قَالَ: "وَقَدْ يتعين الإظهار، كما لو تقدم الضمير مَرجعان، يصلح عَودُه إِلَىٰ كُلٍ مِنهما والمُراد أَحَدُهُمَا: مِثْلُ: اللَّهُمَّ أصلح للّمُسْلِمِين ولاة أمورهم، وبطانة ولاة أمورهم، إذ لو قِيلَ: وبطانتهم، لأوهم أن يكون المُراد بطانة الْمُسْلِمِين".

إِذًا إذا جاء عندنا موضع لو أننا عبرنا بالضمير فيه لأمكن أَن يرجع إِلَىٰ أمرين مذكورين قبله فيحدث اللبس، فَحِينَئِذٍ يُظهَر وجوبًا في موضع الإضمار حَتَّىٰ يُرفع اللَبس.

فالآن عندما يَقُول القائل: اللَّهُمَّ أصلح للّمُسْلِمِين ولاة أمورهم وبطانتهم، هل المُراد بطانة الْمُسْلِمِين أو المُراد بطانة ولاة الْمُسْلِمِين؟ يصلح الضمير أَن يعود للّمُسْلِمِين وللّولاة، فَحِينَئِذٍ يُظهَر في موضع الإضمار وجوبًا فيُقَال: وبطانة ولاة الْمُسْلِمِين.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ضَميرُ الفصل، ضَميرُ الفصل حرفٌ بِصِّيغَة ضَمير الرفع المُنفصل يقع بين المُبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين، ويكون بضمير المُتَكَلِّم"، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [طه: ١٤]، وقوله: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الصافات: ١٦٥].

وبضمير المُخاطب كقوله تَعَالَىٰ: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧].

وبضمير الغائب كقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝﴾ [البقرة: ٥].

وله ثلاثُ فوائد:

الأُولَىٰ: "التوكيد، فَإِن قولك: زَيدٌ هُوَ أخوك أوكد من قولك: زَيدٌ أخوك".

الثَّانِيَة: "الحصر، وَهُوَ اختصاص ما قبله بما بعده، فَإِن قولك: المُجتهد هُوَ الناجح يُفيد اختصاص المُجتهد بالنجاح".

ثالثًا: "الفصل: أي التمييز بين كون ما بعده خبرًا، أو تابعًا، فَإِن قولك: زَيدٌ الفَاضلُ يحتمل أن تكون الفَاضلُ صِفَةً لِزيد، والخبر مُنتظر، ويحتمل أن تكون الفاضل خَبرًا، فإذا قُلْت: زَيدٌ هُوَ الفاضل، تعين أن تكون الفاضل خَبرًا، لوجود ضمير الفَصل".

ضَميرُ الفصل الْكَلَام عنه مُهم جدًّا إذ فهمه يُعين عَلَىٰ فهم الكثير من آيات كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ لوروده في الْقُرْآن كَثِيرًا، وَهٰذَا المبحث والمبحث الَّذِي قبله رُبَمَا يجد طالب الْعِلْم في فهم ما يتعلق بهما صعوبة إن لم يكن ممن درس النحو.

فالآن الْكَلَام سيكون كلامًا نحويًا، وَهٰذَا يُفيدنا شَيْئًا وَهُوَ أهمية اللُّغَة وَهٰذَا أمر ظاهر، أهمية اللُّغَة بفنونها لفهم كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ.

قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "ضَميرُ الفصل"، قَالَ ابْن عقيل: "وَسُمي ضَميرُ الفصل لأنه يفصل بين الخبر والصِّفَة، وَذَلِكَ إذا قُلْت: زيدٌ هُوَ القائم فلو لم تأتِ بهو لاحتمل أَن يكون القائم صِفَة لزيد وأن يكون خبرًا عنه، فلما أتيت بهو تعين أَن يكون القائم خبرًا عَنْ زيد".

إِذًا ابْن عقيل في هٰذَا الْكَلَام يُبين لِمَاذَا سُمي ضَميرُ الفصل بضَمير الفصل؟ لأنه يفصل بين الخبر والصِّفَة، فَإِذا قُلْت: زَيدٌ القائم لاحتمل أَن يكون القائم صِفَة لزيد والخبر لم يُذكر بعدُ، واحتمل أَن يكون القائم هُوَ الخبر، فلما قُلْت: زيدٌ هُوَ القائم عَلِمنا أَن القائم هُوَ الخبر وليس صِفَةً، فَهٰذَا الضمير هُوَ فصل بين الخبر والصِّفَة فَسُمي بضَميرُ الفصل، وَهٰذِه التسمية بصرية، ويُسمى أَيْضًا بالفصل، ويُسمى بالعِماد.

يَقُول الشَّيْخ/ مُحَمَّد مُحيي الدِّين: "البصريون يُسمونه ضَميرُ الفصل، ووجه تسميته بذَلِكَ ما ذَكَرَ الشارح"، الشارح أي ابْن عقيل.

"ومن العُلَمَاء من يُسميه الفصل كما قَالَ النَّاظِم"، أي ابْن مالك.

"والكوفيون يُسمونه عِمادًا، ووجه تسميتهم إياه بذلك أَنَّهُ يُعتمد عَلَيْهِ في تأدية المُعْنَى المُراد".

قَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ وأعني بالشَّيْخ ابْن عُثيمين -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "حرفٌ بِصِّيغَة ضَمير الرفع المُنفصل"، اختلف أهل الْعِلْم في ضَمير الفصل أهو حرف أم اسم؟ والأكثرون كما بين الشَّيْخ/ مُحَمَّد مُحيي الدِّين -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ عَلَىٰ أَنَّهُ حرفٌ، والقائلون بِأَنَّهُ اسم اختلفوا أَلَهُ محلٌ من الإعراب أم لا؟ ثُمَّ اختلفوا أَيْضًا في محله من الإعراب، وَهَذَا كلام يُدرس في النحو.

قَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "يقع بين المُبتدأ والخبر إذا كانا مَعرفتين"، إِذًا الشَّيْخ يُبين أَن ضَمير الفصل يقع بين المُبتدأ والخبر إذا كانا مَعرفتين، ويقع أَيْضًا بين ما أصله المُبتدأ والخبر كما في اسم إن وخبرها.

قَالَ ابْن عقيل: "وشرطُ ضَمير الفصل أَن يتوسط بين المُبتدأ والخبر، نحو: زيدٌ هُوَ القائم"، فهو ضَميرُ فصل زيدٌ مُبتدأ والقائم الخبر.

قَالَ ابْن عقيل: "أو بين ما أصله المُبتدأ والخبر نحو: إن زيدًا لهو القائم"، فوقع بين اسم إن وخبر إن.

قَالَ الشَّيْخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: "ويكون بضمير المُتكلِّم"، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [طه: ١٤]، فَأَنَا ضميرُ مُتكَلِّم وَهُوَ هُنَا ضميرُ فصل.

وقوله: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الصافات: ١٦٥]، نَحْنُ ضميرُ مُتكَلِّم وَهُوَ هُنَا ضميرُ فصل.

قَالَ الشَّيْخ: "وبضمير المُخاطب"، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، فأنت ضمير رفعٍ وَهُوَ ضمير مُخاطب وَهُوَ هُنَا ضميرُ فصل.

"وبضمير الغائب"، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾ [البقرة: ٥]، فهم ضمير غائب وَهُوَ هُنَا ضميرُ فصل.

وله ثلاث فوائد:

الأُوْلَى: "التوكيد، فَإِن قولك: زَيدٌ هُوَ أخوك أوكد من قولك: زَيدٌ أخوك"، إِذًا هٰذِه الفائدة الأُوْلَى وَهِيَ: أَن ضمير الفصل يُفيد التوكيد.

الثَّانِيَة: "الحصر، وَهُوَ اختصاص ما قبله بما بعده، فَإِن قولك: المُجتهد هُوَ الناجح يُفيد اختصاص المُجتهد بالنجاح"، فالمُجتهد قبل ضمير الفصل والناجح بعد ضمير الفصل فضمير الفصل أفاد اختصاص ما قبله ما بعده.

الْثَّالِثة: "الفصل: أي التمييز بين كونه ما بعده خبرًا، أو تابعًا، فَإِن قولك: زَيدٌ الفَاضلُ يحتمل أن تكون الفَاضلُ صِفَةً لِزيد، والخبر مُنتظر، ويحتمل أن تكون الفاضلُ خَبرًا، فإذا قُلْت: زَيدٌ هُوَ الفاضل، تعين أن تكون الفاضلُ خَبرًا، لوجود ضمير الفَصل"، وَهٰذَا المَعْنَى الَّذِي جعله الشَّيْخُ فائدة هُوَ المَعْنَى الَّذِي لأجله سُمِي ضمير الفَصل بهذا الاسم، وَقَدْ سبق بيانهُ.

الآن ننتقل إِلَىٰ آخر مبحث في هٰذَا الْكِتَاب الطيب، قَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعَالَىٰ: "الالتفات: الالتفات تحويل أسلوب الْكَلَام من وجهٍ إِلَىٰ آخر"، **وله صور منها**:

"١- الالتفات من الغيبة إِلَىٰ الخِطاب"، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٢ - ٥]، "فحول الْكَلَام من الغيبة إِلَىٰ الخِطاب في قوله: إِيَّاكَ".

"٢- الالتفات من الخِطاب إِلَىٰ الغيبة"، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]، "فحول الْكَلَام من الخِطاب إِلَىٰ الغيبة في قوله: وَجَرَيْنَ بِهِمْ".

"٣- الالتفات من الغيبة إِلَىٰ التكلم"، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]، "فحول الْكَلَام من الغيبة إلى التكلم في قوله: وَبَعَثْنَا".

"٤- الالتفات من التكلم إِلَىٰ الغيبة"، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۝٢﴾ [الكوثر: ١، ٢] "فحول الْكَلَام من التكلم إِلَىٰ الغيبة في قوله: لِرَبِّكَ".

وللالتفات فوائدُ منها:

"١- حمل المُخاطب عَلَىٰ الانتباه لتغير وجه الأسلوب عَلَيْهِ".

"٢- حمله عَلَىٰ التفكير فِي الْمَعْنَى، لأن تغيير وجه الأسلوب، يُؤدي إِلَىٰ التفكير في السَّبَب".

"٣- دفع السآمة والملل عنه، لأن بقاء الأسلوب عَلَىٰ وجهٍ واحد يُؤدي إِلَىٰ المَلل غالبًا".

"وَهٰذِه الفوائد عامة للالتفات فِي جميع صوره؛ أَمَّا الفوائد الخاصة فتتعين في كُل صورة، حسب ما يقتضيه المقام، واللهُ أَعْلَمُ وَصَلَّىٰ اللهُ وَسَلَّمَ عَلَىٰ نَبِيِّنَا مُحَمَّد، وعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِيْنَ وللهِ الْحَمْدُ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ".

الشيخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ خَتم هٰذَا الْكِتَاب بهذا المبحث وَهُوَ: الالتفات، وَقَالَ في شرحه: "وَهٰذَا فيه براعةُ اختتام فبراعة الاختتام هِيَ أَن يُؤتى بآخر الْكَلَام عَلَىٰ ما يدل عَلَىٰ الانتهاء، وَذَلِكَ أَن البحث الأخير هُوَ الالتفات يَعْنِي كأننا التفتنا عَنْ هٰذَا إِلَىٰ كِتَابٍ آخر".

فالشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ قصد أَن يجعل آخر الْكِتَاب فِي الالتفات ليُحقق براعة الاختتام، ليُفيد أَنَّهُ التفت عَنْ هٰذَا الْكِتَاب إِلَىٰ كِتَابٍ آخر.

الالتفات مَبحثٌ مُهم يذكره أهل التَّفْسِير كَثِيْرًا، والآياتُ الَّتِي وقع فيها الالتفاتُ في كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ آياتٌ كثيرة، ذَكَرَ الشَّيْخ هُنَا بعضها وسأزيد بعض الأمثلة.

قَالَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "الالتفات: الالتفات تحويل أسلوب الْكَلَام من وجهٍ إِلَىٰ آخر"، وله صورٍ، وبالصور يُفهم هٰذَا الْمَعْنَى للالتفات الَّذِي ذكره الشَّيْخ.

قَالَ: "١- الالتفات من الغيبة إِلَىٰ الخِطاب"، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٢ - ٥]، في قوله تَعَالَىٰ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: ٢ - ٤]، الخِطاب كُله في الغَيبة فوقع الالتفات في قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فهو التفاتٌ من الغَيبة إِلَىٰ الخِطاب.

قَالَ ابْن الجَوزي في تفسير سورة الفاتحة: "قَالَ ابْن الأنباري: **الْمَعْنَى قُلْ يا مُحَمَّد: إِيَّاكَ نَعْبُدُ** والعرب ترجع من الغَيبةِ إِلَىٰ الخِطاب، ومن الخِطاب إِلَىٰ الغيبة"، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢]، وقوله: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ۝ إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً﴾ [الإنسان: ٢١، ٢٢].

﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ۝﴾ [الإنسان: ٢١]، الْكَلَامُ الآن في الغيبة.

﴿إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً﴾ [الإنسان: ٢٢]، الْكَلَام في الخِطاب.

فالعرب تنتقلُ من الغَيبةِ إِلَىٰ الخِطاب ومن الخِطاب إِلَىٰ الغَيبة.

<u>وَمِمَّا ذكروا من ديوان الْعَرَب:</u>

باتت تشكى إِلَيَّ النفسُ مُجهشةً
وَقَدْ حملتك سبعًا بعد سبعينا

"باتت تشكى إِلَيَّ النفسُ مُجهشةً"، الْكَلَام في الغيبة.

"وَقَدْ حملت سبعًا بعد سبعين"، الْكَلَام في الخِطاب.

"٢- الالتفات من الخِطاب إِلَىٰ الغيبة"، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢]، حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ هٰذَا خِطاب، وَجَرَيْنَ بِهِمْ غَيبة فحصل الالتفات في قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢].

"٣- الالتفات من الغيبة إِلَىٰ التكلم"، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]، أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ هٰذَا في الغيبة، وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا هٰذَا التكلم.

"٤- الالتفات من التكلم إِلَىٰ الغيبة"، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۝﴾ [الكوثر: ١، ٢] "فحول الْكَلَام من التكلم إِلَىٰ الغيبة في قوله: لِرَبِّكَ".

إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ هٰذَا تَكَلُّم، وقوله: لِرَبِّكَ هٰذَا غيبة فتحول الخِطاب من التكلم إِلَىٰ الغيبة.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَام في كلامه عَنْ هٰذِه السورة: "ومن فوائدها الالتفاتُ في قوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۝٢﴾ [الكوثر: ٢]، الدَّالَّة عَلَىٰ أَن ربك مُستحقٌّ لذلك وأنت جديرٌ بأن تعبده وتنحر له".

ثُمَّ ذَكَرَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بعض فوائد الالتفات فَقَالَ:

"١- حمل الْمُخاطب عَلَىٰ الانتباه لتغير وجه الأسلوب عَلَيْهِ"، فعندما يتغير وجه الأسلوب ينتبه الْمُخاطب ويبحث عَنْ الفائدة من تغير وجه الأسلوب.

"٢- حمله عَلَىٰ التفكير في الْمَعْنَى، لأن تغيير وجه الأسلوب، يُؤدي إِلَىٰ التفكير في السَّبَب".

"٣- دفع السآمة والملل عنه، لأن بقاء الأسلوب عَلَىٰ وجهٍ واحد يُؤدي إِلَىٰ الْمَلل غالبًا"، وَهٰذَا واضح.

قَالَ: "وَهٰذِه الفوائد عامة للالتفات في جميع صوره"؛ إِذًا كُل صورة من صور الالتفات هٰذِه الفوائد مقصودة فيها، قَالَ: "أَمَّا الفوائد الخاصة فتتعين في كُل صورة، حسب ما يقتضيه المقام"، فَحِينَئِذٍ ينظر طالب الْعِلْم في كُل صورة ما المقصد من الالتفات فيها؟

بذا تم التعليق عَلَىٰ هٰذَا الْكِتَاب الْمُبارك والله أسأل أَن يُوفقنا جميعًا للّعِلْم النافع والعمل الصالح.

هٰذَا وَالحَمْدُ لله، وَالصَّلاة وَالسَّلام عَلَىٰ رَسُول الله.